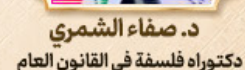
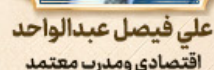
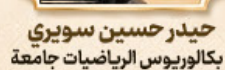
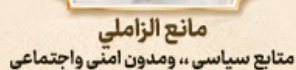
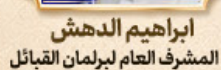
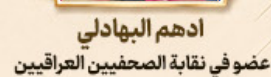
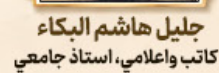
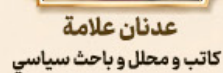
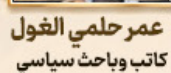
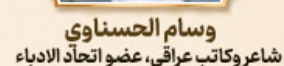
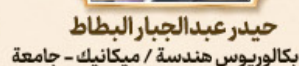
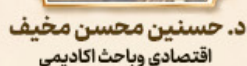


مجلة أسبوعية تحليلية





العراق من دولة مجاورة للحرب إلى جزء من ساحتها: تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية	يدالله حسن الكناني
من أخفى الدينار العراقي؟ ولماذا يكون الحل بالدينار الرقمي؟	حسنين تحسين
مفهوم الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات: البطالة المقنعة والفساد المقنن في العراق - «صولة الفجر» أمودجاً	د. حسنين محسن مخيف
بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة: قصة مصفاي مقديشو والمفتية	حيدر عبد الجبار البطاط
العراق في عين العاصفة	وسام الحسناوي
تريثوا ولا تتسرعوا في التفاؤل	عمر حلمي الغول
من التهديد إلى التراجع: قراءة إستراتيجية في سلوك «إرهاب الدولة» الأمريكي	عدنان علامة
خاطرة استراتيجية عراقية	سعيد الجياشي
جغرافيا النفوذ الهشة؛ حين تتحول القواعد العسكرية من أدوات للهيمنة إلى نقاط ضعف	جليل هاشم البكاء
دماء الأطفال تفضح جرائم أمريكا التي لا تغفر	ادهم البهادلي
إياك وغضب الحليم .. سيادة العراق بين الجغرافيا والتاريخ وكرامة الاوطان	ابراهيم الدهش
الطائرات المسيرة انواعها ودورها في الحرب الحديثة	مانع الزاملي
أزمة السيولة وتأخير الرواتب في العراق: بين الواقع والحلول الممكنة	حيدر حسين سويري
استقطاب الكتلة النقدية المكتنزة ومفهوم سعر الفائدة المزدوج	علي فيصل عبدالواحد
هل يحكم القانون العراقي النظام المصري أم تحكمه قوائم واشنطن؟	د. صفاء الشمري
الفرق بين البرلماني .. والأقجم الألماني	كاريكاتير





العراق من دولة مجاورة للحرب إلى جزءٍ من ساحتها: تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية



يدالله حسن الكناني

كلما طال أمد المواجهة الأمريكية الإيرانية، ازدادت احتمالية انتقالها من مواجهة ثنائية إلى صراع متعدد الساحات، وعندما تصبح دول المنطقة، وفي مقدمتها العراق، أهدافاً محتملة في المعادلة.

العراق في الجغرافيا الاستراتيجية للصراع

- حلقة وصل بين الخليج وإيران وبلاد الشام.
- وجود القوات الأمريكية ومصالحها في العراق.
- وجود فصائل مرتبطة بمحور المقاومة.
- موقعه يجعله من أكثر الدول تأثراً بأي تصعيد إقليمي.

السيادة الفعلية لا القانونية فقط

- للدولة القانون والدستور، لكن القدرة على فرض القرار في الأجواء والأمن موضع اختبار.
- السبطرة على الأجواء صعبة في ظل مواجهة إقليمية واسعة.
- أي محاولة لفرض السيطرة الكاملة قد تضع الدولة أمام مسؤوليات أمنية وسياسية كبيرة.

القواعد الأمريكية ومعادلة الردع

- وجود قواعد ومصالح أمريكية يجعل العراق جزءاً من معادلة الردع.
- فصائل عراقية تمتلك قدرات عسكرية يمكن استخدامها للضغط.
- ارتفاع التصعيد قد يحول مواقع داخل العراق إلى أهداف.

أمثلة على قواعد ومواقع أمريكية في العراق

- قاعدة عين الأسد الجوية
- قاعدة حرير الجوية
- معسكر التاجي
- مواقع دعم لوجستي ومراكز قيادة
- وجود قوات للتحالف الدولي في مناطق مختلفة

خطر تحول العراق إلى ساحة

- اتساع الحرب يعني اتساع بنك الأهداف.
- العراق قد ينتقل من التأثر بالحرب إلى الانخراط غير المباشر فيها.
- تداعيات ذلك تشمل:
 - الأمن الداخلي والاستقرار السياسي
 - الاقتصاد والاستثمار
 - الطيران المدني والمجال الجوي
 - العلاقات الخارجية

تحديات أمام الحكومة العراقية

- حماية السيادة ومنع استخدام العراق في عمليات عسكرية.
- منع استهداف المصالح والقواعد الموجودة على الأراضي العراقية.
- تحقيق التوازن في علاقاتها الإقليمية والدولية.

العراق كعنصر مؤثر في المعادلة الإقليمية

- موقعه الجغرافي وقدرات بعض القوى المسلحة تجعله ورقة ضغط لدى أطراف الصراع.
- المسألة لا تتعلق بالعراق وحده، بل بموقعه داخل شبكة الجغرافيا العسكرية والسياسية.

تعقيد فرار الحرب والسلم داخل العراق

- تداخل بين مؤسسات الدولة والقوى السياسية والقوى المسلحة والمصالح الدولية.
- ضغوط متزايدة لاتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه أحد طرفي الصراع.
- كل مرحلة تصعيد تضع السيادة أمام اختبار جديد.

أكبر خطر على العراق

- ليس أن يصبح هدفاً في الحرب، بل أن يتحول تدريجياً إلى ساحة ثابتة من ساحات الصراع الإقليمي.
- السيادة تقاس بمدرة الدولة على اتخاذ قراراتها الأمنية والعسكرية وحماية أراضيها وأجوائها.

ماذا يجب على العراق فعله لحماية سيادته؟

تعزيز الدبلوماسية اعتماد سياسة خارجية نشطة تقي العراق من الانحياز للأطراف المتصارعة.	حصر السلاح بيد الدولة لبناء قوة وطنية قادرة على حماية البلاد دون الحاجة إلى أطراف خارجية.	حماية الأجواء العراقية تطوير منظومات الدفاع الجوي لمنع أي انتهاك للأجواء أو استخدامها في المواجهات.	تنويع العلاقات الدولية بناء شراكات متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية لتقليل الضغوط والابتزاز.	تعزيز الوحدة الوطنية لمنع استغلال الانقسامات الداخلية في تحويل العراق إلى ساحة صراع.
---	--	--	--	---

قوة العراق ليست في حجم قواعده أو تحالفاته، بل في قدرته على حماية أرضه وشعبه وقراره المستقل.

العراق من دولةٍ مجاورة للحرب إلى جزءٍ من ساحتها: تداعيات التصعيد الإقليمي على السيادة العراقية

يدالله حسن الكناني

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
الصفحة
٣

استراتيجياً مهماً. وبالتالي يمكن للعراق، إذا امتلك قراراً موحداً ومؤسسات قوية، أن يتحول من ساحة للتنافس إلى عنصر توازن إقليمي، وأن يستخدم علاقاته مع مختلف الأطراف في خفض التصعيد بدلاً من استقبله. لكن تحقيق هذا الدور يحتاج إلى سياسة خارجية منضبطة، وقدرة أمنية حقيقية، وموقف داخلي موحد بشأن استخدام السلاح والعلاقة مع القوى الأجنبية.

التداعيات الاقتصادية والأمنية

إن انتقال العراق من مرحلة التأثير بالحرب إلى مرحلة الانخراط غير المباشر فيها سيمثل نتائج تتجاوز الجانب العسكري. فأي تصعيد سيؤثر في حركة الطيران المدني، والاستثمار، والتجارة، وأسعار التأمين والنقل، وثقة الشركات الأجنبية، وربما في صادرات الطاقة والبنية التحتية الحيوية. كما قد يؤدي إلى زيادة الاستقطاب السياسي الداخلي، وإعادة فتح الانقسامات بين القوى المؤيدة لهذا المحور أو ذاك، مما يضعف قدرة الدولة على اتخاذ موقف موحد. ولهذا فإن حماية السيادة ليست قضية عسكرية فقط، بل هي أيضاً حماية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الخطر الأكبر

الخطر الأكبر على العراق ليس أن يتعرض لضربة عسكرية عابرة، بل أن يتحول تدريجياً إلى ساحة ثابتة من ساحات الصراع الإقليمي، بحيث يصبح وجود القوات الأجنبية والفصائل المسلحة والضربات المتبادلة جزءاً طبيعياً من المشهد السياسي والأمني. فإذا ترسخ هذا الواقع، ستصبح قدرة الدولة على استعادة قرارها أكثر صعوبة، وستتراجع ثقة المواطن والمستثمر بالمؤسسات، وسيصبح العراق أكثر عرضة للضغوط الخارجية.

الخاتمة

إن السيادة لا تقاس فقط بامتلاك الحدود والاعتراف الدولي، بل بقدرة الدولة على اتخاذ قرارها الأمني والعسكري، وحماية أجوائها وأراضيها، ومنع استخدامها منصة لصراعات الآخرين. ومع تصاعد المواجهة الأميركية-الإيرانية، يصبح العراق أمام اختبار حقيقي: إما أن يرسخ مبدأ أن أراضيه وأجواءه لا تُستخدم ضد أي طرف، وأن قرار الحرب والسلام من اختصاص الدولة وحدها، أو أن يستمر في الانزلاق التدريجي نحو موقع الساحة التي تتقاطع فوقها حسابات القوى المتنافسة. إن حماية العراق لا تبدأ من اختيار محور على حساب آخر، بل من بناء دولة قادرة على فرض قرارها، وضبط السلاح، وحماية المجال الجوي، وإدارة علاقاتها الخارجية وفق المصلحة الوطنية. وعندما تصبح السيادة ممارسة فعلية لا مجرد نص دستوري، يستطيع العراق أن ينتقل من موقع المتلقي للأزمات إلى موقع الدولة القادرة على تحييد نفسها والمساهمة في استقرار المنطقة.

لكن هذا الواجب يصطدم بواقع معقد يتعلق بحجم التهديدات وقدرات الدفاع الجوي المتاحة. ففي حال اتساع الصراع، قد لا تكون المسألة مجرد اعتراض طائرة أو منع عبور محدود، بل قد تتعلق بقدرات عسكرية متطورة، وصواريخ بعيدة المدى، وطائرات مسيرة، وعمليات إلكترونية واستخباراتية متزامنة. ولهذا فإن الدفاع عن السيادة الجوية لا يحتاج إلى موقف سياسي فقط، بل إلى بنية دفاعية متكاملة تشمل الرادارات والإنذار المبكر وأنظمة الدفاع الجوي والقيادة والسيطرة والتنسيق المؤسسي. وكلما كانت هذه القدرات محدودة، ازداد خطر أن تتحول السيادة الجوية إلى مفهوم قانوني يصعب فرضه ميدانياً.

القواعد والمصالح الأميركية

على مستوى الأرض، يشكل وجود قوات ومواقع ومصالح مرتبطة بالولايات المتحدة داخل العراق عاملاً إضافياً في تعقيد المشهد. فهذه المواقع قد تدخل في حسابات الردع والضغط لدى أطراف معادية لواشنطن، حتى إذا كانت الحكومة العراقية تسعى إلى النأي بنفسها عن المواجهة. وفي المقابل، فإن وجود فصائل مسلحة عراقية تمتلك قدرات صاروخية أو مسيرة، وإمكانية استخدامها في الضغط على المصالح الأميركية، يجعل الأراضي العراقية جزءاً من المعادلة الإقليمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا تظهر المعضلة الأساسية: كلما ارتفع مستوى التصعيد، ضاقت المساحة المتاحة أمام بغداد للحفاظ على سياسة التوازن. فاستمرار الضربات والردود قد يؤدي إلى توسيع تعريف الأهداف، وتحويل مواقع كانت هامشية في الصراع إلى عناصر أساسية في استراتيجية الردع المتبادل.

قرار الحرب والسلام

لا يمكن فهم أزمة السيادة في العراق من دون التوقف عند مسألة قرار الحرب والسلام. فالدولة الحديثة تفترض أن هذا القرار يجب أن يبقى حصراً ضمن المؤسسات الدستورية، لأن أي تعدد في مراكز القرار العسكري يفتح الباب أمام جر البلاد إلى مواجهات لم تقررها الحكومة. لكن الواقع العراقي أكثر تعقيداً بسبب تدخل مؤسسات الدولة مع القوى السياسية والمسلحة والمصالح الإقليمية والدولية. ولهذا لا تستطيع بغداد أن تحافظ على سياسة نأي حقيقية بالنفس ما لم تكن قادرة على فرض قرار موحد يمنع جميع الأطراف، المحلية والخارجية، من استخدام الأراضي العراقية في عمليات عسكرية. والسيادة هنا لا تعني الانحياز إلى واشنطن أو طهران، بل تعني أن يكون القرار عراقياً أولاً، وأن تُدار العلاقات مع الطرفين وفق مصلحة الدولة لا وفق حسابات المحاور.

العراق ليس مجرد ساحة

في الوقت نفسه، من الخطأ النظر إلى العراق بوصفه مجرد ساحة سلبية تستقبل تداعيات الصراع. فموقعه الجغرافي، وحدوده مع إيران، وقربه من الخليج وسوريا والأردن وتركيا، وامتلاكه موارد طاقة كبيرة، تمنحه وزناً

في قراءة تطورات التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، لا يمكن النظر إلى العراق بوصفه مجرد دولة مجاورة مسرح المواجهة، بل باعتباره واحدة من أكثر الساحات تأثيراً بأي تحول جديد في مسار الصراع. فموقعه الجغرافي، ووجود قوات ومصالح أميركية على أراضيه، إلى جانب فصائل عراقية ترتبط بمحور المقاومة، عوامل تجعل السيادة العراقية أمام اختبار حساس كلما ارتفع مستوى التوتر. يقع العراق في نقطة جغرافية تربط الخليج بإيران وبلاد الشام، كما يشكل ممراً مهماً في حسابات القوى الإقليمية والدولية. ولهذا فإن أي مواجهة ممتدة بين واشنطن وطهران لا تبقى محصورة داخل حدود طرفيها، بل تنتج عنها ضغوط متزايدة على الدول الواقعة في محيطهما، وفي مقدمتها العراق.

من التأثير بالحرب إلى خطر الانخراط فيها

الحروب لا تتوسع دائماً عبر تحريك الجيوش واحتلال أراض جديدة، بل قد تتسع من خلال توسيع بنك الأهداف وتعدد ساحات الرد والضغط. وكلما طال أمد المواجهة الأميركية-الإيرانية، ازدادت احتمالات انتقالها من صراع ثنائي إلى شبكة من المواجهات غير المباشرة تمتد إلى دول أخرى. وعندها تصبح المواقع العسكرية والمصالح والمنشآت المرتبطة بأحد طرفي الصراع أهدافاً محتملة، حتى إن لم تكن الدولة المضيغة طرفاً مباشراً. وهنا تكمن خطورة الوضع العراقي. فالعراق لا يملك ترف الابتعاد الكامل عن الصراع بسبب موقعه وتشابك علاقاته، لكنه في الوقت نفسه لا يحتمل كلفة التحول إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

السيادة الفعلية لا القانونية فقط

جوهر المشكلة لا يتعلق بوجود السيادة القانونية، فالعراق دولة ذات دستور ومؤسسات وحدود معترف بها دولياً، وإنما يتعلق بمدى قدرته على ممارسة السيادة فعلياً على أراضيه وأجوائه وقراره الأمني. فامتلاك النصوص القانونية لا يكفي إذا كانت أطراف خارجية قادرة على استخدام المجال العراقي في عمليات عسكرية، أو إذا كانت قوى مسلحة داخلية تتخذ قرارات ذات طابع عسكري خارج الإطار الرسمي للدولة. ومن هنا تصبح السيادة مفهوماً عملياً يرتبط بقدرة الحكومة على التحكم في الأرض والجو، وفرض احتكارها لقرار الحرب والسلام، ومنع استخدام العراق منصة لضرب دول أخرى أو ساحة لردود متبادلة. وتعد الأجواء العراقية واحدة من أبرز نقاط الضعف في هذه المعادلة. فإذا تحولت إلى مجال لعبور طائرات أو صواريخ أو تنفيذ عمليات عسكرية من أطراف خارجية، فإن بغداد ستكون أمام تحدٍ أمني وسياسي كبير.

معضلة المجال الجوي

الدولة العراقية مطالبة بحماية أجوائها ومنع انتهاكها،



من أخفى الدينار العراقي؟ ولماذا يكون الحل بالدينار الرقمي؟

الدينار الرقمي واستعادة الدورة النقدية

تواجه المنظومة الاقتصادية العراقية فقداناً كبيراً للسيولة النقدية بالعملة الوطنية، أي الدينار. فكيف اختفى أكثر من 90 تريليون دينار؟ وما الحل لاستعادة سيادة الدولة على عملتها؟



حسين تحسين

أين اختفى الدينار العراقي؟

كان المعتقد السائد أن الدينار موجود في بيوت المواطنين، لأنهم لا يثقون بالنظام المصرفي العراقي بعد تغيير سعر الصرف سابقاً. لكن الحقيقة، مع مرور الأيام، كشفت غير ذلك.

أغلب هذه الأموال موجودة في بيوت المسؤولين. استحوذوا عليها بعمليات مشبوهة، تخللها تضخم ثروة غير منطقي جعلهم يخزنونها في البيوت.

بعض هذه الأموال دُفِن في الأرض وبالمواسير، والبعض الآخر أصبح من حظوظ البلوغرات والاقتصاد الموازي.

الفساد لم يضر بالمال العام فقط، بل أصاب نظام الدولة المالي بالعجز والصدمة.

أزمة السيولة بين الطباعة وسعر الصرف

سحب العراق، من دون أدنى شك، إلى زيادة الإصدار النقدي (الطباعة)، أو إلى تغيير سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

السبب أن الأموال تخرج ولا تعود، وأكبر دليل على عدم عودتها خلال هذه السنوات أنها تذهب إلى مكان ولا تخرج منه.

هذه الأماكن، قطعاً، أماكن خزن. وصاحب المربى البسيط أو المتوسط لا يستطيع خزن المال، لأن المربى الشهري غالباً لا يساعده على الاستمرار حتى نهاية الشهر.

ما الحل حتى تضمن الدولة عودة الدينار؟



الحل هو الدينار الرقمي

إن رقمنة الدينار ليست مجرد مشروع تقني، بل هي مشروع لإعادة سيادة الدولة على عملتها.

- ✓ كل دينار رقمي يصعب قابلاً للتتبع، ويعود إلى دورته الاقتصادية الطبيعية.
- ✓ تتقلص قدرة الفساد على تخزين الثروة خارج المنظومة المالية.
- ✓ تصبح مصادر الأموال ومسارات انتقالاتها أكثر وضوحاً وقابلية للتتبع.
- ✓ يتحول الدينار الرقمي من وسيلة دفع حديثة إلى أداة لاستعادة السيادة النقدية، وإعادة إدخال الدينار في دورته الطبيعية داخل الاقتصاد العراقي.

ما المشكلة الأساسية؟

خزائن الدولة لا تضم حتى 5% من عملتها المصدرة، بينما أكثر من 90 تريليون دينار ليست تحت سلطة الدولة.

الدولة لا تعلم أين توجد عملتها المصدرة، ولا تمتلك آلية لاستعادة الدينار ضمن الدورة الفنية بين البنك المركزي ووزارة المالية.

استمرار فقدان السيولة يؤدي إلى اختلالات اقتصادية، واعتماد الدولة على أدوات غير مستدامة مثل الطباعة أو تغيير سعر الصرف.



كيف يعالج الدينار الرقمي الأزمة؟

يرفع كفاءة السياسة النقدية، ويجعل حركة الدينار أكثر وضوحاً أمام أدوات الرقابة.

يحد من الاقتصاد الموازي وتخزين الأموال خارج النظام المالي.

يساعد البنك المركزي على اتخاذ قرارات دقيقة وفعالة بناءً على بيانات لحظية وموثوقة.

يعزز الشفافية والمساءلة، ويقلل من فرص الفساد واستنزاف المال العام.

يعيد بناء الثقة بالدولة والنظام المالي، ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

الخلاصة

القضية ليست استبدال الورق بالشاشة، بل استعادة الدولة قدرتها على إدارة الدورة النقدية. فالدينار الرقمي، إذا اقترن بإصلاح مصرفي ورقابة فعالة، يمكن أن يمنح العراق السيادة النقدية، ويوجه الموارد إلى التنمية الحقيقية بدلاً من الهروب إلى الخزن خارج الاقتصاد.



من أخفى الدينار العراقي؟ ولماذا يكون الحل بالدينار الرقمي؟

حسنين تحسين

تواجه المنظومة الاقتصادية العراقية تحدياً نقدياً ومصرفياً يتمثل في بقاء جزء كبير من السيولة خارج الجهاز المصرفي، مما يضعف قدرة المصارف على جذب المدخرات وتوجيهها نحو الائتمان والاستثمار. غير أن توصيف هذه المشكلة يحتاج إلى دقة؛ فالعملة الموجودة خارج المصارف ليست «مفقودة» من الناحية النقدية، ولا تخرج من سيادة الدولة لمجرد وجودها في أيدي الأفراد أو الشركات، بل تبقى جزءاً من العملة الوطنية المصدر والمندولة. والمشكلة الحقيقية هي أن قسماً كبيراً منها لا يدخل بصورة منتظمة في الحسابات المصرفية ولا يشارك بكفاءة في الدورة المالية الرسمية. وتشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن العملة خارج البنوك بلغت في نهاية عام ٢٠٢٤ نحو ٩٣,٤ تريليون دينار، بينما بلغ عرض النقد بالمفهوم الضيق نحو ١٥٢,٩ تريليون دينار، أي إن النقد خارج البنوك مثل ما يقارب ٦١٪ منه. كما بلغت العملة العراقية المصدر في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ نحو ٩٩,٩ تريليون دينار. وهذه الأرقام تكشف حجم الاعتماد على النقد الورقي، لكنها لا تعني أن الدولة لا تعرف أين توجد كل ورقة نقدية أو أنها مطالبة باستعادتها إلى خزائن البنك المركزي كي تكتمل «دورة» محددة؛ فالنقد بطبيعته ينتقل باستمرار بين المواطنين والأسواق والمصارف والخزائن.

أين تكمن المشكلة إذًا؟

تكمن المشكلة في ضعف الوساطة المصرفية، وتفضيل قطاعات واسعة التعامل النقدي المباشر، ومحدودية الثقة بالمصارف، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن استخدام النقد في معاملات يصعب تتبعها أو إخضاعها للرقابة الضريبية والمالية. وقد تكون بعض الأموال مكتنزة في المنازل أو الشركات، وقد يرتبط جزء منها بأنشطة غير مشروعة أو فساد أو تهرب ضريبي، لكن لا يصح اقتصادياً الجزم بأن معظم النقد الموجود خارج المصارف مخزن في بيوت المسؤولين ما لم تتوافر بيانات موثقة تثبت ذلك. فالإقتصاد النقدي لا ينشأ بسبب الفساد وحده، بل يرتبط أيضاً بسلوك المجتمع المالي، ومستوى الشمول المصرفي، وانتشار نقاط الدفع الإلكتروني، وكفاءة المصارف، وسهولة فتح الحسابات، والثقة بحماية الودائع، فضلاً عن تاريخ طويل من الاعتماد على النقد في التعاملات اليومية. ولذلك فإن معالجة المشكلة لا تكون بتفسير واحد، بل بإصلاح منظومة متكاملة تجعل الاحتفاظ بالأموال داخل النظام المالي أكثر أماناً وفائدة وسهولة من إبقائها خارجه. ويؤكد البنك المركزي العراقي نفسه أن الحد من استخدام النقد والتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني يمثلان جزءاً من تطوير منظومة المدفوعات الوطنية.

الطباعة ليست حلاً تلقائياً

من الخطأ افتراض أن نقص السيولة المتاحة للخزينة أو

المصارف سيقود حتماً إلى طباعة نقود جديدة أو خفض قيمة الدينار. فهناك فرق بين إدارة السيولة، وإصدار العملة، والتمويل النقدي للعجز. وقد أكد البنك المركزي العراقي في بيان رسمي عام ٢٠٢٦ أن «طباعة العملة» بمعنى إصدار نقود جديدة بلا مقابل وضخها في الاقتصاد تؤدي إلى آثار تضخمية، وأن هذا النوع من التمويل محظور بموجب قانون البنك المركزي العراقي. ومن ثم فإن المشكلة الأساسية ليست أن الأموال «تخرج ولا تعود»، بل أن نسبة مرتفعة من النقد لا تمر بالقنوات المصرفية التي تسمح بتحويله إلى ودائع وتمويل واستثمار. وكلما بقيت الأموال خارج هذه القنوات، تقل قدرة النظام المصرفي على أداء وظيفته في الوساطة المالية، وتزداد صعوبة بناء اقتصاد أكثر شفافية وأقل اعتماداً على النقد.

الدينار الرقمي: فرصة لا عصا سحرية

في هذا السياق تبرز فكرة الدينار الرقمي، أي العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، بوصفها إحدى الأدوات الممكنة لتطويع النظام النقدي العراقي. وقد أعلن البنك المركزي العراقي أن مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ، لكنه يحتاج إلى وقت وبنية تحتية متكاملة قبل إطلاقه بالصورة المناسبة. كما يندرج التحول الرقمي وتطويع أنظمة الدفع ضمن أولويات الإصلاح المالي والمصرفي التي يعمل عليها البنك. والدينار الرقمي، إذا صُمم بصورة صحيحة، يمكن أن يساعد على خفض الاعتماد على النقد، وتسريع المدفوعات، وتقليل كلفة نقل الأموال وحفظها، وتوسيع الشمول المالي، ورفع كفاءة التسويات بين الأفراد والمؤسسات. كما قد يمنح السلطات النقدية والرقابية بيانات أفضل عن حركة الأموال، ويساعد في مكافحة غسل الأموال والتهرب والجرائم المالية، ضمن الأطر القانونية المقررة. لكن القول إن «كل دينار رقمي سيكون قابلاً للتتبع» يحتاج إلى تحفظ مهم. فدرجة التتبع والخصوصية ليست خاصية ثابتة في جميع العملات الرقمية للبنوك المركزية، بل تعتمد على تصميم النظام نفسه. ويمكن بناء نظام يوازن بين مكافحة الجرائم المالية وحماية خصوصية المستخدمين، بحيث لا تتحول الرقمنة إلى مراقبة مفتوحة لكل معاملة صغيرة يقوم بها المواطن. وتشير الدراسات المتخصصة في العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى أن مستويات إخفاء الهوية والوصول إلى بيانات المعاملات تخضع لاختيارات تصميمية وقانونية مختلفة.

السيادة النقدية والثقة

القيمة الحقيقية للدينار الرقمي لا تكمن في تحويل الورقة إلى شاشة، بل في إعادة تصميم العلاقة بين المواطن والنظام المالي. فإذا بقيت المصارف بطيئة، والخدمات مكلفة، والثقة ضعيفة، فلن تحل العملة الرقمية وحدها المشكلة. أما إذا اقترنت بإصلاح مصرفي، وضمان للودائع، وتوسيع نقاط الدفع، وتحسين

الأمن السيبراني، وتبسيط فتح الحسابات والمحافظ، فإنها يمكن أن تصبح جزءاً من تحول اقتصادي أوسع. كما ينبغي أن يكون الدينار الرقمي مكماً للنقد الورقي في مرحلة انتقالية، لا بديلاً قسرياً عنه منذ البداية، ولا سيما في المناطق التي تعاني ضعف الإنترنت أو محدودية الثقافة الرقمية. ويمكن اعتماد حلول تسمح بمدفوعات محدودة في حال انقطاع الاتصال، مع وضع سقف وضايق أمنية تحمي المستخدم والنظام معاً. ومن الضروري أيضاً الفصل بين الدينار الرقمي والعملات المشفرة الخاصة. فالدينار الرقمي، إذا أصدره البنك المركزي، يكون التزاماً نقدياً رسمياً مقوماً بالدينار، بينما العملات المشفرة الخاصة تقوم على أنظمة وأسعار ومخاطر مختلفة. وهذا الفرق أساسي للحفاظ على الثقة والسيادة النقدية.

كيف يستعيد العراق دورته المالية؟

استعادة الدورة النقدية لا تعني استرجاع كل الأوراق النقدية إلى خزائن الدولة، وإنما تعني زيادة نسبة الأموال التي تمر بالنظام المالي الرسمي وتتحوّل إلى ودائع ومدفوعات واستثمارات قابلة للقياس والرقابة. ويمكن للدينار الرقمي أن يؤدي دوراً مهماً في ذلك، لكنه يحتاج إلى حزمة متكاملة تشمل إصلاح المصارف الحكومية والخاصة، وتوسيع الدفع الإلكتروني، وتشديد مكافحة غسل الأموال، وربط قواعد البيانات الحكومية، وتطوير النظام الضريبي، وتشجيع المواطنين والشركات على استخدام الحسابات والمحافظ الرسمية. كذلك ينبغي أن تستخدم الدولة الحوافز قبل القيود؛ كخفض رسوم المدفوعات الرقمية، وتسهيل الخدمات الحكومية لمن يستخدم القنوات الإلكترونية، وتوسيع قبول الدفع الرقمي في الأسواق، وربط الرواتب والمشتريات الحكومية بمنظومة مدفوعات أكثر كفاءة. فعندما يشعر المواطن أن النظام الرقمي أسرع وأقل كلفة وأكثر أماناً، سيجتمع الاعتماد على النقد بصورة طبيعية. إن أزمة السيولة في العراق ليست أزمة «دينار ضائع» بقدر ما هي أزمة دورة مالية ضعيفة، وثقة مصرفية محدودة، واقتصاد نقدي واسع. ولهذا فإن الدينار الرقمي يمكن أن يكون أداة مهمة لاستعادة جزء من السيولة إلى النظام الرسمي، وتعزيز الشفافية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم السيادة النقدية. لكنه لن ينجح إذا عمل كمشروع تقني منفصل عن الإصلاح المؤسسي. المطلوب هو نظام مالي يجعل حركة المال أكثر كفاءة ووضوحاً، من دون التضحية بحقوق المواطنين أو استقرار المصارف. وعندها يمكن للدينار الرقمي أن يتحول من فكرة تقنية إلى ركيزة في بناء اقتصاد عراقي أكثر تنظيماً وشفافية وقدرة على توظيف موارده، بدلاً من إبقائها خارج الدورة الاقتصادية المنتجة.



الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات العراقية



د. حسنين محسن مخيف

البطالة المقنعة والفساد المقنع في العراق - «صولة الفجر» نموذجاً

1 المرتكزات الهيكلية

الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط

من الإيرادات
الحكومية تأتي
من النفطارتفاع هشاشة
الموازنة العامةتقلب أسعار النفط
وتذبذب الإيراداتتقييد الإنفاق
الاستثماري والتنمية

2 ما هو الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات؟

نشاط أو إنفاق يجري داخل الإطار الرسمي للدولة
لكن لا يحقق الكفاءة الاقتصادية أو الغرض المؤسسي.وظائف
غير منتجةهدر
إداريمشاريع
مملكتةفساد
مقنع

3 البطالة المقنعة



- تضخم الجهاز العام وارتفاع عدد الموظفين بدرجة تفوق الحاجة الفعلية.
- ارتفاع فاتورة الأجور واستنزاف متزايد للموارد العامة.
- تزامم الدولة مع القطاع الخاص على الموارد والمهارات.

4 الفساد المقنع داخل المؤسسات

الوظائف
الوهميةالرواتب
غير المستحقةتضخم
العقودتجزئة
المناقصاتالبيروقراطية
المتعمدةالمشروعات
المملكتة

5 المشروعات المملكتة .. كلفة مزدوجة

آلاف المشروعات الاستراتيجية متعثرة في مختلف القطاعات.

الكلفة ليست فقط الأموال المنفقة.

بل أيضاً كلفة الفرصة البديلة:

- طريق متأخر
- مستشفى متأخر
- مدرسة متأخر

= خدمة وعائد ضائعان للمجتمع والاقتصاد

6 «صولة الفجر» حملة قضائية وأمنية ذات بعد اقتصادي

تحراق وطني لاسترداد المال العام وملاحقة المتورطين بملفات الفساد الاقتصادي والإداري.

أبرز ما تم استرداده

- 206 مليارات دينار عراقي
- 141 مليون دولار
- نحو نصف طن من الذهب

استرداد المال العام مهم وضروري، لكنه ليس بديلاً عن الإصلاح الهيكلي.

7 من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية: مسار الإصلاح المؤسسي



8 الخلاصة



المشكلة ليست فقط نشاطاً خارج الدولة، بل موارد ووظائف داخل مؤسسات رسمية تعمل بكفاءة منخفضة أو تخدم مصالح خاصة.



الحل في بناء دولة تنموية: تستثمر الموارد، تقيس الأداء، تحمي المال العام، وتوفر فرصاً منتجة للمواطن.



مفهوم الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات: البطالة المقنّعة والفساد

المقنّع في العراق - «صولة الفجر» أمودجاً

د. حسنين محسن مخيف

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عقود اختلالات هيكلية ترتبط بطبيعة النموذج الريعي القائم على النفط، وبضعف قدرة القطاعات الإنتاجية غير النفطية على توليد الإيرادات وفرص العمل والقيمة المضافة بما يتناسب مع حجم السكان والقوى العاملة. وتشير تقديرات اقتصادية إلى أن الإيرادات النفطية ما تزال تشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة، في مقابل قاعدة ضريبية غير نفطية محدودة، الأمر الذي يجعل المالية العامة شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط وكميات التصدير. ويؤدي هذا الاعتماد إلى جعل الحكومة رب العمل الأكبر ومصدر الدخل المباشر لشريحة واسعة من المجتمع، فيما يُعاد توزيع جزء كبير من الإيرادات النفطية عبر الرواتب والتقاعد والتحويلات والإنفاق التشغيلي، بدل تحويلها بالكامل إلى أصول إنتاجية واستثمارات ترفع القدرة الاقتصادية المستقبلية. ومن داخل هذا البناء الريعي تظهر أشكال يمكن وصفها بـ«الاقتصاد الرمادي» داخل المؤسسات، أي النشاط المالي أو الإداري الذي يجري ضمن الإطار الرسمي للدولة، لكنه لا يحقق الكفاءة الاقتصادية أو الغرض المؤسسي الذي خُصص له الموارد. ومن أبرز مظاهره البطالة المقنّعة، والوظائف غير المنتجة، والهدر الإداري، والمشروعات الملتكنة، والتعقيد البيروقراطي، فضلاً عن أنماط الفساد التي تستخدم المؤسسة الرسمية غطاءً لنقل الموارد العامة إلى مصالح خاصة.

أولاً البطالة المقنّعة وتراجع الإنتاجية

تُعرف البطالة المقنّعة بأنها الحالة التي يكون فيها عدد العاملين في مؤسسة أو نشاط أكبر من العدد الذي يتطلبه مستوى الإنتاج الفعلي، فتكون الإنتاجية الحدية للعمل منخفضة جداً أو قريبة من الصفر. وقد يؤدي التضخم الوظيفي إلى خفض الإنتاجية الكلية بسبب ازدواج الاختصاصات وتعقيد سلسلة القرار وارتفاع كلفة التنسيق والرقابة. وينطبق هذا المفهوم عندما تضاف وظائف إلى الجهاز الإداري من دون توسع مماثل في حجم الخدمات أو تحسن واضح في جودتها. وهنا ينبغي التمييز بين التوظيف العام الضروري في التعليم والصحة والأمن والخدمات الأساسية، وبين التوسع الوظيفي الذي لا يستند إلى تحليل للاحتياجات الفعلية أو توصيف وظيفي واضح. والمشكلة الاقتصادية لا تكمن في الراتب بحد ذاته، فالراتب الحكومي يسهم في حماية دخل الأسر، لكنها تظهر عندما تتحول زيادة العمالة العامة إلى التزام مالي دائم لا يقابله ارتفاع في الإنتاجية أو الإيرادات أو مستوى الخدمة. وعندما تمول كلفة الأجور من مورد نفطي متقلب، فإن الدولة تحول إيراداتاً مرتبطة بسعر عالمي متغير إلى التزام شهري ثابت يصعب خفضه اجتماعياً وسياسياً.

وينتج عن ذلك جمود في الإنفاق العام، وتراجع قدرة الموازنة على توجيه الأموال نحو الاستثمار والبنية التحتية أو مواجهة الصدمات. كما تتأثر سوق العمل حين تصبح الوظيفة الحكومية أكثر جاذبية من العمل الخاص، فيتجه كثير من الشباب إلى انتظار التعيين. وهكذا تنشأ حلقة مفرغة: ضعف القطاع الخاص يدفع الشباب نحو الدولة، وتوسع الدولة في التوظيف يزاحم القطاع الخاص ويؤجل الإصلاح. ثانياً: الفساد المقنّع داخل الاقتصاد الرمادي إذا كانت الرشوة والاختلاس مَثَلان الصورة المباشرة للفساد، فإن الفساد المقنّع أكثر تعقيداً، لأنه قد يتحرك داخل إجراءات تبدو قانونية في ظاهرها، لكنها تقود إلى نتائج غير كفوءة أو تمنح منافع خاصة على حساب المال العام. وقد يظهر ذلك في تضخيم الاحتياجات الوظيفية، أو تمرير عقود بكلف أعلى من قيمتها، أو تجزئة المناقصات، أو تعمد تأخير المعاملات. ومن أبرز الأمثلة ما يُعرف بالوظائف الوهمية أو «الفنائين»، حيث يتحول نظام الرواتب إلى قناة لتسرب الأموال العامة عبر أسماء وهمية أو موظفين لا يؤدون عملاً فعلياً أو حالات ازدواج غير قانونية. ولهذا لا ينبغي النظر إلى توظيف الرواتب وأنظمة الدفع الإلكتروني بوصفها إجراءات مصرفية فحسب، بل أدوات للرقابة المالية أيضاً. فكلما تكاملت بيانات الموظفين مع الهوية الوطنية والرقم الوظيفي والحساب المصرفي، ضاقت مساحة التلاعب والازدواج. أما المشروعات الملتكنة فتعتمد شكلاً آخر من تجميد رأس المال العام. وكلفة المشروع المتعثر لا تقتصر على الأموال التي أنفقت عليه، بل تشمل كلفة الفرصة البديلة؛ فالمدرسة أو المستشفى أو الطريق الذي يتأخر سنوات يحرم المجتمع من الخدمة والعائد الاقتصادي اللذين كان يمكن تحقيقهما لو أُنجِز في موعده.

ثالثاً: استرداد الأموال ودلالاته الاقتصادية

تكتسب حملات ملاحقة الأموال غير المشروعة أهمية تتجاوز بعدها الجنائي، لأنها تكشف المسارات التي تتحول عبرها الموارد العامة من دورة مالية رسمية إلى ثروات نقدية أو عينية مكتنزة خارج القنوات المصرفية والإنتاجية. وقد أظهرت حملات إنفاذ قضائي خلال عام ٢٠٢٦، ومنها ما عُرف بـ«صولة الفجر»، وجود مبالغ نقدية وذهب وأصول مرتبطة بقضايا فساد وكسب غير مشروع. وتكمن الدلالة الاقتصادية لهذه الموجودات في طبيعتها، لا في قيمتها الاسمية فقط. فعندما تتحول الأموال إلى نقد مخزن أو ذهب ومقتنيات مرتفعة القيمة، فإنها تخرج عملياً من دورة الوساطة المالية، فلا تتحول إلى ودائع قابلة للإقراض ولا تمول استثمارات منتجة، بل تصبح شكلاً من أشكال الاكتناز المرتبط بإخفاء الثروة. وهكذا لا يؤدي الفساد إلى خسارة الخزينة للمبلغ الأصلي فحسب، بل قد يضعف كفاءة الوساطة المصرفية ويزيد حجم الاقتصاد النقدي خارج النظام الرسمي. لذلك تتكامل مكافحته مع

التوسع في المدفوعات الرقمية والامتثال المصرفي. رابعاً: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية لا يمكن معالجة البطالة المقنّعة والفساد المقنّع بحملات أمنية منفردة أو بإجراءات تقشفية مؤقتة، بل يتطلب الأمر إصلاحاً مؤسسياً في إدارة الموارد البشرية والمالية. ويبدأ ذلك بأتمتة الإجراءات وإعادة هندستها، مع تقليل نقاط الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن وربط المعاملات بسجلات رقمية تحدد المسؤول ومدة الإنجاز وأسباب التأخير. كما يتطلب الإصلاح إجراء تعداد وظيفي شامل، واعتماد توصيفات دقيقة للوظائف، وقياس الاحتياجات الفعلية، وإعادة توزيع العمالة الزائدة نحو القطاعات التي تعاني نقصاً حقيقياً، مع توسيع التدريب وإعادة التأهيل. ويمكن ربط الترقيات والمكافآت بمؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل زمن إنجاز الخدمة وجودة المخرجات ورضا المستفيد. أما الأموال والأصول المستردة من الفساد، فمن الأفضل إدراجها ضمن إطار شفاف يوضح قيمتها وطبيعتها وكيفية تخصيصها بعد اكتمال الإجراءات القضائية. والتحول الرقمي، وتنمية القطاع الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدل أن تذوب في الإنفاق التشغيلي المتكرر.

الخاتمة

إن مفهوم الاقتصاد الرمادي داخل المؤسسات يتيح فهماً أوسع لاختلالات الاقتصاد العراقي. فالمشكلة ليست دائماً في نشاط يجري خارج الدولة، بل قد تتمثل في أموال ووظائف وإجراءات تعمل داخل هياكل رسمية، لكنها تحقق عائداً اقتصادياً واجتماعياً منخفضاً أو تتحول إلى أدوات لمصالح خاصة. وتلتقي البطالة المقنّعة والفساد المقنّع عند نقطة واحدة هي انخفاض العائد من الموارد العامة؛ فالأولى تتحول جزءاً من الإنفاق النفطي إلى التزامات وظيفية لا يقابلها إنتاج مكافئ، والثانية تحول جزءاً من المال العام إلى منافع خاصة أو أصول مكتنزة خارج الدورة الاقتصادية. ومن هنا فإن الانتقال من «الدولة الراعية» إلى «الدولة التنموية» لا يعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية، بل إعادة تعريف دورها: من دولة توزع الريع والوظائف إلى دولة تستثمر الموارد، وتقيس الإنتاجية، وتحمي المال العام، وتدعم القطاع الخاص، وتبني مؤسسات تقوم على الأنظمة والشفافية والمساءلة. وبقدر ما ينجح العراق في تقليص الفجوة بين ما تنتجه الدولة وما تنتجه مؤسساتها فعلياً، وبين ما تخصصه الموازنة وما يصل إلى المواطن والمشروع والخدمة، سيكون قادراً على تحويل موارده النفطية من أداة لتمويل الاختلالات إلى قاعدة لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعاً واستدامة.

الإسبوعية

الدراسات
السياسية

٨



بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة

قصة مصفاتي مقديشو والمفتية



حيدر عبد الجبار البطاوي

مصفاة مقديشو - استثمار إستراتيجي ضائع



في سبعينيات القرن الماضي، أنشأ العراق بالشراكة مع الصومال مصفأة نفطية بالقرب من مقديشو، بطاقة تصميمية 500 ألف طن سنوياً (ما يعادل نحو 10 آلاف برميل يومياً)، لتكون منصة لإمدادات النفط وتكريره وتسويق المنتجات في القرن الأفريقي.

أبرز ملامح المشروع



بناء وتشغيل
بخبرات وكوادر
عراقية



شراكة متساوية
بين العراق
والصومال



تقع قرب ميناء
مقديشو لتصدير
المنتجات



الاستهلاك المحلي
أنداك نحو 200 ألف
طن فقط

ما الذي حدث؟

1978

كانت المصفأة جاهزة
للدخول في التشغيل
في يوليو 1978.



1980

اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية
أدى إلى انقطاع أو اضطراب
إمدادات النفط الخام العراقي.



توقف الإمدادات تسبب
بتعطل المصفأة ثم خروجها
عن الخدمة تدريجياً.

النتيجة



خسارة استثمار خارجي
يحقّق عائداً اقتصادياً
ونفوذاً إقليمياً للعراق.



إضعاف الثقة بالشراكات
الخارجية العراقية على
المدى الطويل.



غياب إستراتيجية
فعالة لإدارة المخاطر
الجيوستراتيجية.

الدروس المستفادة



- ✓ إدارة المخاطر الجيوستراتيجية شرط أساسي لأي استثمار خارجي.
- ✓ تنويع مصادر وأدوات الإمداد ضرورة لاستمرارية المشاريع.
- ✓ بناء قدرات تشغيل وصيانة محلية يضمن عدم توقف المشاريع.
- ✓ الاستثمار الخارجي يجب أن يخدم المصالح الوطنية الشاملة.

مصفاة المفتية - مأساة داخلية مستمرة



على الضفة الأخرى من الوطن، تعيش مصفأة المفتية في البصرة مأساة حقيقية منذ عقود، رغم أهميتها في تلبية جزء كبير من حاجة البلاد من المشتقات النفطية.

حقائق موجعة

تكررت حالات التوقف بسبب تقصص الصيانة وقطع
الغيار والفساد وسوء الإدارة.

تراجعت طاقتها التشغيلية إلى مستويات متدنية جداً
مقارنة بطاقتها التصميمية.

تكدّست الدولة خسائر مالية كبيرة بسبب الاستيراد
المكرر للمشتقات.

خُرمّت البصرة من الاستفادة الكاملة من منشأة
إستراتيجية في قلب المحافظة.

المفارقة المؤلمة

” خسر العراق استثماراً إستراتيجياً في الخارج بسبب تقلبات
الإمداد و مخاطر الجيوستراتيجية، بينما يخسر يومياً قيمة أكبر
في الداخل بسبب الفساد وسوء الإدارة والإهمال.



نحو مستقبل أفضل



حوكمة وشفافية
في إدارة القطاع
النفطي.



شراكات خارجية
مدروسة بإدارة
مخاطر احترافية.



تطوير البنى التحتية
والصيانة المستمرة
للمصافي.



بناء كوادر وطنية
قادرة على الإدارة
والتشغيل.



تحويل الثروة النفطية
إلى تنمية مستدامة
ونفوذ حقيقي.



“ الأمم لا تنهض فقط بما تملك، بل بما تحسن حمايته وإدارته واستشراف مستقبله.

بين استثمار خارجي ضائع ومأساة داخلية مؤلمة: قصة مصفااتي مقديشو والمفتية

حيدر عبد الجبار البطاط

تثبتته الوثائق وما بقي في نطاق الروايات المتداولة.

الحرب والمخاطر الجيوسياسية

توضح تجربة المصفاة أيضاً أن قيمة الأصل الصناعي لا تتحدد بوجوده الفنية وحدها، بل بقدرة المشروع على الاستمرار وسط المتغيرات السياسية والأمنية. فقد تعرضت إمدادات النفط العراقي إلى الاضطراب بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، وهو ما أثر في انتظام تشغيل المنشأة. ومع دخول الصومال لاحقاً في أزمت سياسية وأمنية عميقة، أصبحت استدامة المشروع أكثر صعوبة. وهذه التجربة تقدم درساً مهماً للاستثمار الخارجي يحتاج إلى ضمانات قانونية، وسلاسل توريد مستقرة، واتفاقيات واضحة، وخطط بديلة عند تغير الظروف الجيوسياسية. فالأصل الذي لا يُحمى قانونياً ولا تُدار مخاطره قد يفقد جزءاً كبيراً من قيمته مهما كانت كلفة إنشائه.

عودة الملف إلى الواجهة

عاد ملف المصفاة إلى النقاش العراقي خلال عام ٢٠٢٥، مع تجدد الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين بغداد ومقديشو وإمكانية إعادة تأهيل المنشأة. لكن التعامل الجاد مع القضية لا ينبغي أن يقوم على الحنين إلى الماضي أو على افتراض أن كل أصل قديم ما زال صالحاً للاستثمار بالشكل نفسه. المطلوب أولاً تحديد الوضع القانوني للمصفاة وحصة العراق الأصلية وما طرأ عليها من اتفاقيات أو إجراءات لاحقة. ثم يأتي التقييم الفني لحالة الأرض والمنشآت والخزانات والمرافق والبنية اللوجستية. وبعد ذلك يجب إعداد دراسة جدوى حديثة تقارن بين كلفة إعادة التأهيل وكلفة بناء بديل جديد، مع مراعاة معايير السلامة والبيئة ومواصفات الوقود الحالية. فاسترداد الحق العراقي لا يعني بالضرورة إعادة تشغيل المصفاة ذاتها. فقد يتمثل الحق في حصة ملكية، أو تعويض مالي، أو حق تعاقد، أو أصل قابل لإعادة الاستثمار. لذلك ينبغي أن يسبق القرار الاقتصادي توثيق قانوني دقيق.

المفتية: الوجه الآخر لإدارة الأصول

في مقابل تجربة بناء أصل نفطي خارج العراق، تطرح منشآت المفتية في البصرة سؤالاً مختلفاً عن كيفية إدارة الأصول داخل البلاد. فقد ضمت المنطقة مستودعات ومنصات تحميل وخزانات وأنايب ومنشآت مرتبطة بقطاع المنتجات النفطية. وتشير البيانات الرسمية الواردة في المادة الأصلية إلى تنفيذ أعمال تفكيك ونقل وإزالة في الموقع خلال عام ٢٠١٧. غير أن مجرد التفكيك لا يثبت فساداً أو هدراً متعمداً. فالحكم على العملية يحتاج إلى معرفة القيمة الفنية والدفترية للموجودات، وأسباب إخراجها من الخدمة، وطريقة تقييم المعدات، والكميات التي أعيد استخدامها، وما يبيع منها، وآلية البيع، وما إذا كانت

تكشف قصة المصفاة العراقية التي أنشئت في الصومال خلال سبعينيات القرن الماضي، وما آلت إليه منشآت المفتية النفطية في البصرة لاحقاً، جانباً مهماً من تاريخ الصناعة النفطية العراقية. فالقضيتان لا تتعلقان بمنشأتين نفطيتين فحسب، بل تطرحان سؤالاً أوسع عن قدرة الدولة على بناء أصولها الصناعية، وحمايتها، وتوثيق حقوقها، وإدارة قيمتها الاقتصادية داخل العراق وخارجه. في سبعينيات القرن الماضي، لم يقتصر النشاط النفطي العراقي على بناء المنشآت المحلية، بل امتد إلى التعاون الفني والاستثماري مع دول أخرى. وتبرز مصفاة مقديشو مثالاً على ذلك. فبحسب الوثائق الدولية المعاصرة للمشروع، أنشئت المصفاة بتعاون عراقي صومالي قرب مقديشو، بطاقة تصميمية بلغت نحو ٥٠٠ ألف طن سنوياً، أي ما يقارب عشرة آلاف برميل يومياً وفق طبيعة المنتجات وكثافتها. ويشير تقرير للبنك الدولي صدر عام ١٩٧٨ إلى أن المصفاة تقع على مسافة تقارب خمسة عشر كيلومتراً جنوب مقديشو، وأن تشغيلها كان مقرراً أن يستند في بدايته إلى خبرات فنيين عراقيين، بالتوازي مع تدريب كوادر صومالية في العراق. وهذه المعلومة تكشف أن المشاركة العراقية لم تكن مجرد تمويل أو توريد معدات، بل شملت نقل المعرفة والخبرة التشغيلية وبناء القدرات البشرية.

مشروع اقتصادي بحضور استراتيجي

ينبغي قراءة المشروع في سياق العلاقات الاقتصادية العربية والدولية للعراق آنذاك. فإقامة منشأة تكريرية خارج الحدود لم تكن بالضرورة استثماراً قصير الأجل، بل كانت أداة تجمع الاقتصاد بالطاقة والسياسة. كما أن موقع الصومال على القرن الأفريقي، وقربه من ممرات بحرية مهمة، منح المشروع قيمة تتجاوز السوق المحلية. وتشير الوثائق إلى أن استهلاك الصومال من المنتجات النفطية كان أقل من الطاقة التصميمية للمصفاة، ما يعني أن المنشأة كانت تمتلك نظرياً قدرة على إنتاج فائض يمكن تسويقه خارج البلاد. كما ارتبط تصميمها بالبنية اللوجستية لميناء مقديشو لنقل الخام والمنتجات، وهو ما يعكس تصوراً لمشروع متكامل نسبياً، لا مجرد وحدة تكرير معزولة. وتتداول المصادر أن المشروع قام على شراكة عراقية صومالية، مع مساهمة عراقية مهمة في التمويل والتشغيل. غير أن بعض التفاصيل، مثل الكلفة الإجمالية الدقيقة ونسب التمويل وآليات السداد، تحتاج إلى الرجوع إلى الاتفاقية الأصلية والوثائق الرسمية قبل اعتمادها بصورة نهائية. وينطبق الأمر نفسه على الروايات المتعلقة بانتقال الملكية أو تأميم المصفاة لاحقاً، إذ ينبغي التمييز بين ما

هناك دراسة جدوى قارنت بين التأهيل والتفكيك. وهنا تكمن المسألة الاقتصادية الأساسية: قيمة المنشأة لا تساوي قيمة الحديد المباع خردة. فالأصل الصناعي يتكون من الأرض والموقع والخزانات وشبكات الأنابيب والطاقة والمرافق والتراخيص والبنية المحيطة. وقد تكون كلفة استبدال الأصل أعلى بكثير من حصة بيع مكوناته منفردة. لذلك يجب أن يستند أي قرار بالتفكيك إلى تقييم مستقل وشفاف يحدد القيمة المتبقية وإمكانات إعادة الاستخدام.

من الذاكرة إلى السياسة

المفارقة بين مقديشو والمفتية لا تعني أن كل منشأة قديمة يجب الإبقاء عليها، ولا أن كل عملية تفكيك تمثل هدراً. لكنها تكشف الحاجة إلى سياسة وطنية متكاملة لإدارة الأصول العراقية. يبدأ ذلك بإنشاء سجل سيادي موحد يشمل الاستثمارات والعقارات والمصانع والحصص والديون والحقوق التعاقدية داخل العراق وخارجه، مع توثيق أصل الملكية، والجهة المالكة، والحالة القانونية، والقيمة التقديرية، وأي نزاعات مرتبطة بها. كما ينبغي رقمنة الأرشيف النفطي القديم، لأن وثيقة عمرها خمسون عاماً قد تتحول اليوم إلى سند ملكية أو أساس لمطالبة مالية. ويحتاج العراق كذلك إلى نظام موحد يمنع تفكيك أو بيع أي أصل صناعي استراتيجي قبل إجراء تقييم فني ومالي مستقل، ومقارنة كلفة التأهيل بقيمة الاستبدال والعائد الممكن من التشغيل أو إعادة الاستخدام. كما أن إعادة الاعتبار للشركات والخبرات الهندسية الوطنية يجب أن تكون جزءاً من هذه السياسة. لأن رأس المال العراقي لم يكن النفط وحده، بل الإنسان الذي صمم وشغل وأدار هذه المنشآت. ويقتضي ذلك أيضاً مراجعة دورية للأصول، حتى لا تتحول المشكلات الصغيرة إلى خسائر كبيرة يصعب تداركها بعد سنوات.

ختاماً

تكشف قصة مصفاة مقديشو أن العراق امتلك في مرحلة سابقة قدرة على نقل خبرته النفطية خارج حدوده والمشاركة في بناء منشآت استراتيجية. أما قصة المفتية فتطرح سؤالاً موازياً عن قدرة الدولة على حماية قيمة أصولها حين تتقدم أو تتغير الظروف. والدرس الأهم هو أن الدولة قد تخسر الأصل مرتين: مرة حين يتوقف عن الإنتاج، ومرة حين تفقد وثائقه وحقوقه وقيمه المتبقية. لذلك فإن حماية الأصول العراقية لا تعني التمسك بالماضي، بل إدارة ما تركه الماضي بعقل اقتصادي وقانوني حديث، وتحويله إلى حقوق واستثمارات وخبرات تخدم المستقبل.



العراق في عين العاصفة

العراق لا يستطيع أن يكون مجرد متفرج على صراع تدور أحداثه من حوله



وسام الحسناوي

“سيادة العراق أمام اختبار فعلي. لأن عدة عوامل تجعل من الصعب عليه تحقيق الحياد الكامل في هذا الصراع.”

العوامل التي تجعل العراق جزءاً من الصراع

1 وجود القوات والقواعد الأمريكية في العراق



وجود قوات ومنشآت عسكرية أمريكية يرتبط العراق مباشرة بالتطورات بين واشنطن وطهران. قد تتحول هذه المنشآت إلى أهداف أو نقاط انطلاق لعمليات عسكرية.

2 مسألة اختراق الأجواء العراقية



استخدام الأجواء العراقية في أي عمليات عسكرية إقليمية يضع سيادة العراق أمام اختبار حقيقي. السيادة لا تقتصر على الأرض، بل تشمل حماية المجال الجوي.

3 احتمال انتقال الضربات إلى داخل الأراضي العراقية



اتساع رقعة الصراع قد يجعل الأراضي العراقية عرضة لهجمات تستهدف مواقع أو جماعات. العراق قد يواجه واقعاً أمنياً لا يملك السيطرة الكاملة على تداعياته.

4 وجود مقاومة عراقية مسلحة تمتلك القدرة على الرد



المقاومة لديها مبررات سياسية وقانونية وأمنية للرد على الوجود الأمريكي. الحكومة تخشى أن أي عمليات تنطلق من أراضي العراق قد تجلب ضربات وتدخلات إضافية.

المعضلة العراقية: بين الحياد والمواجهة

إذا حاولت الحكومة منع ذلك:

- قد تواجه اعتراضات من قوى داخلية ترى أن مواجهة الوجود الأمريكي حق مشروع.
- صعوبة في ضبط الفصائل المسلحة ومستوى الردود المتوقعة.



إذا عجزت عن منع ذلك:

- قد يتحول العراق إلى ساحة مواجهة مفتوحة.
- تعرض سيادة العراق لمزيد من التدخلات والضربات.
- خسائر بشرية ومادية وأمنية واقتصادية كبيرة.

السؤال الحقيقي: هل تستطيع حكومة العراق منع الحرب من الوصول إلى أراضيها وأجوائها؟

ما يتطلب حماية العراق من الانجرار إلى حرب إقليمية



إدارة العلاقة مع جميع الأطراف بحكمة وواقعية دون الارتكان لأي جهة.



حماية السيادة الجوية والأرضية ومنع استخدام العراق في أي عمليات عسكرية.



قرار وطني مستقل يرفض تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات.



حوار وطني شامل لبناء موقف موحد يتجاوز الانقسامات السياسية.



تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية لحماية العراق وشعبه ومقدراته السياسية والاقتصادية.

في النهاية

المسألة لا تتعلق بالرغبة في الحياد وحدها، بل بالقدرة على فرض هذا الحياد في بيئة مشتتة، العراق، أمام مسؤولية تاريخية لحماية سيادته ومصالح شعبه، وعدم السماح بتحويل أرضه وسمائه إلى ساحة حرب مفروضة عليه وإن كان لا يريدها.



وحدة وطنية فوق كل اعتبار.



حماية الثروات والمقدرات الوطنية.



عراق آمن وسيد ومستقل.



لا للاحتلال ولا للقواعد الأجنبية.



نعم السلام العادل والسيادة الكاملة.

العراق في عين العاصفة

وسام الحساوي

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والعسكرية

العدد ١٢٥

العدد ١٢٥

في ظل التصعيد المتواصل الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، وما يرافقه من صدامات وتوترات متزايدة بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائهما، يجد العراق نفسه أمام معادلة أمنية وسياسية شديدة التعقيد. فيغدّد تعلن باستمرار حرصها على تجنب البلاد الانخراط في الصراعات الإقليمية، وتؤكد رفض انتهاك سيادة الدول أو استخدام القوة خارج أطر القانون الدولي، إلا أن الموقع الجغرافي للعراق وطبيعة علاقاته الدولية ووجود قوى مسلحة ذات رؤى ومواقف متباينة تجعل سياسة النأي بالنفس أكثر صعوبة كلما اتسعت دائرة المواجهة. العراق لا يقف بعيداً عن مسرح الأحداث؛ فهو يتوسط جغرافياً إيران والخليج وبلاد الشام، ويرتبط بعلاقات سياسية وأمنية واقتصادية متشابكة مع أطراف متعارضة في الإقليم. ولذلك فإن أي تصعيد واسع لا يبقى بالضرورة محصوراً داخل حدود الدول المنخرطة فيه بصورة مباشرة، بل يمكن أن تمتد آثاره إلى الأجواء العراقية والمواقع العسكرية وخطوط الإمداد، فضلاً عن حركة الطيران والتجارة والطاقة. ومن هنا تصبح سيادة العراق قضية عملية لا مجرد مبدأ دستوري أو شعار سياسي.

القوات الأجنبية وتعتيد معادلة السيادة

تتمثل أولى حلقات هذه المعضلة في الوجود العسكري الأجنبي في العراق، ولا سيما الوجود الأمريكي. ومن الضروري هنا التمييز بين المراحل المختلفة لهذا الوجود؛ فقد اتفقت بغداد وواشنطن عام ٢٠٢٤ على إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي داخل العراق في مرحلتها الأولى بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، مع استمرار ترتيبات مرتبطة بدعم عمليات مكافحة تنظيم «داعش» في سوريا من الأراضي العراقية خلال مرحلة ثانية تمتد، وفق الاتفاق المعلن، إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ على الأقل، إلى جانب التوجه نحو علاقات أمنية ثنائية طويلة الأمد. وهذا الواقع يجعل توصيف الوجود الأمريكي باعتباره مجرد «قواعد احتلال»، أو في المقابل مجرد «مهمة تدريبية»، توصيفاً مبسطاً لا يحيط بكامل المشهد. فالمسألة ترتبط باتفاقات رسمية ومهام أمنية من جهة، وبجهد عراقي داخلي واسع حول طبيعة هذا الوجود وحدوده وتأثيره في القرار الوطني من جهة أخرى. وتظهر المشكلة الاستراتيجية حين تصبح قوات أو منشآت أجنبية موجودة على الأراضي العراقية هدفاً محتملاً في نزاع لا تريد الحكومة العراقية أن تكون طرفاً فيه. كما أن استمرار الالتباس بشأن طبيعة المهام الأجنبية ومواقفها وأجالاتها ينعكس على الرأي العام، ويغذي الانقسام الداخلي بين من يراها ضرورة أمنية مؤقتة، ومن ينعما انتقاصاً من السيادة. ولذلك تحتاج الدولة إلى أكبر قدر من الشفافية في عرض الاتفاقات والمهام والجدول الزمني، حتى لا تبقى الملفات الأمنية الكبرى رهينة التأويل السياسي أو المعلومات المتضاربة.

الأجواء العراقية واختبار السيادة

أما الحلقة الثانية فتتمثل في المجال الجوي العراقي. فالسيادة لا تقتصر على السيطرة على الأرض والحدود، بل تشمل القدرة على حماية الأجواء ومنع استخدامها في تنفيذ أعمال عسكرية ضد دولة أخرى من دون موافقة بغداد. وقد أكدت مؤسسات عراقية رسمية رفض انتهاك سيادة الدول، كما برزت خلال موجات التصعيد الإقليمي مخاوف عراقية من استخدام الأجواء في أعمال عسكرية تهدد أمن البلاد واستقرارها. غير أن تحويل هذا المبدأ إلى قدرة فعلية يحتاج إلى منظومة دفاع جوي متكاملة، وإنذار مبكر، وسيطرة تقنية وعملية تسمح للدولة برصد الخروقات والتعامل معها. وهنا تظهر الفجوة بين السيادة القانونية والسيادة التنفيذية؛ فامتلاك الحق في منع الاختراق شيء، وامتلاك الوسائل العسكرية والتقنية اللازمة لفرض هذا الحق شيء آخر. وكلما ارتفع مستوى التوتر الإقليمي، أصبح اختبار هذه القدرة أكثر صعوبة وحساسية.

احتمال انتقال الضربات إلى الداخل

الحلقة الثالثة هي احتمال انتقال الضربات إلى داخل الأراضي العراقية إذا توسع بنك الأهداف لدى أطراف النزاع. فوجود جماعات مسلحة عراقية تعلن مواقف متضامنة مع إيران أو مع قوى «محور المقاومة»، وامتلاك بعضها قدرات عسكرية، يمكن أن يجعل أي تحرّك عسكري يجري خارج قرار الدولة سبباً لردود تستهدف مواقع داخل العراق. وهنا لا يعود الخطر مقتصر على الأطراف المسلحة وحدها، بل يمتد إلى المدنيين والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي والسياسي. فكل ضربة ورد مضاد يرفعان احتمال تحول العراق تدريجياً من دولة متأثرة بالحرب إلى إحدى ساحاتها الفعلية. كما أن أي عملية عسكرية تنطلق من الأراضي العراقية من دون قرار حكومي تضع الدولة أمام مشكلة مزدوجة: ضعف قدرتها على احتكار قرار الحرب والسلم، واحتمال تعرض أراضيها لرد خارجي.

الفصائل المسلحة وقرار الحرب والسلم

ويمثل وجود الفصائل المسلحة أحد أكثر عناصر المشهد تعقيداً. فبعض هذه القوى ينظر إلى مواجهة الوجود العسكري الأمريكي باعتبارها عملاً مشروعاً من منظور سياسي ومقاوم، بينما ترى الدولة أن قرار الحرب والسلم واستخدام القوة ينبغي أن يبقى ضمن إطار المؤسسات الرسمية وسلطة القائد العام للقوات المسلحة. ولا يصح تحويل الموقف الأول إلى حقيقة قانونية مطلقة، مثلما لا يمكن تجاهل الخلفية السياسية والتاريخية التي تستند إليها تلك القوى في خطابها. فالمعيار الحاسم هنا يجب أن يكون سيادة الدولة نفسها. فإذا كانت بغداد تطالب القوى الخارجية باحترام أراضي العراق وأجوائه، فعليها، في الوقت ذاته، أن تكون قادرة على منع أي طرف داخلي من استخدام تلك الأراضي لشن عمليات عسكرية من دون قرار رسمي. فالسيادة لا يمكن أن تكون انتقائية؛ إذ لا يستقيم رفض

اختراق خارجي للأجواء العراقية، ثم القبول بوجود قرار عسكري داخلي مواز لقرار الدولة، لأن الحالتين تؤديان في النهاية إلى إضعاف سلطة العراق على أرضه.

المعضلة العراقية بين الحياد والردع

من هنا تتضح المعضلة العراقية. فالحكومة قد ترغب فعلاً في الحياد، لكن الحياد في العلاقات الدولية لا يتحقق بمجرد الإعلان عنه؛ بل يحتاج إلى قدرة على فرضه. وهذا يعني ضبط الحدود، والسيطرة على الأجواء، وتوحيد القرار العسكري، وتنظيم الوجود الأجنبي وفق اتفاقات معلنة ومحددة، ومنع استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار. وإذا عجز العراق عن ذلك، فسيظل عرضة لأن تتعامل معه الأطراف المتصارعة باعتباره مساحة رخوة يمكن استخدامها للضغط المتبادل. وعندها يصبح السؤال أكثر قسوة وواقعية: ليس هل يريد العراق الدخول في الحرب، بل هل يمتلك العراق من أدوات الدولة ما يكفي لمنع الآخرين من جرّه إليها؟ فالحياد من دون قوة تحميه قد يتحول إلى مجرد موقف سياسي، والسيادة التي لا تملك أدوات تنفيذها تبقى معرضة للاختبار عند كل أزمة إقليمية جديدة.

حماية العراق تبدأ من القرار الوطني

إن حماية سيادة العراق لا تتطلب الانحياز المطلق إلى واشنطن أو طهران، ولا تستوجب تحويل البلاد إلى خصم دائم لأي دولة. المطلوب هو صياغة قاعدة وطنية واحدة تُطبق على الجميع: لا استخدام للأرض العراقية ضد دولة أخرى، ولا قبول بانتهاك الأجواء العراقية، ولا عمليات عسكرية داخل البلاد من دون موافقة سلطاتها الشرعية، ولا قرار حرب خارج منظومة الدولة. كما أن إنهاء أي وجود عسكري أجنبي، أو إعادة تنظيمه، ينبغي أن يجري وفق قرار وطني واضح واتفاقات قانونية معلنة تراعي مصلحة العراق الأمنية وقدراته الدفاعية، لا وفق ردود أفعال آنية قد تترك فراغاً أمنياً أو تفتح الباب أمام تدخلات أخرى. فالعراق، بسبب موقعه وثقله وموارده، يستطيع أن يكون جسراً للتوازن الإقليمي بدلاً من أن يصبح ساحة لتصفية الحسابات. لكن ذلك يتطلب دولة تمتلك قرارها، ومؤسسات أمنية موحدة، وقدرة حقيقية على حماية الأجواء والحدود، وسياسة خارجية تقوم على مبدأ واحد لا يتغير بتغير الطرف الذي ينتهك السيادة. وفي نهاية المطاف، فإن أخطر ما يهدد العراق ليس مجرد وقوع ضربة على أرضه، بل اعتياد تحويل أرضه وسكانه إلى مساحة مفتوحة لإرادات الآخرين. فالسيادة الحقيقية تبدأ عندما يصبح قرار الحرب والسلم عراقياً خالصاً، وعندما تدرك جميع الأطراف، في الداخل والخارج، أن أرض العراق ليست منصة للهجوم، ولا ممراً للحروب، ولا ساحة بديلة لصراعات الآخرين. العراق لا يحتاج إلى إعلان حياده فقط، بل إلى امتلاك القوة والمؤسسات والقرار الوطني القادر على حماية هذا الحياد.



www.shahidkhamis.com

تريثوا ولا تتسرعوا في التفاؤل خارطة الطريق وحدود التفاؤل

تم التوافق المبدئي بين الوسطاء والفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، على خارطة الطريق المكونة من 13 نقطة. لكن المواقف المعلنة من قبل القوى المعنية بتنفيذها، تظهر رؤى متناقضة في العديد من النقاط، خاصة في العلاقة التبادلية بين سحب وتخزين السلاح من الفصائل الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي.



عمر حلمي الغول

الموقف الأمريكي من خارطة الطريق



- رحب ترامب ووزير خارجيته روبيو بـ «الإنجاز التاريخي» المتمثل - بحسب قراءتهما - في موافقة حماس على تسليم سلاحها، وحصر الإنجاز في سحب السلاح.
- خارطة الطريق أكدت في النقطة الثانية الانسحاب الإسرائيلي وفي النقطة الخامسة التزام إسرائيل ببروتوكول شرم الشيخ.
- النقطة السادسة تطالب حماس والفصائل بإنهاء جميع العمليات العسكرية.
- النقطة السابعة: إعداد الجدول الزمني وآليات التنفيذ خلال 14 يوماً من موافقة الأطراف.
- النقطة التاسعة: وجود لجنة تحقق دولية لمراقبة أي انتهاك من أي طرف - وهو بند لم يرد في خطة ترامب ولا في قرار مجلس الأمن 2803.

هوية اللجنة الدولية، ومن سيشكلها، والجهة التي ستشرف عليها، كلها غير معروفة.

حماس وإسرائيل بين الانسحاب وتسليم السلاح



حماس

اعتبار حماس أن تخزين وتسليم السلاح يأتي بعد الانسحاب الإسرائيلي وفقاً لخارطة الطريق وبند خطة ترامب.



إسرائيل

ترفض الانسحاب من غزة إلا بعد تسليم حماس والفصائل سلاحها.

المسؤول الأمريكي أكد أن إسرائيل وافقت على خارطة الطريق، وأرسلت وفداً إلى القاهرة لمتابعة المفاوضات.

السيادة العراقية وتحول العراق إلى ساحة محتملة



- العراق من أكثر الساحات عرضة لتداعيات التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران.
- موقعه الجغرافي، ووجود المصالح والقواعد الأمريكية، وارتباط بعض الفصائل بمحور المقاومة يجعله عرضة مباشرة لأي تصعيد.
- الأجواء العراقية إحدى أبرز نقاط الضعف الاستراتيجي؛ فإن أصبحت مجالاً للعمليات العسكرية، تتعرض السيادة لاختبار شديد.
- وجود قواعد ومصالح أمريكية، وقدرات بعض الفصائل، يجعل العراق جزءاً من معادلة الردع.
- تعقيد المشهد بسبب تداخل مؤسسات الدولة والقوى السياسية والمسلحة والمصالح الدولية.

الخطر الأكبر ليس أن يصبح العراق هدفاً، بل أن يتحول تدريجياً إلى ساحة ثابتة من ساحات الصراع الإقليمي.

غموض المشهد واستعصاء الاختراق



- المشهد ما زال ملتبساً وغامضاً، ولا يمكن التكهّن بما ستؤول إليه الأمور.
- استمرت حماس في المماطلة وعدم الالتزام منذ توقيع خطة ترامب (13 أكتوبر 2025)، وسقط خلال هذه الفترة نحو 1100 شهيد ونحو 4000 جريح مع استمرار القصف والتدمير الإسرائيلي.
- راهنت حماس على تغيير المعادلة الجيوسياسية بعد العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران (28 فبراير 2026).
- أمتت حماس موظفيها وأنصارها، وأعلنت موافقتها على خارطة الطريق بعد فقدان الرهان.



على المراقبين التريث والانتظار لحين جلاء الأمور، وإنتاج المشهد، والفصل بين الخيطين الأبيض والأسود.

الانتخابات الإسرائيلية وحسابات نتنياهو



- إسرائيل غير واردة في هذه اللحظة (مع اقتراب الانتخابات البرلمانية في 27 أكتوبر 2026) أن تنسحب من غزة أو تقدم تنازلات جوهرية.
- نتنياهو سيخسر قاعدته الانتخابية ويضعف حظوظه قبل الانتخابات، رغم تراجعها لصالح المعارضة وخاصة حزب «يشار» بزعامة غادي أبنونكوت.
- الحكومة الإسرائيلية لا تملك تأثيراً على قرار نتنياهو الشخصي والحزبي والانتلافي.

نقاط الخلاف الأساسية في خارطة الطريق



تسليم وتخزين السلاح من الفصائل الفلسطينية وموعد الانسحاب الإسرائيلي (من قبل أو بعد؟)



دور اللجنة الإدارية الفلسطينية وإمكانية الإشراف على تخزين السلاح



ملف موظفي حماس المتضخم (من 25 ألفاً إلى نحو 50 ألفاً)



التزام إسرائيل بعدم الاغتيال ووقف القصف والتدمير وحل ميليشياتها في القطاع



إدخال المساعدات الإنسانية كافة وفتح المعابر جميعها



تهيئة الأرضية لإعادة الإعمار



آلية التحقق والرقابة الدولية وجدولها الزمني وهويتها

خلاصة القول

التصعيد الأمريكي الإسرائيلي يخضع السيادة العراقية لاختيار صعب. وكل مرحلة جديدة من التصعيد ستقلل من هامش النأي بالنفس. القوة الحقيقية هي في قدرة العراق على حماية أراضيه وأجوانه، ومنع تحويلها إلى منصة إلى لصراع بين القوى الإقليمية والدولية.

تريثوا ولا تتسرعوا في التفاؤل

عمر حلمي الغول

أثار التوافق المبدي بين الوسطاء والفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، على «خارطة الطريق» المكوّنة من ثلاث عشرة نقطة، جملة من التساؤلات بشأن فرص تنفيذها فعلياً، ولا سيما في ظل التباين الواضح بين مواقف الأطراف المعنية. وقد صاغ الخطة نيكولاي ملادينوف، رئيس اللجنة التنفيذية لما يسمى «مجلس السلام»، في محاولة لوضع إطار مرحلي يعالج القضايا الأمنية والإدارية والإنسانية في قطاع غزة. ورغم أن الإعلان عن التوافق يمنح انطباعاً أولياً بوجود تقدم، فإن قراءة المواقف المعلنة تكشف أن الخلافات الجوهرية ما تزال قائمة. وتبرز بصورة خاصة العلاقة بين سحب أو تخزين سلاح الفصائل الفلسطينية من جهة، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع من جهة أخرى، إضافة إلى دور اللجنة الإدارية الفلسطينية، وملف موظفي حركة حماس، وضمانات وقف الاغتيالات والتدمير، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات، وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة الإعمار.

الموقف الأميري وتركيز النقاش على السلاح

رحب الرئيس الأميري دونالد ترامب ووزير خارجيته ماركو روبيو بما وصفاه بأنه «إنجاز تاريخي»، وتركزت قراءتهما أساساً على موافقة حماس على مبدأ تسليم السلاح أو تخزينه. ومن هنا بدا أن واشنطن تتعامل مع هذا البند بوصفه جوهر الاختراق السياسي، في حين أن خارطة الطريق نفسها تتناول ملفات أوسع بكثير من مسألة السلاح وحدها. ففي النقطة الثانية، تؤكد الخطة أن الأطراف تهدف إلى ضمان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة واستعادة الحياة الطبيعية، بينما تنص النقطة الخامسة على التزام إسرائيل باستكمال التزاماتها بموجب بروتوكول شرم الشيخ من دون تأخير. أما النقطة السادسة فتدعو حماس والفصائل الفلسطينية إلى إنهاء جميع العمليات العسكرية وفق البروتوكول ذاته. وتنص النقطة السابعة على إعداد الجدول الزمني وآليات التنفيذ خلال أربعة عشر يوماً من موافقة الأطراف، بينما تتحدث النقطة التاسعة عن إنشاء لجنة تحقق دولية لمراقبة الانتهاكات عبر آلية متابعة معززة. غير أن هوية هذه اللجنة، وطريقة تشكيلها، والجهة التي ستشرف عليها، تبقى مسائل غامضة في النص المعروف. وهنا تظهر إحدى نقاط الضعف الأساسية في خارطة الطريق؛ إذ إن الخطة لا تحتاج إلى مبادئ عامة فقط، بل إلى آليات تنفيذ واضحة، وجدول زمني ملزم، وجهة رقابية تتمتع بشريعة مقبولة لدى جميع الأطراف.

اللجنة الإدارية وحدود القدرة على التنفيذ

من أكثر البنود إثارة للجدل تحميل اللجنة الإدارية

الفلسطينية مسؤولية الإشراف على تخزين سلاح حماس والفصائل. فهذه المهمة تتجاوز الطبيعة الإدارية المعتادة، وتدخل مباشرة في ملف أمني شديد الحساسية. كما أن رفض كل من حماس وإسرائيل، كل من موقعه، إسناد هذه المسؤولية إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، يضيف مزيداً من التعقيد إلى المشهد. فإذا كانت الجهة الإدارية لا تملك أدوات أمنية كافية، وإذا كانت الأجهزة الرسمية غير مقبولة من الطرفين، فمن الذي سيتولى عملياً عملية جمع السلاح والتحقق منه وحمايته؟ ولا يقتصر الأمر على هذا الملف. فهناك أيضاً مسألة موظفي حركة حماس الذين ازداد عددهم، وفق ما ورد في النص، من نحو خمسة وعشرين ألفاً إلى قرابة خمسين ألفاً. وهذا الملف يرتبط مباشرة بمستقبل الإدارة المدنية، وبالرواتب، وبإعادة هيكلة المؤسسات داخل القطاع بعد أي تسوية.

الانسحاب أولاً أم السلاح أولاً؟

الخلاف الأكثر وضوحاً يتمثل في ترتيب الخطوات. فقد قال غازي حمد، عضو وفد حركة حماس للمفاوض، إن موافقة الحركة على تخزين وتسليم السلاح الثقيل والخفيف تأتي بعد الانسحاب الإسرائيلي، وفقاً لقراءته لخارطة الطريق وبنود الخطة الأميركية. في المقابل، تتمسك حكومة بنيامين نتنياهو بموقف معاكس، وتؤكد أنها لن تسحب من قطاع غزة قبل تسليم حماس والفصائل سلاحها. وهذا التناقض وحده يكفي لإظهار حجم الفجوة بين الطرفين، لأن كل جهة تشترط تنفيذ الخطوة المقابلة أولاً. وقد أشار مسؤول أميري معني بملف غزة إلى أن إسرائيل وافقت على خارطة الطريق، كما أرسلت إسرائيل وفداً إلى القاهرة لمتابعة المفاوضات مع الوسطاء، وهم مصر وتركيا وقطر. غير أن المشاركة في المفاوضات لا تعني بالضرورة قبول جميع التفاصيل أو الاستعداد لتنفيذها فوراً.

الانتخابات الإسرائيلية وحسابات نتنياهو

يزداد المشهد تعقيداً بسبب اقتراب الاستحقاق الانتخابي الإسرائيلي. فيحسب القراءة التي يقدمها النص، يصعب على حكومة نتنياهو تقديم تنازلات كبيرة في ملف غزة خلال حملة انتخابية محتملة، ولا سيما إذا كانت هذه التنازلات يمكن أن تستخدم ضده من خصومه السياسيين أو تثير اعتراضات داخل قاعدته اليمينية. ولهذا فإن أي انسحاب أو تفاهم يتعلق بالسلاح أو الإدارة الفلسطينية لن يخضع فقط للاعتبارات الأمنية، بل أيضاً لحسابات شخصية وحزبية وائتلافية داخل إسرائيل. ويشير النص إلى تراجع نسبي في حظوظ نتنياهو لمصلحة المعارضة، ولا سيما حزب «إشار» بزعامة غادي آيزنكوت. وفي مثل هذه الظروف، قد تتحول ملفات غزة إلى أدوات انتخابية، ما يقلل فرص اتخاذ

قرارات استراتيجية بعيدة المدى خلال فترة قصيرة.

حماس وحدود الرهان الإقليمي

في المقابل، لم تكن حركة حماس بعيدة عن حسابات الإقليم. فبحسب القراءة الواردة في النص، راهنت الحركة خلال الأشهر الماضية على إمكان تغير المعادلة الجيوسياسية نتيجة التصعيد الأميري-الإسرائيلي ضد إيران، وتأخرت في حسم موقفها من خارطة الطريق بانتظار ما قد تسفر عنه التطورات الإقليمية. وتذهب هذه القراءة إلى أن موافقة الحركة جاءت بعد تراجع هذا الرهان، وبعد تأمين عدد من الملفات الداخلية، ومنها مستقبل الموظفين والأنصار. غير أن هذه الاستنتاجات تبقى جزءاً من التحليل السياسي، ولا يمكن التعامل معها بوصفها حقائق نهائية من دون معطيات إضافية. وبغض النظر عن صحة هذا التفسير، فإن المؤكد أن موقف حماس من السلاح، والإدارة، وترتيب خطوات الانسحاب، يمثل عنصراً أساسياً في تحديد مصير الخطة.

غموض المشهد واستعصاء الاختراق

تكشف كل هذه المعطيات أن خارطة الطريق لا تزال أقرب إلى إطار تفاوضي منها إلى اتفاق تنفيذي مكتمل. فالفجوة بين الطرفين كبيرة، والثقة شبه معدومة، والآليات الرقابية غير مكتملة، بينما تتداخل الاعتبارات العسكرية مع الحسابات الانتخابية والإقليمية. كما أن التجارب السابقة تجعل التفاؤل الحذر أكثر واقعية من الحديث عن اختراق تاريخي حاسم. فالتوصل إلى نص مشترك لا يعني بالضرورة القدرة على تنفيذه، خصوصاً عندما يختلف الأطراف على ترتيب الخطوات وعلى تفسير البنود الأساسية.

الخاتمة

إن خارطة الطريق تفتح نافذة سياسية مهمة، لكنها لا تزال محاطة بجملة من الشروط المتعارضة والملفات المؤجلة. فحماس تربط تسليم السلاح بالانسحاب، وإسرائيل تربط الانسحاب بتسليم السلاح، بينما لم تتضح بعد بصورة كاملة هوية آلية التحقق الدولية ولا الجهة القادرة على ضمان التنفيذ. وفي ظل الانتخابات الإسرائيلية، وتعقيدات الوضع الداخلي الفلسطيني، وحسابات الوسطاء، يبقى المشهد مفتوحاً على أكثر من احتمال. ولهذا لا يبدو من الحكمة التعامل مع الخطة بوصفها تسوية ناجزة، ولا رفضها بوصفها مجرد مناورة. فهي فرصة تحتاج إلى ضمانات وآليات وتوقيتات واضحة، وإرادة سياسية حقيقية من الأطراف كافة. أما الآن، فإن المطلوب هو التريث ومراقبة ما إذا كانت المفاوضات ستنتقل من مرحلة إعلان المبادئ إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. فالفاصل الحقيقي بين التفاؤل والواقعية لن تحدده التصريحات، بل قدرة الأطراف على تحويل البنود المكتوبة إلى التزامات قابلة للتحقق على الأرض.



من التهديد إلى التراجع: قراءة إستراتيجية في سلوك "إرهاب الدولة" الأمريكي

شهد العالم تقلبات حادة في الموقف الأمريكي تجاه إيران: بدأ بالتهديد بضرب مصادر الطاقة ثم تصاعد إلى هجمات عنيفة، وانتهى بتراجع مذل ومفاجئ، كاشفاً أزمة عميقة في صانع القرار الأمريكي.



عدنان علامة

التقلبات الأمريكية تجاه إيران



تراجع مذل
ومفاجئ

جمد ترامب الهجوم
بناءً على نصائح
البنّتاغون وتحذيرات
الاستخباراتية.



هجمات
عنيفة وقاسية

شن هجمات على
أهداف ومصالح
إيرانية



تهديدات بضرب
مصادر الطاقة

التهديد باستهداف
النفط والغاز والبنى
التحتية

التخبط يعكس أزمة عميقة في صانع القرار الأمريكي.

الرواية الأمريكية المختلفة مقابل حقائق الميدان

حقائق الميدان

- واشنطن هي التي عدلت عن العدوان، وليس طهران.
- تحذيرات البنّتاغون من استنزاف مخزون الصواريخ الاعتراضية.
- تقييمات استخباراتية تؤكد عدم جدوى العدوان.
- رسالة إيرانية صارمة عبر باكستان: الرد سيكون مزلزلاً وشاملاً.
- تحذيرات أمنية من وزارة الخارجية الأمريكية للسفارات في الأردن والعراق وإسرائيل.

الرواية الأمريكية

- ترامب ألغى هجوماً مخططاً له لإفساح المجال للمفاوضات.
- إيران ودول أخرى طلبت تأجيل الهجوم بعد التوصل إلى خطوط عريضة لاتفاق.
- الفتح الفوري والكامل لمضيق هرمز وإنهاء التهديد النووي الإيراني.
- ألغى الهجوم من أجل مستقبل أفضل للعالم، وبقاء إيران دولة ناجحة ومزدهرة.

VS

أين اختفى الدينار العراقي؟



- ليست في بيوت المواطنين، بل في بيوت المسؤولين عبر عمليات مشبوهة.
- أموال دفنت في الأرض بالمواسير، أو أصبحت من حظوظ البلوغرات.
- الفساد أصاب المال العام، وأصاب نظام الدولة المالي بالعجز والصدمة.

أزمة السيولة بين الطباعة وسعر الصرف

الأموال تخرج ولا تعود، وبالتالي فالدولة ستلجأ حتماً إلى:



تغيير سعر الصرف
مقابل الدولار



زيادة الإصدار النقدي
(الطباعة)

ما الحل حتى تضمن الدولة عودة الدينار؟

الدينار الرقمي: استعادة الدورة النقدية وسيادة الدولة



يمنح الدولة رؤية
أوضح لحركة
السيولة.



يحد من الاقتصاد
الموازي وتخزين
الأموال خارج النظام.



يجعل مصادر
الأموال ومساراتها
قابلة للتتبع.



يعزز السيادة
النقدية ويعيد
إدخال الدينار
لدورته الطبيعية.

الدينار الرقمي أداة لاستعادة سيادة الدولة
لا مجرد تحديث لوسائل الدفع.



الخطر الأكبر لا يكمن فقط في قوة الخصوم أو طبيعة الصراع، بل في غياب استراتيجية واضحة لإدارة الأزمة.

حب ترامب لذاته هو العدو العالمي الأول. إنه السبب الرئيسي وراء تصاعد هذه الحرب بشكل يمكن السيطرة عليه مرة أخرى.

السقوط القانوني والانتقال إلى إرهاب الدولة

انتهاك ميثاق الأمم المتحدة

التهديد باستخدام القوة لتدمير مصادر الطاقة والبنى التحتية يخالف الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.



سقوط حجة الدفاع عن النفس

لا يمكن تبرير نحوه التهديدات تحت المادة 51 لعدم وجود هجوم مسلح مباشر أو مبرر شرعي للضربات الاستباقية.



إرهاب الدولة

التخلي عن الدبلوماسية واللجوء إلى التهريب العسكري، والحصار الاقتصادي، والتهديد بالإبادة الشاملة لابتزاز الدول وإخضاعها.



الشراكة والتواطؤ: إسرائيل ومجلس الأمن

تأمر مجلس الأمن

صمت مجلس الأمن منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018 شرعن هذه البلطجة. ازدواجية المعايير وإزدراء القانون الدولي بدلاً من "قوة القانون".



الدور الإسرائيلي

شريك أساسي ومحرض في الاعتداءات والاعتقالات دون أي غطاء قانوني. تعزز الشراكة التصعيد الإقليمي. وتغذي الإرهاب المنهجي.



الخلاصة

- ✓ إرهاب الدولة الأمريكي يقوم على التهديد، والعدوان، والابتزاز، دون مسوغ قانوني.
- ✓ التخبط الأمريكي يكشف ضعفاً في صنع القرار، والخوف من ردود الفعل.
- ✓ المواجهة تتطلب بالوعي، والوحدة، والقوة، واستعادة السيادة النقدية والاقتصادية.
- ✓ الدينار الرقمي مدخل لإعادة بناء الدولة القوية، والاقتصاد المستقل.
- ✓ السيادة لا تمنح، بل تُستعاد، والكرامة لا تنتظر، بل تُفرض.

من التهديد إلى التراجع: قراءة إستراتيجية في سلوك "إرهاب الدولة" الأمريكي

عدنان علامة

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والعسكرية

شهدت المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران خلال الأسابيع الأخيرة تقلبات حادة في الخطاب والقرار الأمريكي؛ فمن التهديد بتوسيع نطاق الضربات واستهداف منشآت حيوية، إلى الحديث عن هجوم واسع، ثم العودة إلى تعليق بعض الخطط العسكرية وإعطاء مساحة جديدة للمفاوضات. وفي مطلع آب/ أغسطس ٢٠٢٦ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعليق هجوم كان مخططاً له على إيران، رابطاً ذلك بإمكان التوصل سريعاً إلى تفاهم بشأن البرنامج النووي وإعادة فتح مضيق هرمز. وتكشف هذه التحولات عن أزمة واضحة في إدارة التصعيد، حيث يتداخل استعراض القوة مع حسابات الردع والكلفة السياسية والعسكرية. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم وصف «إرهاب الدولة الأمريكي» باعتباره توصيفاً سياسياً نقدياً لسلوك يقوم على التهديد بالقوة والضغط العسكري والاقتصادي لإجبار دولة أخرى على تقديم تنازلات. غير أن هذا المصطلح ليس توصيفاً قانونياً دولياً متفقاً عليه، ولذلك يكون من الأدق التمييز بين الإدانة السياسية للسلوك الأمريكي وبين التكيف القانوني لكل تهديد أو ضربة عسكرية على حدة. ولا يزال المجتمع الدولي نفسه يواجه خلافات بشأن تعريف شامل ومتفق عليه للإرهاب.

الرواية الأمريكية وحدودها

حاولت الإدارة الأمريكية تقديم قرارها بتعليق الهجوم في إطار دبلوماسي، إذ قال ترامب إن دولاً في المنطقة طلبت تجنب التصعيد، وإن فرصة ظهرت للتوصل إلى اتفاق يشمل إعادة فتح مضيق هرمز ومعالجة الملف النووي الإيراني. كما قدم القرار بوصفه محاولة لمنح الدبلوماسية فرصة ومنع انزلاق المنطقة إلى مواجهة أوسع. لكن هذه الرواية لا تلغي وجود عوامل عسكرية واستراتيجية دفعت واشنطن إلى الحذر. فقد تحدثت تقارير أمريكية عن نقاشات داخل المؤسسة العسكرية بشأن مخزون الصواريخ الاعتراضية وأنظمة الدفاع الجوي، وعن الكلفة الكبيرة التي قد ترتب على حملة عسكرية ممتدة ضد إيران. كما أظهرت التطورات قدرة إيران على استهداف مصالح وقواعد أمريكية وحليفة في المنطقة، وهو ما جعل أي قرار بالتصعيد مرتبطاً بحسابات تتجاوز مجرد الرغبة السياسية في توجيه ضربة. ولهذا فإن وصف التراجع بأنه «انتصار دبلوماسي» كامل لواشنطن أو «هزيمة مذلة» لها يختزل مشهداً أكثر تعقيداً. فالقرار الأمريكي يعكس مزيجاً من الضغط والردع والمسماومة ومحاولة تقليل المخاطر، كما يعكس في الوقت نفسه غياب خط ثابت يمكن من خلاله توقع حدود التصعيد أو أهدافه النهائية.

التهديد بالقوة والقانون الدولي

من الناحية القانونية، تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على امتناع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها

ضد سلامة أراضي الدول أو استقلالها السياسي. وبذلك فإن التهديدات العسكرية ليست خارج نطاق القانون الدولي، بل يمكن أن تثير تساؤلات قانونية جديّة بحسب طبيعتها وسياقها والهدف منها. لكن القول إن المادة ٥١ لا يمكن أن تُستدعى مطلقاً لعدم وجود أي هجوم مسلح لم يعد دقيقاً في ظل المواجهة العسكرية الجارية وتبادل الضربات في المنطقة. فالمادة ٥١ تعترف بحق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس إذا وقع هجوم مسلح، غير أن شرعية أي استخدام محدد للقوة تبقى مرتبطة بالوقائع القانونية والعسكرية الخاصة بكل حالة. ولذلك فإن تقييم الضربات الأمريكية أو الإيرانية لا ينبغي أن يقوم على الشعرات وحدها، بل على طبيعة الهجوم والهدف وحجم القوة المستخدمة والظروف المحيطة به. وينطبق الأمر نفسه على استهداف منشآت الطاقة. فالقانون الإنساني الدولي يحمي الأعيان المدنية، ولا يجيز استهداف البنية التحتية للطاقة لمجرد إضعاف القدرة الاقتصادية للدولة أو الضغط على السكان والقيادة السياسية. إلا أن منشأة للطاقة قد تصبح، في ظروف محددة، هدفاً عسكرياً إذا أسهمت بفاعلية في العمل العسكري وكان استهدافها يحقق ميزة عسكرية محددة وفق قواعد القانون. ومن ثم فإن التهديد الشامل بتدمير منشآت الطاقة يثير مخاوف قانونية وإنسانية خطيرة.

أزمة الردع والتصعيد

تكشف الأزمة أيضاً عن حدود القوة العسكرية عندما تستخدم بوصفها أداة ضغط سياسي مفتوحة. فالتهديد بضرب منشآت حيوية أو توسيع الحرب لا يضمن بالضرورة خضوع الطرف المقابل، بل قد يدفعه إلى رفع مستوى الردع وتوسيع دائرة الاستهداف، مما يجعل المنطقة كلها عرضة لدوامه من الضربات المتبادلة. وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية خلال تموز/ يوليو تحذيرات أمنية واسعة للأمريكيين بسبب تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، إلى جانب تنبيهات وتحذيرات مرتبطة بعدد من دول المنطقة. ولا تثبت هذه الإجراءات وحدها وجود «رعب» داخل الإدارة الأمريكية، لكنها تؤكد أن واشنطن نفسها تتعامل مع احتمال اتساع دائرة المواجهة والاضطراب الأمني بوصفه خطراً جدياً. وتتجاوز كلفة هذا التخبّط المجال العسكري إلى الاقتصاد العالمي أيضاً، لأن التهديدات المتكررة لمضيق هرمز ومنشآت الطاقة تعكس على أسعار النفط والتأمين والشحن وثقة الأسواق. وكلما اقتربت القرارات العسكرية من مصادر الطاقة وممرات التجارة، اتسعت دائرة المتضررين لتشمل دولاً لا تشارك مباشرة في الحرب. ولهذا يصبح ضبط التصعيد مصلحة دولية، لا مجرد خيار تفاوضي بين واشنطن وطهران.

إسرائيل ومأزق مجلس الأمن

لا يمكن فصل السياسة الأمريكية عن الدور الإسرائيلي في الصراع. فالتنسيق السياسي والعسكري بين واشنطن وتل أبيب يجعل أي تصعيد ضد إيران جزءاً من

معادلة إقليمية أوسع، خصوصاً في ظل امتداد التوتر إلى لبنان واليمن والخليج وممرات الملاحة. وكل توسع في العمليات العسكرية يرفع خطر انتقال المواجهة من حرب محدودة إلى صراع إقليمي متعدد الجبهات. وفي المقابل، تكشف الأزمة محدودية قدرة مجلس الأمن على فرض ردع فعلي عندما تعارض مصالح القوى الكبرى. والمشكلة هنا لا تكمن في «صمت» مطلق للأمم المتحدة، بقدر ما تكمن في العجز السياسي عن تحويل مبادئ الميثاق إلى إجراءات متوازنة وملزمة. وعندما يشعر أي طرف بأن ميزان القوة أكثر فاعلية من القانون، تراجع الثقة بالنظام الدولي وتتسع مساحة العمل الأحادي.

سايهون تيسدال وأزمة غياب الاستراتيجية

وفي هذا السياق، قدم سايهون تيسدال، معلق الشؤون الخارجية في صحيفة «الغارديان»، في مقال نشر في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٢٦، نقداً حاداً لسياسة ترامب تجاه إيران. ورأى أن الخطر لا يتعلق بإيران وحدها، بل بطريقة إدارة ترامب للحرب وغياب استراتيجية متهاكمة يمكن أن تضبط مسارها. ووصف ترامب في عنوان المقال بأنه أشبه بـ«سلاح دمار شامل لشخص واحد»، في تعبير يعكس شدة انتقاده لشخصية القرار العسكري وربطه بتقلبات الرئيس السياسية. ومع أن هذا التوصيف ينتمي إلى المقالة السياسية لا إلى التحليل القانوني، فإنه يسلط الضوء على مشكلة أساسية: عندما تتحول السياسة الخارجية إلى سلسلة من التهديدات القصوى ثم التراجعات المفاجئة، يصبح الغموض أداة ردع من جهة، لكنه قد يتحول من جهة أخرى إلى مصدر خطر، لأن الخصوم والحلفاء لا يعرفون أين تنتهي المناورة وأين تبدأ الحرب. إن القوة الأمريكية قادرة على إحداث آثار عسكرية واقتصادية هائلة، لكن امتلاك القوة لا يعني القدرة الدائمة على تحويلها إلى نتائج سياسية مستقرة. والتجربة الإيرانية الحالية تظهر أن التصعيد غير المنضبط يمكن أن يرفع الكلفة على جميع الأطراف، ويهدد الملاحة والطاقة والأسواق والأمن الإقليمي، من دون أن يضمن حلاً سياسياً دائماً. ولهذا فإن جوهر الأزمة لا يكمن فقط في سؤال: من تراجع أمام من؟ بل في السؤال الأهم: هل تمتلك واشنطن استراتيجية واضحة لما بعد التهديد والضربة والرد؟ فإذا بقي القرار يتحرك بين أقصى التصعيد وأقصى التراجع، فإن الخطر الأكبر لن يكون في ضعف القوة الأمريكية، بل في استخدامها من دون هدف سياسي قابل للتحقيق. وعندئذ تصبح الدبلوماسية والقانون الدولي والقدرة على ضبط القوة ضرورة، لا تعبيراً عن الضعف. والحروب قد تبدأ بقرار واحد، لكن إنهاءها يحتاج إلى رؤية سياسية واضحة، وإلا تحولت المنطقة بأكملها إلى ساحة مفتوحة لحسابات القوة والانتقام، ودفع الجميع ثمناً غياب الاستراتيجية.



خاطرة استراتيجية عراقية

إدارة الأزمة العراقية وسط تحولات متسارعة



سعيد الجياشي

رسالة واضحة • إدارة محترفة • وحدة وطنية • ثقة المجتمع • سيادة القرار

أبرز مسارات التصعيد الإقليمي

- هجوم جوي سعودي-أمريكي**
استهداف محافظات عراقية
- أهداف الهجوم**
مقرات الحشد الشعبي والقصائل المسلحة
- المخاطر القادمة**
تصعيد متواصل ومخاطر أكبر من السابق

تحديات العراق الراهنة

- أزمة اقتصادية ومالية خانقة
- ضغوط أمنية وسياسية متزايدة
- اتهامات وضغوط خارجية متصاعدة
- حرب إعلامية وشائعات وخطل للأوراق

كيف نواجه الأزمة؟

- رسالة إعلامية حكومية واضحة، استباقية، وسريعة الرواية الرسمية أولاً
- تنظيم الجهد الوطني وتوزيع الأدوار لإدارة الأزمة باحترافية
- معادلة إدارة الخسائر: الخسائر وأفعلة لا محالة، لكن الإدارة الاحترافية تقللها
- مدنية الدولة أولاً: التحديات الاقتصادية ومالية وعملية وليست أمنية فقط
- ثقة المجتمع هي القوة: بناء وعي شفاف، تعزيز التماسك ورفع مستوى الاطمئنان
- مكافحة الفساد بلا استثناء: تطبيق القانون على الجميع بعدالة وشفافية

ضبط الخطاب الإعلامي والسياسي
حصر التصريحات بالمخولين الرسميين
ترميم العلاقات الثنائية مع دول الخليج والأردن

القانون العراقي أم قوائم واشنطن؟

الإطار القانوني العراقي

- ✓ قانون مكافحة غسل الأموال (39) لسنة 2015
- ✓ البنك المركزي العراقي هيئة مستقلة
- ✓ السلطة القضائية صاحبة الاختصاص
- ✓ اجراءات وطنية واضحة ومحددة
- ✓ حق الدفاع والطعن والمراجعة القضائية

الواقع العملي والتحديات

- ✗ قرارات مبنية على قوائم أجنبية (OFAC)
- ✗ قيود دون حكم قضائي عراقي
- ✗ تأثير المصارف المراسلة الأمريكية
- ✗ غياب الشفافية والتسبب في القرارات
- ✗ تقييد الحقوق خارج الرقابة القضائية

المطلوب: توازن بين الالتزام الدولي وسيادة القانون
تنفيذ المعايير الدولية من خلال مؤسساتنا القضائية والقانونية

العراق وتراكم الخبرات من الأزمات

2014

انهيار بعض المناطق وفقدان نحو 40% من الجغرافية

خبرات نادرة يجب الاستفادة منها لبناء مستقبل أكثر قوة

تركيز استراتيجي على القوة الحقيقية للعراق

- سياسة: شعب متنوع، هو التروية الحقيقية
- نفسية: إرث حضاري عريق وتاريخ زاخر
- إعلامية: وحدة وطنية ودعم الحكومة وتصويب مسارها
- استخباراتية: مؤسسات استراتيجية مدنية لصناعة القرار وبناء الاستراتيجيات
- أمنية وعسكرية: سيادة القرار الوطني وحماية المصالح العراقية

مخاطر المرحلة المقبلة

- محاولات خطل الأوراق
- حرب نفسية وشائعات
- أزمات اقتصادية عشوائية
- استهدافات عسكرية أوسع نطاقاً

الثوابت التي يجب الحفاظ عليها

- ✓ سيادة العراق واستقلال قراره الوطني
- ✓ مدنية الدولة وإدارة الملف سياسياً
- ✓ وحدة الموقف الوطني الداخلي
- ✓ حماية مقدسات الشعب ومصالحه
- ✓ الالتزام بالدستور والقانون العراقي

نتائج الإدارة الاحترافية للأزمة

- استقرار داخلي وأمني واقتصادي
- تعزيز ثقة المجتمع بالدولة
- عودة أسرع للوضع الطبيعي
- تقليل الخسائر

نسأل الله أن يحفظ العراق وشعبه الكريم ومقدساته، بعينه التي لا تنام، وأن يديم نعمة الأمن والأمان على العراق والإنسانية جمعاء.

سلاماً... سلاماً.. سلاماً، يا عراق.. وطن الأباء والأجداد، مهد الحضارات، ومعلم الإنسانية الأول.

سلاماً.. سلاماً.. سلاماً.. وطن الأنبياء والمرسلين، والأوصياء، والأئمة، والعلماء، والصالحين، والأبطال.

سلاماً.. سلاماً.. سلاماً.. شعب العراق، بكل تنوعه الجميل، على امتداد جغرافية الوطن.

تصان الأوطان بسواعد وعقول وإرادة أبنائها المخلصين باتمائهم إليها..

خاطرة استراتيجية عراقية

سعيد الجياشي

الإسبوعية

العدد ١٢٠
الصفحة ١٢٠

تتسارع الأحداث الإقليمية على نحو يفرض على العراق التعامل معها بدرجة عالية من الانتباه والحذر. ومن خلال متابعة التصريحات والمعطيات المتداولة، يمكن ملاحظة وجود فجوات معلوماتية واضحة لم يعالجها الخطاب العام بما يكفي، وهو ما يزيد الحاجة إلى إدارة الأزمة العراقية برؤية واقعية، ورسالة سياسية وإعلامية واضحة، وفهم دقيق لمسارات التصعيد ومآلاته المحتملة. وفي هذا السياق، تتداول بعض الأوساط روايات عن أن الهجوم الجوي السعودي-الأمريكي على سبع محافظات عراقية جاء ضمن قرار خليجي موحد، بعد مناقشات ومداولات انتهت إلى تحديد مصالح مشتركة واختيار مواقع مستهدفة، من بينها مقرات للحشد الشعبي وفصائل مسلحة. وبغض النظر عن مستوى دقة هذه الروايات، فإن التعامل معها يستدعي الحذر، ولا سيما أن الحشد الشعبي مؤسسة أمنية رسمية وقانونية ضمن منظومة الأمن والدفاع العراقية، وأي استهداف لمؤسسات الدولة يفرض موقفًا رسميًا واضحًا يراعي السيادة والمصالح الوطنية. إن البيئة الإقليمية تمر بتحولات متسارعة، ومسارات التصعيد لم تصل بعد إلى نهايتها، بل قد تحمل المرحلة المقبلة مخاطر أكبر من تلك التي شهدتها المنطقة حتى الآن. ومن هنا، ينبغي للعراق أن يتعامل بواقعية مع هذه التطورات، وأن يلتزم أولوياته الوطنية، وأن يعمل بكل ما يملك من أدوات سياسية ودبلوماسية على إبعاده عن دوامة المواجهة الإقليمية. فالدخل في صراعات مفتوحة، أو الانجرار خلف حسابات القوى المتنافسة، قد يحلّل البلاد أثمانًا تفوق قدرتها على الاحتمال. كما أن بعض التطورات الإقليمية، ومنها ما جرى في ميناء دميّاط، تُقرأ باعتبارها مؤشرات على أن دائرة التوتر قد تتسع جغرافيًا وسياسيًا. ولذلك فإن إدارة الأزمة لا ينبغي أن تقتصر على ردود الأفعال، بل يجب أن تقوم على الاستشراف، وتقدير الاحتمالات، والاستعداد لسيناريوهات متعددة، مع حماية المصالح العراقية من آثار أي تصعيد محتمل. ويعيش العراق في الوقت الراهن ظرفًا دقيقًا اقتصاديًا وماليًا وأمنيًا وسياسيًا، الأمر الذي يجعل التقليل من حجم الأزمة أو التعامل معها بخطاب شديد الهدوء خيارًا غير كافٍ. فالضغوط والانتهاكات مرشحة للتزايد، سواء تجاه الحكومة أو بعض القوى السياسية، وقد تُستخدم هذه الضغوط لخلط الأوراق وإيجاد بيئة هشة تنتشر فيها الشائعات والقلق وفقدان الثقة.

كيف تُدار الأزمة؟

تبدأ إدارة الأزمة بصياغة رسالة حكومية واضحة وسريعة واستباقية، بحيث تكون الرواية الرسمية للدولة

في أوقات الأزمات يضعف صورة الدولة ويمنح الآخرين فرصة لتفسير الموقف العراقي وفق مصالحهم. العراق يقع في بيئة جيوسياسية شديدة التعقيد، تحيط به دول وقوى تمتلك استراتيجيات أمن قومي ومجالات حيوية قد تمتد آثارها إلى الداخل العراقي. ومواجهة ذلك لا تكون بالتصعيد غير المحسوب، بل بوحدة الموقف الوطني، ودعم مؤسسات الدولة، وتصويب مسارات الحكومة بما يمكنها من تنفيذ برنامجها وحماية السيادة والمصالح العليا للبلاد. وقد مر العراق بأزمات استثنائية أكسبته خبرات مهمة، وفي مقدمتها أزمة عام ٢٠١٤، حين فقدت الدولة السيطرة على مساحات واسعة من أراضيها، قبل أن تتمكن من استعادة زمام المبادرة عبر جهود وطنية ودولية وإقليمية متداخلة. وقد تراكمت خلال تلك المرحلة خبرات أمنية وعسكرية واستخبارية وإعلامية ونفسية وسياسية ينبغي عدم التفريط بها، بل تحويلها إلى رصيد مؤسسي يُستفاد منه في الأزمات المقبلة.

المؤسسات وصناعة القرار

من الضروري أن تؤدي المؤسسات الاستراتيجية المدنية في الدولة دورها الحقيقي في صناعة القرار وبناء البدائل. كما ينبغي أن تُحاط رئاسة مجلس الوزراء بتحليلات دقيقة وسيناريوهات متعددة وخيارات قابلة للتنفيذ، بحيث لا يبنى القرار على رد الفعل أو ضغط اللحظة، بل على تقدير متكامل للمصالح والمخاطر. والعراق دولة ذات مجتمع متنوع وإرث حضاري عميق وتاريخ زاخر بالتجارب، وهذه الخصوصية يجب أن تبقى حاضرة في ذهن كل مسؤول وصانع قرار. فإدارة بلد متعدد المكونات والمصالح تتطلب التوازن، والقدرة على استيعاب الاختلاف، وعدم السماح للأزمات الخارجية بأن تتحول إلى انقسام داخلي.

حفظ الوطن مسؤولية الجميع

إن حماية العراق في هذه المرحلة لا تقع على عاتق الحكومة وحدها، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة. فالأوطان تُصان بوعي أبنائها، ووحدة موقفهم، وقدرة على تقديم المصلحة العامة على الحسابات الضيقة. كما تُصان بالمؤسسات القوية، والقانون العادل، والقرار المتزن، والابتعاد عن الانفعال في إدارة الأزمات. نسأل الله أن يحفظ العراق وشعبه ومقدساته، وأن يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار. سلامًا يا عراق، يا وطن الآباء والأجداد، ومهد الحضارات، وأرض الأنبياء والعلماء والصالحين والأبطال. سلامًا لشعب العراق بكل تنوعه الجميل، من شمال الوطن إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه. فالأوطان لا يحفظها إلا أبنؤها المخلصون، بسواعدهم وعقولهم وإرادتهم، وبقدر انتمائهم الحقيقي إليها وقدرة على توحيد الصف في اللحظات الصعبة.

هي الأولى في الوصول إلى الرأي العام. ففي الأزمات، لا يقل فراغ المعلومات خطورة عن الحدث نفسه، لأن التأخر في تقديم المعلومات يفتح المجال أمام الشائعات والتفسيرات المتناقضة، ويجعل الدولة في موقع الدفاع بدل المبادرة. كما يتطلب الأمر تنظيم الجهد الوطني وتوزيع الأدوار بين المؤسسات وفق اختصاصاتها. فالأزمات الكبرى لا تُدار بردود أفعال فردية، بل بفريق محترف يضم خبرات سياسية وأمنية واقتصادية وإعلامية وقانونية. صحيح أن الخسائر قد تكون جزءًا من أي أزمة كبيرة، لكن الإدارة المحترفة تقلل حجمها، وتسرع القدرة على احتواء آثارها والعودة إلى الوضع الطبيعي. ومن المهم كذلك التأكيد على مدينة الدولة وإدارتها. فتصدر القيادات العسكرية للمشهد الاستراتيجي بصورة دائمة قد يعطي انطباعًا بأن البلاد تعيش حالة طوارئ أمنية شاملة، في حين أن التحديات العراقية الراهنة ليست أمنية فقط، بل اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية أيضًا. ولذلك ينبغي أن تبقى المؤسسة السياسية والمدنية في مقدمة إدارة المشهد، مع الاستفادة من الخبرات العسكرية والأمنية ضمن اختصاصها الطبيعي. وينطبق الأمر نفسه على ملف حصر السلاح بيد الدولة، فهو ليس ملفًا أمنيًا أو عسكريًا فقط، بل قضية سياسية واستراتيجية تتصل ببنية الدولة، وعلاقتها بالقوى الاجتماعية والسياسية، وقدرتها على فرض القانون بصورة متوازنة. ومن ثم فإن إدارته تحتاج إلى قرار سياسي واضح، وآليات قانونية ومؤسسية، وتوافق وطني يمنع تحوله إلى مصدر إضافي للانقسام.

الثقة بالمؤسسات أساس القوة

القوة الحقيقية التي ينبغي للدولة الحفاظ عليها هي ثقة المجتمع بالمنظومة السياسية والحكومية والأمنية. ولا تُبنى هذه الثقة بالشعارات، بل بالشفافية، والمصارحة، وتطبيق القانون، ومكافحة الفساد، وإشعار المواطن بأن الدولة تتعامل معه بوصفه شريكًا لا متلقيًا للقرارات فقط. إن المواطن العراقي هو الركيزة الأساسية في مواجهة الأزمات، ولهذا ينبغي مصارحته بالحقائق والاقتراب من هوموه، والعمل على معالجة الفوارق الاجتماعية والطبقية التي توسعت بفعل الفساد وسوء إدارة المال العام. كما يجب الاستمرار في مكافحة الفساد دون استثناء، لأن المواطن يراقب أداء المؤسسات، ويشخص التناقض بين الأقوال والأفعال، وسيمنح دعمه للدولة متى ما شعر بأن القانون يُطبق على الجميع بعدالة.

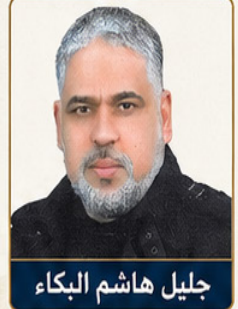
إدارة الخطاب الإقليمي

على المستوى الإقليمي، تحتاج العلاقات مع دول الخليج والأردن إلى إدارة دقيقة، ولا سيما في ظل التصريحات الإعلامية السلبية التي قد تصدر من داخل العراق وتؤثر في العلاقات الثنائية. ومن هنا تبرز ضرورة ضبط إيقاع الخطاب السياسي والإعلامي، وحصر المواقف الرسمية بالجهات المخولة، لأن تعدد الأصوات المتناقضة



جغرافيا النفوذ الهشة

حين تتحول القواعد العسكرية من أدوات للهيمنة إلى نقاط ضعف



جليل هاشم البككا



1 الفكرة المركزية

ليست كل قاعدة خارج الحدود دليلاً على السيطرة. فحين تبدأ الحرب، قد تتحول الجغرافيا المستعارة إلى عبء استراتيجي ونقطة ضعف مكلفة.

2 لماذا تبدو جغرافيا النفوذ هشة؟

أرض مستعارة	اعتماد سياسي	شبكة التزامات	اتساع الخطر
القاعدة أمريكية، لكن الأرض للدولة المضيفة.	بقاء القواعد مرتبط باستقرار الأنظمة والحسابات الإقليمية.	كل قاعدة تحتاج إلى دفاع وإمداد وإنذار مستمر.	كلما زادت المواقع، اتسعت نقاط الضعف.

3 من الانتشار إلى الهشاشة

اتساع القواعد	زيادة الأعباء الدفاعية	تعقد الإمداد	ارتفاع تكلفة الحماية	تراجع حرية الحركة
---------------	------------------------	--------------	----------------------	-------------------

4 اختبار الردع الإيراني

2020	2025	2026
- عين الأسد	- العديد	- اتساع الاستهداف
أثبتت الصواريخ أن القواعد البعيدة ليست خارج الحسابات.	تصاعدت دلالة القواعد الإقليمية بوصفها جزءاً من معادلة الردع.	لم تعد المسافة وحدها ضمانة للحماية.

5 حين تصبح الدولة المضيفة جزءاً من المعركة

استخدام القاعدة	احتمال الرد	ضغط على سيادة الدولة المضيفة	تحول الحليف إلى ساحة متأثرة بالصراع
-----------------	-------------	------------------------------	-------------------------------------

6 شبكة النفوذ أم شبكة أهداف؟

في زمن الحرب	في زمن السلم
تعدد الأهداف	مرونة التدخل
استنزاف الدفاعات	سرعة الانتشار
تعقد الإمداد	شبكة دعم وتحالفات

7 إسرائيل ليست خارج المعادلة

كلما اتسعت شبكة التحالفات والدعم العسكري، اتسعت معها مسؤوليات الحماية، وأصبحت القواعد المحيطة جزءاً من معادلة الصراع والردع.

8 الخلاصة الاستراتيجية

القوة ليست في عدد القواعد، بل في القدرة على حماية المصالح دون التحول إلى رهينة لها.	الانتشار الواسع قد يمنح عمقاً ظاهرياً، لكنه قد يصنع عمقاً واسعاً للخطر.	حين تصبح كل نقطة على الخريطة مهددة، تتحول الخريطة نفسها إلى دليل على الهشاشة.
---	---	---

جغرافيا النفوذ الهشة؛ حين تتحول القواعد العسكرية من أدوات للهيمنة إلى نقاط ضعف

جليل هاشم البكاء

الإسبوعية

للدراسات
الاستراتيجية
الصفحة
٢٠

ليست كل جغرافيا واسعة دليلاً على القوة، وليست كل قاعدة عسكرية خارج الحدود تعني امتلاك الأرض أو التحكم بمصرها. ففي السياسة الدولية فرق جوهري بين الانتشار والسيطرة، وبين امتلاك أدوات القوة وامتلاك القدرة على استخدامها من دون أن تتحول هذه الأدوات إلى مصادر ضغط أو نقاط ضعف. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة جانب من المشروع الأمريكي للنفوذ العالمي. فالولايات المتحدة تمتلك شبكة واسعة من القواعد والمطارات والأساطيل ومراكز القيادة وخطوط الإمداد، ويحتل الشرق الأوسط موقعاً مهماً داخلها. غير أن معظم هذه المواقع قائمة فوق أراضي دول أخرى، وتعمل ضمن ترتيبات سياسية وأمنية قابلة للتغير بتغير المصالح وموازن القوى. ولهذا فإن السؤال الأهم ليس: كم قاعدة تمتلك الولايات المتحدة؟ بل: ما مدى قدرة هذه القواعد على أداء وظائفها عندما تتحول البيئة المحيطة بها من فضاء مستقر إلى ساحة مواجهة؟

الجغرافيا المستعارة وحدود السيطرة

تستطيع قوة عظمى أن تنشر جنودها وطاقاتها ومنظوماتها في دولة أخرى، لكنها لا تستطيع أن تنقل معها سيادة تلك الدولة. فالقاعدة قد تكون أمريكية من حيث الإدارة والقوات والمعدات، لكن الأرض ليست أمريكية، والمجال الجوي والموانئ والطرق المحيطة بها جزء من دولة مضيفة لها حساباتها ومصالحها. ومن هنا تبدأ هشاشة النفوذ الخارجي. فالوجود العسكري يحتاج إلى بيئة سياسية تسمح باستمراره، وإلى تفاهمات مع الحكومات المضيفة، وإلى شبكات إمداد واتصالات مستقرة. وإذا تغيرت هذه البيئة، أو اندلعت حرب إقليمية واسعة، فإن القاعدة التي كانت تبدو مصدر قوة قد تتحول إلى مصدر التزام ومخاطرة.

حين يتحول الانتشار إلى عبء

يبدو الانتشار العسكري الواسع، في أوقات الاستقرار، ميزة استراتيجية مهمة، لأنه يختصر زمن الحركة ويسهل التدخل السريع. لكن الحرب الحديثة تكشف الوجه الآخر لهذه الميزة. فكل قاعدة تحتاج إلى دفاع، وكل مطار وميناء ومنشأة لوجستية تحتاج إلى تأمين، وكل طريق إمداد يمكن أن يصبح عرضة للضغط أو التعطيل. وهكذا تتحول شبكة النفوذ تدريجياً إلى شبكة من الالتزامات الدفاعية. وكلما زاد عدد المواقع، اتسعت المساحة التي ينبغي حمايتها. وهنا تظهر المفارقة: فالانتشار الذي يمنح القوة عمقاً استراتيجياً قد يخلق أيضاً عمقاً للمخاطر، لأن الخصم قد يهدد أطراف الشبكة أو يعطل بعض وظائفها.

إيران واختبار قابلية الوصول

تتفوق الولايات المتحدة على إيران في مجالات

عديدة من القوة العسكرية التقليدية، ولا سيما في الجو والبحر والقدرات اللوجستية والتكنولوجية. لكن إيران طورت خلال العقود الماضية أدوات ردع غير متماثلة، في مقدمتها الصواريخ والطائرات المسيّرة والقدرة على تهديد أهداف بعيدة عن حدودها. وتكتسب هذه الأدوات أهميتها من قدرتها على جعل القواعد المنتشرة في المنطقة جزءاً من حسابات الردع. وقد أظهر الهجوم الإيراني على قاعدة عين الأسد في العراق عام ٢٠٢٠ أن منشأة تستضيف قوات أمريكية يمكن أن تدخل في دائرة الرد عند تصاعد المواجهة، المغزى لا يتعلق بحجم الضرر في حادثة واحدة، بل بفكرة أوسع: المسافة لم تعد ضماناً كافية للأمن، وقدرة الخصم على الوصول أو التهديد بالوصول يمكن أن تغير طريقة استخدام القاعدة حتى من دون تدميرها.

تعطيل الوظيفة أهم من احتلال الأرض

في الحروب التقليدية، كان احتلال الأرض أحد أبرز مقاييس الانتصار. أما في الحروب الحديثة، فقد يكون تعطيل الوظيفة العسكرية للأرض أكثر أهمية من السيطرة المباشرة عليها. فالدولة لا تحتاج بالضرورة إلى احتلال قاعدة خصمها كي تقلل قيمتها. يكفي أحياناً أن تجعل استخدامها أكثر كلفة، أو تفرض على القوات الموجودة فيها تغيير أنماط انتشارها، أو تزيد حاجتها إلى الدفاع والتحصين، أو تعقد حركة الطائرات والإمدادات. وعندما تضطر قاعدة أنشئت لتوسيع حرية الحركة إلى تخصيص جزء متزايد من مواردها لحماية نفسها، فإنها لا تفقد قيمتها بالكامل، لكنها تفقد جزءاً من الميزة التي أنشئت من أجلها. وهذا ما يجعل أدوات الاستهداف البعيد قادرة على تعديل العلاقة بين الجغرافيا والقوة.

الدولة المضيفة داخل المعادلة

لا توجد القواعد في فراغ سياسي، بل تقع داخل دول لها حكومات ومصالح وعلاقات إقليمية. فإذا استخدمت أراضي الدولة المضيفة في عمليات عسكرية ضد طرف إقليمي، فقد تجد نفسها معرضة للرد أو للضغط السياسي والأمني. وإذا قُبِلَ استخدام القاعدة، فقد تنشأ خلافات مع الدولة التي تستضيف قواتها. وهكذا قد يتحول الوجود العسكري الأجنبي، الذي صُمم لتعزيز الأمن أو التحالف، إلى ملف داخلي وخارجي معقد. ومن هنا فإن قوة القاعدة لا تعتمد على السلاح الموجود فيها فقط، بل أيضاً على استمرار الشرعية السياسية والقانونية لوجودها وقبول الدولة المضيفة بأدوارها.

شبكة النفوذ وشبكة الأهداف

القوة الأمريكية في الشرق الأوسط لا تقوم على قاعدة واحدة، بل على شبكة من المواقع العسكرية والموانئ والمطارات ومراكز القيادة والتحالفات. وهذه الشبكة تمنح واشنطن قدرة عالية على الحركة وتوزيع القوات والإمدادات. لكن الشبكات تحمل نقطة ضعف أيضاً، لأن كل عقدة فيها تعتمد بدرجات مختلفة على عقد أخرى. وإذا تعرضت بعض المراكز للضغط أو التعطيل، فقد

تتأثر كفاءة الشبكة كلها. ولذلك تصبح المسألة، في ظروف الحرب الواسعة، مرتبطة بقدرة المنظومة بأكملها على الاحتفاظ بالتواصل والاستمرارية والمرونة.

القوة ليست في عدد القواعد

لا ينبغي قياس القوة الحقيقية بعدد القواعد وحده. فالقوة ليست أن تمتلك عشرات المواقع، بل أن تستطيع استخدامها عند الحاجة من دون أن تتحول إلى رهينة لحمايتها. وليست الهيمنة مجرد انتشار عسكري واسع، بل قدرة على المحافظة على المصالح والنفوذ بأقل كلفة ممكنة وبأعلى قدر من المرونة. فإذا أصبح الوجود الخارجي يتطلب موارد متزايدة لحماية القواعد وخطوط الإمداد والدول المضيفة، فإن جزءاً من ميزة الانتشار يتحول إلى عبء استراتيجي. وهذا لا يعني أن القواعد الأمريكية فقدت أهميتها أو أن التفوق العسكري الأمريكي انتهى. بل يعني أن قيمة القواعد نسبية، وأن الخصم القادر على تهديدها يستطيع التأثير في حسابات استخدامها، حتى لو لم يكن قادراً على احتلالها أو تدميرها بالكامل.

جغرافيا النفوذ الهشة

تعني «جغرافيا النفوذ الهشة» أن تبني جزءاً من قوتك فوق أراضي الآخرين، وأن تعتمد على تحالفات واتفاقيات وطرق إمداد تحتاج إلى الاستمرار، ثم تجد أن الخصم قادر على إدخال هذه المواقع في نطاق تهديده.

ختاماً

قد تظل الولايات المتحدة صاحبة أوسع قدرة عسكرية عالمية، وقد تظل قواعدها في الشرق الأوسط أدوات استراتيجية مؤثرة، لكن القوة العسكرية وحدها لا تصنع نفوذاً دائماً. فالنفوذ يحتاج إلى تحالفات مستقرة، وشرعية سياسية، واقتصاد قادر على تحمل الكلفة، وشبكات عسكرية تستطيع العمل تحت الضغط. لقد أظهرت تجارب السنوات الماضية أن القواعد البعيدة ليست بالضرورة خارج دائرة التهديد، وأن الخصم لا يحتاج إلى احتلال الأرض حتى يفرض كلفة على استخدامها. وهنا تكمن المفارقة: كلما اتسعت جغرافيا النفوذ، اتسعت معها جغرافيا المسؤولية والخطر. إن القوة الحقيقية ليست أن تكون حاضراً في كل مكان، بل أن تحافظ على قدرتك على الفعل عندما تصبح تلك الأماكن مهددة. وعندما تتحول القواعد من أدوات لتوسيع الحركة إلى مواقع تتطلب قدراً متزايداً من الحماية، تبدأ حدود النفوذ في الظهور. وهنا تحديداً تكمن هشاشة الجغرافيا: ليست المشكلة في أن تخسر القوة أرضاً، بل في أن تتحول الأرض التي بنت فوقها نفوذها إلى عبء عليها. وعندما لا تعود الخريطة شاهداً على الاتساع وحده، بل تصبح أيضاً خريطة للتكاليف والمخاطر وحدود القوة.



دماء الأطفال

تفضح جرائم أمريكا التي لا تغفر

استهداف الأطفال والمنشآت المدنية جريمة حرب وانتهاك صارخ لكل القوانين والشرائع الإنسانية



ادهم البهادلي



لماذا استهداف الأطفال جريمة لا تغتفر؟



الأطفال
الفئة الأكثر ضعفاً وحماية



المستشفيات
مرافق محمية بموجب القانون الدولي



انتهاك صارخ
لقواعد القانون الدولي الإنساني



مسألة دولية
تستوجب تحقيقاً ومحاسبة عادلة

مبادئ الإسلام والقيم الإنسانية



- الإسلام يدعو إلى الرحمة بالأطفال ورعايتهم وحمايتهم.
- الإمام الخامنئي (دام ظله) معروف بمحبته للأطفال وحرصه على إدخال السرور إلى قلوبهم.
- استهداف الأطفال اعتداء على قيم الرحمة والإنسانية التي تجمع البشر.

أرقام تكشف حجم الجريمة

10,000+

طفل استشهد أو جرحوا في حروب أمريكية خلال العقدين الماضيين (تقريباً)

1,800+

منشأة طبية استهدفت في منطقة الشرق الأوسط منذ 2001

90%

من الضحايا المدنيين في الحروب هم من الأطفال والنساء

0

محاسبة حقيقية واحدة للمسؤولين عن استهداف الأطفال والمدنيين

أثر الجرائم على الشعوب



- ✓ تعزيز الإصرار على الدفاع عن السيادة والكرامة
- ✓ تزييد وحدة الشعوب في مواجهة العدوان
- ✓ تخلق وعياً عالمياً بوحشية المعتدي ومجازره

نماذج من الجرائم التي لا تنسى

2004 - الفلوجة



قصف مناطق مدنية وسقوط مئات الأطفال

2015 - اليمن



غارات استهدفت مدارس ومنازل وأسفرت عن مجزرة أطفال

2020 - سوريا



استهداف مستشفيات ومراكز مدنية في إدلب وريف حلب

2024 - إيران



استهداف مدرسة ميناب ومستشفى الأطفال في الأهواز

موقف المنظمات الدولية



- ✗ ازدواجية في المعايير وصمت غير مبرر
- ✗ بيانات عامة لا تكفي لمواجهة الجرائم
- ✗ مطالبة بتحقيقات مستقلة وعادلة وفورية

ما المطلوب لحماية الأطفال؟



تفعيل القانون الدولي ومحاسبة المجرمين



إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة فوراً



حماية المنشآت المدنية والطبية والتعليمية



توحيد الجهود الدولية والشعبية لوقف الانتهاكات

رسالة ختامية

“الأطفال هم مستقبل الأمم، واستهدافهم جريمة تهدد الإنسانية جمعاء. التاريخ لا ينسى الدماء الزكية، والضمير الإنساني سيظل يطالب بالعدالة لكل طفل خرم من حقه في أن يعيش بأمان وسلام.”

الرسائل الأساسية

دماء الأطفال خط أحمَر



العدالة لا تتجزأ ولا تسقط بالتقادم



الرحمة بالضعفاء قيمة إنسانية عليا



حماية الأطفال مسؤولية عالمية مشتركة

دماء الأطفال تفضح جرائم أمريكا التي لا تغفر

ادهم البهادلي

الإسبوعية

الدراسات
الصفحة
٣

لم يعد سقوط الأطفال والمدنيين في الحروب أمراً يمكن التعامل معه ببساطة بوصفه مجرد «أثر جانبي» للعمليات العسكرية. فالقانون الدولي الإنساني لا يكفي بحظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، بل يفرض أيضاً التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، واحترام مبدأ التناسب، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي قد يلحق بالسكان. وعندما تنهار هذه الضوابط، لا تكون المأساة في عدد الضحايا وحده، بل في تآكل الحد الأدنى الذي يجعل للحرب حدوداً وللإنسان حصانة. لقد أعادت مأساة مدرسة «شجرة طيبة» الابتدائية في مدينة ميناب الإيرانية هذا السؤال إلى الواجهة بقسوة. ففي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦ أصابت ضربة المدرسة أثناء وجود التلاميذ فيها، وأدت إلى مقتل أعداد كبيرة من الأطفال والمعلمين. وقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الهجوم كان ضربة أمريكية غير مشروعة وطالبت بمحاسبة المسؤولين، فيما أظهرت تحقيقات صحفية وتحقيقات أولية داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية مؤشرات قوية إلى مسؤولية القوات الأمريكية، مع استمرار الجدل بشأن كيفية اختيار الهدف والبيانات الاستخباراتية المستخدمة. إن خطورة واقعة ميناب لا تكمن فقط في حصيلتها المروعة، بل في أن مدرسة ابتدائية، يفترض أن تكون مكاناً للتعليم والأمان، تحولت في لحظات إلى مسرح للموت. وقد أكدت اليونيسف، عقب الهجوم، أن الأطفال والمدارس يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن ما جرى يمثل تذكيراً قاسياً بما يدفعه الأطفال من أثمان في النزاعات التي لم يختاروها ولم يكن لهم دور في إشعالها. ثم جاء في تموز/يوليو ٢٠٢٦ حادث آخر في الأهواز ليعيد طرح المسألة من زاوية مختلفة. فقد قالت السلطات الإيرانية إن ضربة أمريكية وقعت قرب مستشفى الشهيد بقائي المتخصص بعلاج الأطفال المصابين بالسرطان، وأدت إلى إجلاء أكثر من مئتي مريض كانوا يتلقون العلاج. وفي تقريرها الصادر في ٢٢ تموز/يوليو، قالت منظمة الصحة العالمية إن هناك تقارير عن هجوم أضر في مستشفى سرطان الأطفال في الأهواز، لكنها أشارت آنذاك إلى أن الواقعة كانت لا تزال بانتظار التحقق. ولهذا فإن الدقة تقتضي الحديث عن ضربة قرب المستشفى وتأثيرها المباشر في عمله، لا الجزم باستهداف ميناب ذاته ما لم يثبت التحقيق ذلك بصورة قاطعة.

الأطفال بين الحماية القانونية والضمير الإنساني

الأطفال هم الفئة الأكثر هشاشة في النزاعات المسلحة، ولذلك لا تُفهم حمايتهم بوصفها مسألة عاطفية فحسب، بل باعتبارها التزاماً قانونياً وأخلاقياً. فاللجنة

الدولية للصليب الأحمر تؤكد أن الأطفال مدنيون، وأن المدارس مبانٍ مدنية محمية من الهجوم ما لم تتحول، وفق شروط قانونية محددة، إلى أهداف عسكرية. وحتى عند وجود هدف عسكري قريب، تبقى على الطرف المهاجم التزامات تتعلق بالتمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين. وتتمتع المستشفيات بوضع أكثر خصوصية؛ فهي منشآت مخصصة لإنقاذ الجرحى والمرضى، وتتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا تفقد هذه الحماية إلا في ظروف استثنائية إذا استُخدمت، خارج وظيفتها الإنسانية، في أعمال تضر بالطرف الآخر. وحتى عندئذ لا يصبح الهجوم عليها مباحاً بصورة تلقائية، بل تخضع المسألة لشروط وتحذيرات وقيود قانونية إضافية، مع استمرار واجب حماية المرضى والجرحى قدر الإمكان. ومن منظور القيم الإسلامية أيضاً، ترتبط حماية الطفل بحزمة النفس والرحمة وصيانة الضعيف. فالطفل لا يتحمل مسؤولية قرار الحرب، ولا يشارك في حسابات الدول والجيوش، ولا يجوز تحويل جسده إلى ثمن تدفعه المجتمعات مقابل صراعات لم يخرتها. ولهذا فإن قتل الأطفال أو تعريضهم لخطر يمكن تجنبه لا يمثل اعتداءً على أفراد فحسب، بل ضربة لفكرة العدالة ذاتها والقيم التي تقوم عليها إنسانية الإنسان.

بين الخطأ العسكري والمسؤولية القانونية

من الضروري، مع ذلك، التمييز بين وصف المأساة أخلاقياً والحكم عليها قانونياً. فليس كل سقوط مدني في الحرب دليلاً تلقائياً على ارتكاب جريمة حرب، كما أن وجود هدف عسكري قريب لا يمنح حصانة مطلقة لأي هجوم. ويتطلب التقييم القانوني معرفة طبيعة الهدف، والمعلومات التي كانت متاحة للمهاجم، والوسائل المستخدمة، والاحتياطات المتخذة، وما إذا كان الضرر المتوقع على المدنيين مفرطاً مقارنة بالميزة العسكرية المباشرة والمتوقعة. لكن هذه الدقة القانونية لا ينبغي أن تتحول إلى وسيلة للهروب من المساءلة. فعندما يسقط عدد كبير من الأطفال داخل مدرسة، أو تضطر منشأة متخصصة بعلاج سرطان الأطفال إلى إخلاء مرضاها بسبب عمليات عسكرية في محيطها، يصبح واجب التحقيق المستقل والشفاف أكثر إلحاحاً. والمسؤولية لا تتعلق فقط بمن أطلق السلاح، بل قد تمتد، وفق ما تكشفه التحقيقات، إلى منظومات التخطيط والاستخبارات والتحقق من الأهداف واتخاذ الاحتياطات الضرورية.

الذاكرة الجمعية لا تنسى الأطفال

إن سقوط المدنيين وتعريضهم المتكرر للخطر يترك آثاراً تتجاوز زمن الحرب. فالطفل الذي يُقتل يصبح اسماً في ذاكرة عائلته ومجتمعه، والمدرسة التي تُهدم تتحول من رمز للمعرفة إلى رمز للخوف، والمستشفى الذي يضطر إلى نقل مرضاه تحت وطأة العمليات العسكرية يفقد جزءاً من وظيفته بوصفه ملاذاً آمناً للمرضى.

ولهذا فإن آثار هذه الوقائع ليست عسكرية فقط؛ فهي تعيد تشكيل الوعي الجمعي، وتعمق مشاعر الغضب والمظلمية، وقد تغذي دورات جديدة من العداء والانتقام. وكل قوة عسكرية تتجاهل هذا البعد قد تحقق هدفاً تكتيكياً محدوداً، لكنها تترك في المقابل أثراً سياسياً وأخلاقياً يمتد سنوات طويلة.

مسؤولية المؤسسات الدولية

تقع على عاتق الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية مسؤولية مضاعفة في مثل هذه الحالات. فالغاية من وجودها لا ينبغي أن تنحصر في إصدار بيانات متشابهة بعد كل مأساة، بل يجب أن تشمل توثيق الانتهاكات، والمطالبة بالوصول إلى الأدلة، والدفع نحو تحقيقات مستقلة، والعمل على حماية المؤسسات التعليمية والطبية ومنع تكرار الاعتداءات. وقد دعت اليونيسف، بعد ضربة ميناب، جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، مؤكدة ضرورة حماية الأطفال والمدارس. كما طالبت منظمة العفو الدولية بمحاسبة المسؤولين عن الغارة على المدرسة، واعتبرت أن ما حدث يستوجب تحقيقاً ومساءلة حقيقيين. وهذه المطالبات تكتسب قيمتها الحقيقية فقط عندما تُطبّق المعايير نفسها على جميع الأطراف، بعيداً عن التحالفات السياسية وهوية الضحية أو الجهة المتهمة بالهجوم. فالعدالة الانتقائية ليست عدالة، وإذا كان الاعتداء على مدرسة أو مستشفى مرفوضاً عندما يرتكبه خصم، فيجب أن يكون مرفوضاً بالقدر نفسه عندما يصدر عن حليف. إن مصداقية القانون الدولي لا تُبنى بكثرة النصوص والبيانات، وإنما بثبات تطبيقها، وبقدرة المؤسسات الدولية على التعامل مع أرواح المدنيين بمعيار واحد لا يتغير باختلاف موازين القوة.

حماية الأطفال مسؤولية لا تقبل المساومة

إن حماية الأطفال ليست قضية إيرانية أو عربية أو إسلامية فحسب، بل مسؤولية إنسانية عامة. وكل طفل يُقتل في حرب هو خسارة لعائلته ومجتمعه وللمستقبل الذي كان يمكن أن يسهم في بنائه. وكل مدرسة تُقصف تعني أن مساحة من الأمان والمعرفة قد سُلبت، وكل مستشفى يتوقف عن أداء مهمته يعني أن المرضى دفعوا ثمن حرب لم يكن لهم دور في قرارها. ولهذا فإن المطلوب ليس الاكتفاء بالإدانة، بل ترسيخ مبدأ واضح: يجب التحقيق في كل واقعة يُشتبه في أنها انتهكت قواعد حماية المدنيين، وإعلان نتائج التحقيقات، ومحاسبة المسؤولين عندما تثبت المخالفات. كما ينبغي على أطراف النزاعات مراجعة إجراءات اختيار الأهداف، وتحديث المعلومات المتعلقة بالمواقع المدنية المحمية، وتشديد إجراءات التحقق والاحتياط حول المدارس والمستشفيات والمناطق المكتظة بالمدنيين. فالقيمة الحقيقية للقانون الإنساني تكمن في منع سقوط الضحايا قبل وقوع المأساة، لا في إصدار بيانات الأسف بعدها.



إياك وغضب الحليم سيادة العراق

بين الجغرافيا والتاريخ وكرامة الاوطان



ابراهيم الدهش

لماذا يعد احترام سيادة العراق خطأ أحمر؟

- الأساس القانوني للعلاقات بين الدول واستقرار المنطقة
- ضمان أمن الحدود والمجال الجوي والقرار الوطني المستقل
- كرامة الشعب العراقي وتضحياته على مدى عقود
- مدخل لبناء علاقات عربية متوازنة قائمة على الاحترام والمصالح المشتركة
- تجاهل السيادة يولد الغضب ويهدد الاستقرار الإقليمي



قيم العراق الثابتة

- تاريخ حضاري يمتد لآلاف السنين
- الحكمة قبل الانفعال والتعايش قبل الخصومة
- الشعب مصدر القوة والوحدة الوطنية
- أرض واحدة، وهوية واحدة وسيادة واحدة
- الدفاع عن الوطن واجب الجميع

الحل الآتي: إجراء سريع لمعالجة أزمة السيولة



الهدف المباشر
توفير السيولة العاجلة لدى البنك المركزي وتمكين الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين

الحل الاستراتيجي: الاقتصاد الرقمي والشمول المالي



الهدف الاستراتيجي

اقتصاد شفاف، قوي، ومستقر... يخدم المواطن ويصون سيادة الدولة ويحميها من الأزمات المتكررة

فوائد حماية سيادة العراق



العلاقة مع المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية



العواقب المحتملة لانتهاك السيادة



رسالة العراق إلى أشقائه

نمد أيدينا للجميع بالحوار والمحبة، ونرفض الإساءة لسيادتنا أو المساس بكرامتنا
العراق قوي بشعبه، كبير بتاريخه، وسيادته خط أحمر لا يقبل المساومة

الخلاصة

- ✓ صبرنا طويل.. لكن سيادتنا ثابتة
- ✓ احترام السيادة يصنع السلام الدائم
- ✓ الأوطان تبنى بالحوار والتعاون
- ✓ المستقبل للعقل والحكمة والتنمية

إياك وغضب الحليم... فالحليم إذا غضب، يدافع عن وطنه وكرامته دون تردد

إياك وغضب الحليم .. سيادة العراق بين الجغرافيا والتاريخ وكرامة الاوطان

ابراهيم الدهش

الإسبوعية

الدراسات
الاجتماعية
٢٤

ليست عبارة «إياك وغضب الحليم» مجرد حكمة متداولة في الثقافة العربية، بل تختصر تجربة طويلة تؤكد أن الصبر مهما طال لا يعني القبول بلا حدود. فالشعوب قد تتحمل الأزمات والضغوط طويلاً، لكنها تصل إلى لحظة يصبح فيها الدفاع عن الكرامة والحقوق أمراً لا يمكن تأجيله. ومن هذا المعنى يمكن النظر إلى سيادة العراق. فالعراق، بتاريخ حضارته الممتد آلاف السنين، مرّ بمراحل قاسية من الحروب والحصار والإرهاب والانقسامات والأزمات السياسية والاقتصادية، ودفع شعبه أثماناً كبيرة من الدم والاستقرار والتنمية. ومع ذلك، بقي الأمل قائماً في الانتقال إلى مرحلة الدولة المستقرة القادرة على بناء علاقات متوازنة مع محيطها العربي والإقليمي. لكن هذا الصبر لا يعني قبول تحويل العراق إلى ساحة مفتوحة للتجاوزات أو التدخلات، ولا التعامل مع كرامته الوطنية بوصفها أمراً قابلاً للمساومة. فاحترام العراق يبدأ من احترام أرضه وأجوائه وقراره الوطني، ومن الاعتراف بحقه في إقامة علاقاته الخارجية وفق مصالحه بعيداً عن الضغوط والإملاءات.

السيادة ليست مفهوماً نظرياً

لا تمثل سيادة الدول مفهوماً قانونياً مجرداً، بل هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الأمم. فلا يمكن لدولة أن تشعر بالأمان إذا كانت حدودها أو أجوائها أو قراراتها الاستراتيجية عرضة للانتهاك أو الضغط المستمر. واحترام السيادة لا يقتصر على الامتناع عن استخدام القوة، بل يشمل أيضاً عدم التدخل في القرار الوطني، وعدم استخدام الأدوات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية بما يهدد استقلال الدولة واستقرارها. ومن هذا المنطلق، فإن أي اعتداء على الأراضي العراقية، أياً كان مصدره، يجب أن يُنظر إليه باعتباره قضية وطنية تمس جميع العراقيين، لا مسألة حزبية أو طائفية. فالدفاع عن السيادة ينبغي أن يكون مساحة جامعة، لأن الخلافات الداخلية تفقد معناها عندما يتعلق الأمر بحماية الوطن. فالدول لا تثبت قوتها بانعدام الخلاف، بل بقدرتها على الاتحاد عندما تمس القضايا الأساسية أمنها وكرامتها.

العراق ومحيطه العربي

كان العراق تاريخياً جزءاً أصيلاً من محيطه العربي، وأسهم في قضايا المنطقة واحتضن شعوباً مختلفة في أوقات الأزمات. ولهذا ينظر كثير من العراقيين إلى العلاقات مع الدول العربية باعتبارها علاقات تتجاوز المصالح الأنثوية، لأنها تستند إلى التاريخ والجغرافيا والثقافة والمصير المشترك.

ومن بين هذه العلاقات، تبرز العلاقة مع المملكة العربية السعودية بوصفها علاقة بين دولتين عربيتين كبيرتين، يجمعهما جوار إقليمي ومصالح اقتصادية وأمنية واسعة. ومن الطبيعي أن تختلف الدول في بعض الملفات، لكن الخلاف لا ينبغي أن يتحول إلى مسار يهدد سيادة أي طرف أو أمنه الداخلي. فالعلاقات المستقرة لا تعني التطابق الكامل في المواقف، بل القدرة على إدارة الاختلاف من دون تحويله إلى خصومة مفتوحة أو إجراءات تترك أثراً طويلاً على الشعوب.

العرب العراقي ومعنى الأخوة

حين يشعر العراقيون بالعتب تجاه موقف عربي لا ينسجم مع تطلعاتهم، فإن هذا الشعور لا يعني بالضرورة الرغبة في التصعيد، بل قد يعكس توقعاً بأن تكون الأخوة العربية أكثر حضوراً في الأزمات، وأكثر ارتباطاً بالاحترام المتبادل وعدم الإضرار بمصالح الشعوب. فالأخوة لا تُختبر في الخطابات والمناسبات الرسمية فقط، بل في اللحظات الصعبة التي تحتاج فيها الدول إلى ضبط المواقف وتقديم الحوار على المواجهة. وقد أثبتت تجارب الشرق الأوسط أن القوة العسكرية لا تصنع سلاماً دائماً، وأن المكاسب التي تتحقق تحت ضغط المواجهة قد تتبدد إذا لم تستند إلى تسوية سياسية عادلة. كما أن الشعوب غالباً ما تتحمل العبء الأكبر من الأزمات التي لا تشارك في صنعها. ولهذا تظل الحكمة في استخدام الحوار والقانون الدولي وآليات التفاهم لتسوية الخلافات، لأن تكلفة التصعيد في المنطقة لا تقف عند حدود دولة واحدة.

القرار الوطني أساس السيادة

يسعى العراق اليوم إلى تثبيت موقعه بوصفه دولة مستقلة تتعاون مع مختلف الأطراف وفق قاعدة المصالح المشتركة وعدم التدخل. وهذا التوجه لا ينبغي تفسيره باعتباره انحيازاً ضد دولة لصالح أخرى، بل باعتباره حقاً طبيعياً لأي دولة تريد بناء سياسة خارجية متوازنة. فسيادة العراق لا تكتمل إذا أصبح قراره رهناً بمحور إقليمي أو دولي، ولا إذا فقدت مؤسساته القدرة على حماية الحدود والمجال الجوي وإدارة العلاقات الخارجية وفق الأولويات الوطنية. والشعب العراقي، الذي دفع ثمناً باهظاً خلال العقود الماضية، يعرف قيمة الأمن والاستقرار. ولذلك لا توجد مصلحة عراقية في دخول حروب جديدة. لكن الرغبة في السلام لا تعني التخلي عن الحقوق، كما أن تجنب التصعيد لا يعني القبول بأي تجاوز.

الثقة والاحترام أساس العلاقات

تعلّمنا التجارب أن الدول لا تبني مكانتها بالقوة العسكرية وحدها، بل بالثقة والسمة والقدرة على صناعة شراكات مستقرة. فقد تمتلك دولة أدوات ضغط كبيرة لكنها تخسر ثقة الشعوب، بينما قد تحقق دولة أخرى نفوذاً

أوسع بفضل سياسات متوازنة تحترم مصالح الآخرين. ولهذا ينبغي أن تقوم العلاقات العربية على مبدأ المنفعة المتبادلة، لا منطق الغالب والمغلوب. فالتعاون في الاقتصاد والطاقة والاستثمار والتعليم والأمن يمكن أن يخلق مصالح مشتركة تجعل تكلفة الخلاف أعلى من مكاسب التصعيد.

العراق ركيزة للاستقرار

يمتلك العراق موقعاً وموارد وكفاءات تؤهله لأن يكون ركيزة للاستقرار الإقليمي، لا ساحة لتصفية الحسابات. فاستقرار العراق ينعكس على الخليج وبلاد الشام وإيران وتركيا، كما أن اضطرابه ينتقل سريعاً إلى محيطه. ومن هنا، فإن احترام سيادة العراق ليس مصلحة عراقية وحدها، بل مصلحة إقليمية مشتركة. فالدولة العراقية المستقرة والقادرة على ضبط حدودها وقرارها أكثر قدرة على التعاون في ملفات التجارة والطاقة ومكافحة الإرهاب والتنمية. كما أن احترام السيادة يفتح باب الشراكات. فعندما تشعر الدول بأن استقلالها محفوظ، تصبح أكثر استعداداً لبناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة.

الصبر لا يعني التنازل

لقد مارس العراقيون الصبر طويلاً وهم يواجهون أزمات متلاحقة، لكن الصبر لا يعني التنازل عن الحقوق أو السكوت عن انتهاك السيادة. فالحليم لا يغضب لأنه يبحث عن الصدام، بل لأنه يصل إلى مرحلة يشعر فيها بأن استمرار التجاوز يهدد ما لا يمكن التفریط به. ومن هنا ينبغي فهم الحكمة القائلة «إياك وغضب الحليم» بوصفها دعوة إلى منع أسباب الاحتقان قبل تراكمها، وإلى عدم الاستهانة بصبر الشعوب أو حقوقها. فالحكمة الحقيقية لا تكمن في اختبار حدود صبر الآخرين، بل في بناء علاقات تمنح الوصول إلى تلك الحدود أصلاً.

الخاتمة

يبقى الأمل أن تقوم العلاقات العربية على التكامل والحوار والاحترام المتبادل، وأن تُدار الخلافات السياسية من دون أن تتحول إلى تهديد لأمن الدول أو سيادتها. فالعراق والسعودية، كما بقية الدول العربية، تجمعهما روابط ومصالح أعمق من أي خلاف عابر، والمستقبل يحتاج إلى جسور تعاون أكثر مما يحتاج إلى جدران من الشكوك. وسيظل احترام سيادة العراق وكرامته من الثوابت الأساسية في وجدان شعبه. فالأوطان لا تُفاس فقط بما تعرضت له من أزمات، بل بقدرتها على النهوض وبناء علاقات تحمي مصالحها من دون أن تتخلى عن كرامتها. إن الصبر قيمة، والحوار ضرورة، والسلام هدف، لكن ذلك كله يصبح أكثر رسوخاً عندما يقوم على قاعدة واضحة: الاحترام المتبادل، وعدم التدخل، وصون القرار الوطني. فالعلاقات التي تُبنى على هذه الأسس تدوم، أما العلاقات التي تتجاهل السيادة فإنها تزرع من الأزمات أكثر مما تحصد من المصالح.



الطائرات المسييرة أنواعها ودورها في الحرب الحديثة

حظيت الطائرات المسييرة باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة لما تؤديه من أدوار ومهام متنوعة. وتبرز أهميتها حالياً بصورة خاصة في المهام القتالية، حيث أصبحت جزءاً أساسياً من طبيعة الحروب الحديثة.



مانع الزاملي

ما هي الطائرات المسييرة؟



هي مركبات طيران توجّه عن بُعد أو تيرمح مسبقاً، ولا يكون على متنها طيار بشري. تُستخدم في الاستطلاع الميداني، والمهام القتالية الهجومية، والأغراض المدنية. وتتنوع استخداماتها بحسب طبيعة المهمة، والمسافة، والقدرة على البقاء في الجو، وحجم الحمولة.

أنواع الطائرات المسييرة من حيث الشكل والاستخدام

1- الطائرات ثابتة الأجنحة (Fixed-Wing)



تشبه الطائرات العادية، وتتميز بقدرتها على قطع مسافات طويلة، والبقاء في الجو لفترات طويلة نسبياً.

2- الطائرات متعددة المرواح (Multi-Rotor)



تشمل الطائرات الرباعية وغيرها، وتتميز بالإقلاع العمودي والهبوط العالي، وتستخدم غالباً في المجالات القريبة.

3- المسييرات الانتحارية (Loitering Munitions)



طائرات محمّلة بالفتجرات، تنفجر عند الاصطدام بالهدف، وتستخدم في مهام متعددة منها الاستخبارات والمراقبة والهجوم.

الطائرات المسييرة بحسب المدى

تنقسم المسييرات بحسب المسافة التي تقطعها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

3- بعيدة المدى (Long Range)



من 1,000 كم وقد تتجاوز 4,000 كم، مثل بعض طرازات غلوبال هوك وشاهد. تُصمم للمهام الاستراتيجية بعيدة المدى والضربات الدقيقة العميقة، وتستطيع التحليق على ارتفاعات شاهقة، والبقاء في الجو من 24 إلى 40 ساعة متواصلة.

2- متوسطة المدى (Medium Range)



من 50 إلى 1,000 كم، تستخدم للاستطلاع والهجوم التكتيكي والدعم الميداني، القريبة.

1- قصيرة المدى (Short Range)



من بضعة كيلومترات إلى نحو 50 كم، تستخدم في الاستطلاع والمهام التكتيكية القريبة.

أهمية الطائرات المسييرة في الحرب الحديثة

غيرت طبيعة المعارك وأدخلت مفهوماً جديداً للكلفة والردع والاستنزاف.

تمنح الدول قدرة على المراقبة والاستطلاع والهجوم من مسافات بعيدة.

تسمح بتنفيذ مهام متعددة دون تعريض الطيارين للخطر المباشر.

قادرة على تجاوز المسافات الكبيرة، والوصول إلى أهداف استراتيجية، وإرباك الدفاعات الجوية التقليدية.

تطور صناعة المسييرات لم بعد مجرد تطور تقني، بل أصبح جزءاً من معادلة القوة العسكرية الحديثة، ومن عناصر الردع في الصراعات الإقليمية والدولية.

الطائرات المسييرة الإيرانية بعيدة المدى

تمتلك إيران ترسانة واسعة من المسييرات بعيدة المدى، وتبرز منها أنواع رئيسية مثل شاهد-136، وسيمرغ، وكمان-22. تُستخدم لضرب أهداف بعيدة واستنزاف الدفاعات الجوية، بفضل تكلفتها المنخفضة وقدرتها على الطيران لمسافات طويلة.

شاهد-136 (Shahed-136)



طائرة انتحارية مسيرة، مدى تقديري يصل إلى نحو 2,000 كم. تتميز بالقدرة على الطيران بطيء وعلى علو منخفض نسبياً، ما يساعدها على تقليل فرص رصدها بالرادارات. يمكن إطلاقها بأعداد كثيفة ضمن مهام استنزاف الدفاعات الجوية.

سيمرغ (Simorgh)



نموذج إيراني مطور واستطلاعي وقنالي كبير، شعاع عمله الميداني حوالي 1,500 كم. قادر على البقاء في الجو لمدة 24 ساعة متواصلة، ما يجعله مناسباً لمهام الاستطلاع والمهام القتالية بعيدة المدى.

كمان-22 (Kaman-22)



طائرة مسيرة قتالية واستطلاعية بعيدة المدى. أعلن عنها رسمياً بمدى تشغيلي كبير ومهام متعددة تشمل الحرب الإلكترونية. تجمع بين أدوار الاستطلاع والقتال.

تُستخدم المسييرات الإيرانية في:



استهداف قواعد أميركا التي تنطلق منها الصواريخ والطائرات.



تهديد البوارج والقطع البحرية في البحر.



استهداف الكيان الإسرائيلي وتسجيل إصابات كبيرة في مؤسساته وأساخنة.



ضرب أهداف بعيدة واستنزاف الدفاعات الجوية.



جمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الحدود.

تستخدم هذه المسييرات في استهداف قواعد أميركا التي تنطلق منها الصواريخ والطائرات، بما في ذلك القواعد التي تستخدم أراضي الدول المجاورة لإيران.

استخدامات الطائرات المسييرة



الاستطلاع والمراقبة



جمع المعلومات الاستخباراتية



الهجوم والضربات الدقيقة



الحرب الإلكترونية والتشويش



إدارة المعارك والاتصالات



المهام المدنية (الزراعة، الإغاثة، المسح)

خلاصة القول

أصبحت الطائرات المسييرة عنصراً أساسياً في الحروب الحديثة، تجمع بين المرونة، والقدرة على الوصول البعيد، والدقة، والتكلفة المنخفضة. ومع استمرار التطور التقني، ستبقى المسييرات عاملاً حاسماً في موازين القوى، وفي رسم مستقبل الصراعات العسكرية والسياسية.



الطائرات المسيرة أنواعها ودورها في الحرب الحديثة

مانع الزاملي

حظيت الطائرات المسيرة خلال السنوات الأخيرة باهتمام متزايد، بعدما أصبحت جزءاً أساسياً من منظومات الاستطلاع والقيادة والضرب في الحروب الحديثة. ولم يعد استخدامها مقتصرًا على الجيوش الكبرى أو المهام الاستخباراتية المعقدة، بل اتسع ليشمل مراقبة الحدود، والاستطلاع التكتيكي، وجمع المعلومات، والحرب الإلكترونية، ومراقبة المنشآت، إضافة إلى تنفيذ الضربات ضد أهداف أرضية. وقد غيّر انتشار هذه الطائرات جانباً مهماً من معادلة الكلفة والمخاطرة في الحروب، لأنها تتيح تنفيذ مهام جوية متعددة من دون تعريض طيار بشري للخطر المباشر. كما سمحت للدول والجيوش بالحصول على قدرات استطلاع أو هجوم كانت تتطلب، في السابق، طائرات مأهولة أكثر كلفة وتعقيداً. والطائرة المسيرة، أو المركبة الجوية غير المأهولة، هي منصة طيران لا يوجد طيار بشري على متنها، وتُقاد عن بُعد أو تعمل بدرجات متفاوتة من الأتمتة وفق طبيعة المهمة ونظام التحكم.

أنواع الطائرات المسيرة

من المهم التمييز بين شكل الطائرة والمهمة التي تؤديها. فمن حيث التكوين، توجد طائرات ثابتة الأجنحة، وأخرى متعددة المراحل، إضافة إلى منصات هجينة تجمع بين خصائص النوعين. فالطائرات ثابتة الأجنحة تشبه الطائرات التقليدية في طريقة الطيران، وتناسب عادة المهام التي تحتاج إلى مدى أطول أو زمن بقاء أكبر في الجو. أما الطائرات متعددة المراحل، ومن أشهرها الطائرات الرباعية، فتمتاز بالإقلاع والهبوط العموديين، والقدرة على الثبات في نقطة واحدة، ولذلك تستخدم بكثرة في الاستطلاع القريب والمراقبة التكتيكية والمهام المدنية. أما الذخائر الجوّالة أو المسيرات الهجومية أحادية الاتجاه، فليست نوعاً مستقلاً من حيث شكل الطائرة، بل تصنيف يرتبط بالمهمة القتالية. وهي منصات مصممة للبحث عن هدف أو التوجه إليه ثم الانفجار عند إصابته، بدلاً من العودة إلى قاعدة الإطلاق. ولا ينبغي، لذلك، النظر إلى جميع المسيرات باعتبارها أسلحة هجومية؛ فهناك طائرات مخصصة حصراً للاستطلاع والمراقبة وجمع المعلومات. ومن أبرز الأمثلة طائرة Global Hawk ٤-RQ الأمريكية، التي تصنفها القوات الجوية الأمريكية منصة عالية الارتفاع وطويلة البقاء للاستطلاع والمراقبة وجمع المعلومات، وهي غير مسلحة ويمكنها البقاء في الجو لأكثر من ثلاثين ساعة.

المدى وزمن البقاء في الجو

لا يوجد تصنيف عالمي موحد يقسم جميع الطائرات المسيرة إلى قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى وفق أرقام ثابتة، لأن المعايير تختلف باختلاف الجيوش والمهام ونظم الاتصال والارتفاع والحمولة. ولهذا يكون من الأدق النظر إلى ثلاثة عناصر أساسية: نصف قطر العمل، والمدى الكلي، وزمن البقاء في

الجو. فقد تستطيع طائرة البقاء ساعات طويلة في الجو من دون أن تكون مخصصة لضرب أهداف بعيدة، بينما تحقق بعض المسيرات أحادية الاتجاه مدى كبيراً لأنها لا تحتاج إلى الاحتفاظ بوقود كافٍ للعودة. وفي المنصات الاستراتيجية، قد يتجاوز زمن التحليق ثلاثين ساعة. فالقوات الجوية الأمريكية تذكر، على سبيل المثال، أن مدى Global Hawk المعلن يبلغ نحو ١٢,٣٠٠ ميل بحري، وأن بعض رحلاتها تجاوزت ٣٤ ساعة، لكنها منصة استطلاع غير مسلحة وليست طائرة هجومية.

الطائرات المسيرة الإيرانية

طورت إيران خلال العقود الماضية مجموعة متنوعة من الطائرات المسيرة المخصصة للاستطلاع والمراقبة والمهام القتالية. وتشير وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية إلى أن الطائرات المسيرة كانت من أسرع القدرات الجوية الإيرانية تطوراً، وأن إيران استخدمت منصات مسلحة وغير مسلحة في مهام الاستطلاع والضربات الجوية، بما فيها عمليات بعيدة المدى وعابرة للحدود. وتضم الترسانة الإيرانية عائلات مختلفة من المسيرات، بعضها مخصص لجمع المعلومات والاستطلاع، وبعضها متعدد المهام، وبعضها الآخر مصمم للهجوم أحادي الاتجاه. وتظهر هذه التعددية أن الطائرات المسيرة أصبحت جزءاً مهماً من التفكير العسكري الإيراني، ولا سيما في ظل اعتماد طهران على وسائل الردع غير المتماثل. وتكمن أهمية هذه المنظومات في أنها تتيح تنفيذ بعض المهام بكلفة أقل من الطائرات المأهولة، كما يمكن استخدامها لإجبار شبكات الدفاع الجوي على التعامل مع عدد كبير من الأهداف في وقت متقارب. غير أن فاعلية المسيرات ليست مطلقة، إذ يمكن أن تتعرض للاعتراض أو التشويش أو الحرب الإلكترونية، كما تختلف قدرتها على البقاء والوصول إلى الهدف باختلاف نوع الطائرة ومنظومة الملاحه وبيئة الدفاع الجوي التي تعمل فيها.

شاهد ١٣٦ والهجوم أحادي الاتجاه

تعد شاهد-١٣٦ (Shahed-١٣٦) من أشهر النماذج الإيرانية في فئة الهجوم أحادي الاتجاه. وقد وثقت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية استخدام هذا التصميم الإيراني في الحرب الروسية على أوكرانيا، وصنفته ضمن الطائرات المسيرة الهجومية أحادية الاتجاه. وتختلف الأرقام المنشورة بشأن مداها بحسب المصادر والنسخ وظروف الاستخدام، ولذلك ينبغي التعامل بحذر مع الأرقام المتداولة بدلاً من اعتبار تقدير واحد حقيقة نهائية. وتبرز أهمية هذه الفئة في أن بنيتها أبسط وكلفتها أقل من كثير من الصواريخ والطائرات القتالية التقليدية، الأمر الذي يسمح باستخدام أعداد أكبر منها. وقد يؤدي إطلاق مجموعة من المسيرات إلى زيادة العبء على شبكات الرصد والاعتراض، ولا سيما عندما تضطر الدفاعات إلى متابعة عدة أهداف في وقت واحد. وفي المقابل، فإن السرعة المحدودة لبعض هذه المسيرات والبصمة الصوتية أو الحرارية قد توفر فرصاً لاكتشافها واعتراضها عندما تتوافر منظومة إنذار ودفاع متكاملة.

سيمرغ وكمان-٢٢

أما سيمرغ وكمان-٢٢ فتمثلان مساراً مختلفاً عن

شاهد-١٣٦، إذ تُقدمان ضمن فئة المنصات الإيرانية الأكبر حجماً والموجهة إلى مهام متعددة، تشمل الاستطلاع والمراقبة والعمليات بعيدة المدى. وتبغى هنا مراعاة نقطة مهمة، وهي أن كثيراً من الأرقام المتداولة بشأن مدى الطائرات العسكرية الإيرانية وحمولتها ومدة بقائها في الجو تستند إلى إعلانات رسمية إيرانية أو تقديرات استخباراتية، ولا تتوافر دائماً بيانات مستقلة تسمح بالتحقق العملي من جميع هذه القدرات. ولذلك تكون الصياغة الأكثر دقة هي الحديث عن «مدى معلن» أو «قدرة مقدرة»، بدلاً من تقديم جميع المواصفات بوصفها حقائق نهائية.

كيف غيّرت المسيرات طبيعة الحرب؟

كمن الأهمية الحقيقية للطائرات المسيرة في أنها غيّرت العلاقة بين المعلومة والكلفة والقوة العسكرية. فالمسيرة الصغيرة تستطيع أن تمنح وحدة ميدانية صورة مباشرة لما يحدث خارج مجال رؤيتها، بينما تستطيع منصة أكبر مراقبة منطقة واسعة لساعات طويلة. وبذلك أصبحت المعلومات الآتية جزءاً أساسياً من دورة اتخاذ القرار العسكري، ولم تعد قدرات الاستطلاع الجوي حكراً على المنصات الكبيرة والباهظة الكلفة. كما أحدثت المسيرات تحدياً جديداً للدفاع الجوي، لأن المدافع قد يجد نفسه مضطراً إلى استخدام وسيلة اعتراض مرتفعة الكلفة ضد هدف أقل كلفة منها بكثير. غير أن ذلك لا يعني أن المسيرات قادرة دائماً على تجاوز الدفاعات، بل إن الحرب الحديثة أصبحت سباقاً مستمراً بين تطوير المسيرات وتطوير وسائل كشفها والتشويش عليها واعتراضها. وتظهر أهمية هذه الطائرات أيضاً في المجال البحري، ومراقبة الحدود والمنشآت، وجمع المعلومات، ونقل البيانات، وبعض مهام الحرب الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، يثير انتشارها تحديات قانونية وأخلاقية تتعلق بحماية المدنيين، والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والمسؤولية عن القرارات الهجومية.

عنصر قوة لا سلاح حسم منفرد

أصبحت الطائرات المسيرة جزءاً ثابتاً من معادلة القوة العسكرية الحديثة، لكنها لا تلغي الطائرات المأهولة أو الصواريخ أو المدفعية أو القوات البرية. فقيمتها الحقيقية تظهر عندما تندمج مع منظومات الاستخبارات والاتصالات والقيادة والسيطرة والدفاع الجوي ضمن شبكة واحدة. ولهذا فإن التفوق في مجال المسيرات لا يقاس بعدد الطائرات أو مداها فقط، بل بجودة المستشعرات والاتصالات والملاحه، وقدرة القوات على تحويل المعلومات إلى قرار سريع، فضلاً عن كفاءة الإنتاج والقدرة على تعويض الخسائر وتطوير وسائل الدفاع المضاد. ومن هنا لم يعد تطور الطائرات المسيرة مجرد تقدم تقني في صناعة الطيران، بل أصبح تعبيراً عن تحول أوسع في طبيعة الحرب الحديثة، حيث تتكامل المنصات الكبيرة والصغيرة، والمأهولة وغير المأهولة، لتحقيق الاستطلاع والضغط والردع والهجوم بكلفة ومخاطر تختلف جذرياً عما عرفته الحروب التقليدية.



أزمة السيولة وتأخير الرواتب في العراق

بين الواقع والحلول الممكنة



حيدر حسين سوري

الواقع الحالي

- نقص حاد في السيولة لدى البنك المركزي
- كتلة نقدية ضخمة خارج الجهاز المصرفي
- تأخر صرف الرواتب وتجدد القلق الشهري
- فساد مالي واستنزاف الموارد العامة



الأثر على المواطن والاقتصاد

- ضغط معيشي وتراجع القوة الشرائية
- تعطل الأسواق وتباطؤ النشاط الاقتصادي
- ضعف الثقة بالقطاع المصرفي والدولة
- احتقان اجتماعي واحتجاجات متكررة

أولاً: الحل الآني والإجراء السريع

ثانياً: الحل الاستراتيجي بعيد المدى



إلغاء التعامل النقدي وتعميم الدفع الإلكتروني



جعل جميع المعاملات المالية تتم عبر البطاقات المصرفية فقط (Mastercard و Visa) تدريجياً

التحول الرقمي الشامل



تشمل جميع القطاعات: التجزئة، النقل، الخدمات، الأسواق، والمشتريات اليومية البسيطة

توفير البنية التحتية



توفير أجهزة الدفع الإلكترونية (POS) بتكاليف معقولة وتشجيع استخدامها عبر حوافز وتسهيلات مصرفية

الاستفادة من التجارب الإقليمية



تجربة إيران نموذج ناجح في الأتمتة الكاملة والسيطرة على الكتلة النقدية وتقليل النقد الورقي

الفوائد المتوقعة من الحلول المقترحة

- مكافحة الفساد والحد من إخفاء الأموال
- تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي والدولة
- تنشيط الاقتصاد وتوسيع القاعدة الضريبية
- شفافية كاملة في الحركة المالية والاقتصاد
- ضمان صرف الرواتب بانتظام وتحسين المستوى المعيشي

استمرار الأزمة يعني

- تأخر مستمر في الرواتب
- تفاقم الأزمة الاقتصادية
- اتساع الفساد المالي
- تصاعد الاحتقان الاجتماعي

خارطة الطريق المقترحة



الخلاصة

تغيير العملة لاستعادة النقد والأتمتة الشاملة للسيطرة على الاقتصاد هما المخرج الوحيد لضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق الموظفين والمواطنين.

أزمة السيولة وتأخير الرواتب في العراق: بين الواقع والحلول الممكنة

حيدر حسين سويري

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية

٢٢

مع حلول الأيام الأولى من شهر آب/أغسطس ٢٠٢٦، يتجدد قلق شريحة واسعة من الموظفين العراقيين بسبب تأخر صرف الرواتب الشهرية، وهي ظاهرة لم تعد مجرد تفصيل إداري عابر أو خلل مؤقت في إجراءات الصرف، بل أصبحت تعكس مشكلة أعمق ترتبط بإدارة السيولة والمالية العامة، ومدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة. وتزداد أهمية هذه المشكلة في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الموازنة، إلى جانب استمرار الاعتماد الواسع على التعامل النقدي خارج الجهاز المصرفي. كما أن وجود كتل نقدية كبيرة محتفظ بها في المنازل والخزائن الخاصة يحد من قدرة القطاع المصرفي على توظيف الأموال، ويُبقي جزءاً من السيولة خارج الدورة المالية الرسمية. ومع استشراف الفساد وتراكم أموال ضخمة خارج النظام المصرفي، يصبح الاقتصاد أمام اختناق يحتاج إلى حلول تتجاوز الإجراءات الترفيعية. ومن هنا يمكن طرح مسارين متوازيين لمعالجة المشكلة: الأول آني يهدف إلى استعادة جزء أكبر من السيولة المتداولة خارج المصارف، والثاني استراتيجي يقوم على توسيع الشمول المالي والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي.

أولاً: الحل الآني واستعادة السيولة

تتمثل إحدى المشكلات الأساسية في وجود نسبة كبيرة من الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي، سواء لدى المواطنين أو التجار أو أصحاب رؤوس الأموال. وحين تبقى الأموال مخزنة نقداً بدل إيداعها في المصارف، تضعف قدرة الجهاز المصرفي على توظيفها وتمويل النشاط الاقتصادي، كما تصبح حركة الأموال أقل قابلية للتتبع والرقابة. ومن بين المقترحات التي يمكن مناقشتها في هذا السياق، إعادة إصدار العملة الوطنية بفئات وتصاميم جديدة، مع تحديد فترة زمنية واضحة لاستبدال الفئات القديمة. ويهدف مثل هذا الإجراء، إذا نُفذ وفق خطة دقيقة وضمانات قانونية ومصرفية كافية، إلى دفع الكتل النقدية الكبيرة المحتفظ بها خارج النظام المصرفي إلى الظهور والمروء عبر القنوات الرسمية. غير أن تغيير العملة ليس إجراءً بسيطاً، ولا ينبغي التعامل معه بوصفه حلاً سحرياً لأزمة السيولة، بل يحتاج إلى استعداد مصرفي ولوجستي واسع، وإلى ضمان حقوق المواطنين الذين يحتفظون بمدخراتهم بصورة مشروعة، مع وضع آليات خاصة للتحقق من مصادر المبالغ الكبيرة التي تدخل إلى المصارف خلال فترة الاستبدال.

سحب الأموال المكتنزة إلى النظام المصرفي

تُكمن إحدى الفوائد المحتملة لهذا الإجراء في أنه يدفع أصحاب الكتل النقدية الكبيرة إلى إدخال أموالهم إلى الجهاز المصرفي من أجل استبدالها، وهو ما يمكن أن يزيد حجم الأموال الموجودة داخل القنوات الرسمية، ويمنح السلطات المالية صورة أوضح عن حركة السيولة وحجمها.

كما يمكن أن يساعد ذلك في الكشف عن الأموال مجهولة المصدر أو غير المشروعة، خصوصاً إذا اقترنت عملية الاستبدال بضوابط تتعلق بمكافحة غسل الأموال والإفصاح عن مصادر المبالغ الضخمة. لكن الهدف ينبغي ألا يكون مصادرة المدخرات المشروعة أو إثارة الخوف لدى المواطنين، وإنما توسيع قاعدة التعامل المصرفي، وتحويل الاحتفاظ بالنقد من سلوك مهيمن إلى خيار محدود ضمن اقتصاد أكثر اعتماداً على المؤسسات المالية.

حماية سوق الصرف

أي عملية واسعة لاستبدال العملة يجب أن تتزامن مع سياسة واضحة لإدارة سوق الصرف، لأن أصحاب الأموال قد يتجهون إلى شراء الدولار أو العملات الأجنبية بدل إيداع الدينار في المصارف. وفي حال حدث ذلك على نطاق واسع، قد يرتفع الطلب على العملة الأجنبية بصورة مفاجئة، ويتعرض الدينار لضغوط إضافية. ولذلك فإن إدارة سوق الصرف خلال أي عملية تغيير نقدي تعد عنصراً أساسياً في نجاحها. ويقتضي ذلك توفير قنوات رسمية كافية للعملة الأجنبية، وتشديد الرقابة على المضاربات غير القانونية، ومنع استغلال مرحلة الاستبدال لإحداث اضطراب متعمد في السوق، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الثقة بالدينار وبالسياسة النقدية للدولة.

ثانياً: الحل الاستراتيجي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي

مهما كانت فاعلية الإجراءات الآنية، فإنها لن تعالج جذور المشكلة ما لم ترافقها استراتيجيات طويلة المدى لتقليل الاعتماد على النقد الورقي وتوسيع نطاق الشمول المالي. والهدف هنا ليس إلغاء التعامل النقدي بصورة مفاجئة، بل الانتقال التدريجي إلى اقتصاد تصبح فيه المدفوعات الإلكترونية هي الوسيلة الأساسية للمعاملات اليومية، مع بقاء النقد ضمن نطاق محدود يتراجع بمرور الوقت. ويشمل ذلك قطاعات التجارة والخدمات والنقل والأسواق والمطاعم ومحطات الوقود والمؤسسات الحكومية وغيرها، بحيث يستطيع المواطن استخدام البطاقة المصرفية أو وسائل الدفع الإلكتروني في معظم معاملاته اليومية.

الأتمتة وتقليص مساحات الفساد

لا تعني الأتمتة القضاء التام على الفساد، لكنها تقلل كثيراً من المساحات التي يستطيع من خلالها الفساد التحرك بعيداً عن الرقابة. فكلما انتقلت المعاملات من النقد المباشر إلى أنظمة إلكترونية قابلة للتتبع، أصبح من الأسهل تحديد مصدر الأموال ووجهتها وتوقيت انتقالها. كما أن الدفع الإلكتروني يقلل حجم الأموال الموجودة خارج النظام المصرفي، ويوسع قاعدة البيانات المالية المتاحة للجهات الرقابية، ويساعد الدولة على بناء صورة أكثر دقة عن النشاط الاقتصادي الحقيقي. ولهذا ينبغي أن يكون التحول الرقمي جزءاً من مشروع أوسع يشمل المصارف والضرائب والجمارك والخدمات الحكومية والتجارة، وليس مجرد توزيع بطاقات مصرفية على الموظفين.

توفير البنية التحتية

نجاح هذا التحول يتطلب توفير أجهزة الدفع الإلكتروني لأصحاب المحال والأسواق ومقدمي الخدمات بأسعار ميسرة، إلى جانب تحسين شبكات الاتصال وضمان استمرارية عمل أنظمة الدفع. كما ينبغي تقديم حوافز تشجع المواطنين والتجار على التعامل إلكترونياً، مثل تخفيض بعض الرسوم، أو تقديم تسهيلات مصرفية، أو منح مزايا ضريبية للأنشطة التي تعتمد أنظمة الدفع الموثوقة. ولا يكفي إلزام التاجر بامتلاك جهاز دفع إذا كانت رسوم الاستخدام مرتفعة أو شبكة الاتصال ضعيفة أو عملية التسوية المصرفية بطيئة. فنجاح المشروع يرتبط بمدى سهولة النظام وفائدته للمواطن والتاجر معاً.

الاستفادة من التجارب الإقليمية

يمكن للعراق دراسة تجارب الدول التي توسعت في استخدام البطاقات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، ومنها التجربة الإيرانية التي شهدت انتشاراً واسعاً لاستخدام بطاقات الدفع ونقاط البيع في المعاملات اليومية. والهدف من دراسة هذه التجارب ليس استنساخها بالكامل، وإنما معرفة الآليات التي ساعدت على تقليل الاعتماد على النقد، وتوسيع شبكة أجهزة الدفع، وربط المواطنين بالنظام المصرفي. كما يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى في الهوافت المصرفية والمحافظ الإلكترونية والدفع الفوري، واختيار النموذج الأكثر ملاءمة لطبيعة الاقتصاد العراقي.

أزمة السيولة والحاجة إلى حلول هيكلية

إن استمرار الاعتماد على حلول مؤقتة، وانتظار الإيرادات النفطية في كل مرة لتمويل الرواتب والتفقات، سيبقي المالية العامة معرضة للاختناق كلما حدث انخفاض في الإيرادات أو خلل في التدفقات النقدية. ولهذا فإن معالجة أزمة السيولة تحتاج إلى رؤية تجمع بين إجراءات قصيرة الأجل وإصلاحات طويلة المدى. ويمكن أن يكون استبدال العملة أحد الخيارات المطروحة للنقاش إذا توفرت شروطه وضماناته، بينما يمثل التوسع في الدفع الإلكتروني والشمول المالي مسارا أكثر استدامة لإعادة تنظيم الدورة النقدية. إن الدولة التي تعرف أين تتحرك الأموال، وتستطيع تتبعها عبر نظام مصرفي متطور، تكون أكثر قدرة على إدارة السيولة، ومكافحة الأموال غير المشروعة، وتحسين الجباية، وتوجيه الموارد نحو الاقتصاد المنتج. ومن هنا فإن الأزمة الحالية ينبغي ألا تُعالج باعتبارها مجرد مشكلة رواتب، بل بوصفها جرس إنذار يكشف حاجة العراق إلى تحديث بنيته المالية والمصرفية. فالمطلوب ليس فقط ضمان راتب هذا الشهر، وإنما بناء منظومة تمنع تكرار الأزمة في الأشهر والسنوات المقبلة. وهذا يتطلب إرادة سياسية، وإصلاحاً مصرفياً، وتحولاً رقمياً حقيقياً، وإدارة أكثر كفاءة للسيولة والمال العام، حتى لا يبقى تأخير الرواتب عنواناً متكرراً لأزمة مالية قابلة للتجدد.



استقطاب الكتلة النقدية المكتنزة ومفهوم سعر الفائدة المزدوج



سياسة متوازنة لتحفيز الادخار وتمويل الاستثمار

علي فيصل عبدالواحد

التحدي: الكتلة النقدية المكتنزة خارج المصارف

- تحد من قدرة المصارف على تمويل الأنشطة الاقتصادية
- تضعف دور المصارف في دعم التنمية
- تزيد من الاقتصاد الموازي والفساد
- تقلل من فاعلية السياسة النقدية



سياسة سعر الفائدة المزدوج

رفع الفائدة على الودائع

- يشجع الادخار داخل المصارف
- يعزز الثقة بالقطاع المصرفي
- يزيد السيولة المتاحة
- يدعم استقرار النظام المالي

خفض الفائدة على القروض

- يحفز الاستثمار والإنتاج
- يشجع رواد الأعمال والمشاريع
- ينشط القطاع الحقيقي
- يوفر فرص عمل جديدة



توازن بين الادخار والاستثمار لتحقيق النمو المستدام

الدفع الإلكتروني: أداة داعمة لاستقطاب الأموال



تقليل الاعتماد على النقد الورقي



زيادة حركة الأموال داخل المصارف



تحسين الشفافية المالية



تسهيل المعاملات التجارية والحكومية وخفض تكاليفها



أثر القيود الدولية ومتطلبات الامتثال على فاعلية السياسة النقدية



قيود على بعض المصارف في التعامل بالدولار الأمريكي



تأثير مباشر على المدفوعات والتحويلات الخارجية



مخاوف المودعين: تقلبات سعر الصرف والقيود على السحب



تراجع ثقة المودعين وضعف قدرة المصارف على جذب الأموال

النتيجة:

مهما بلغت أسعار الفائدة على الودائع جاذبيتها، تبقى الثقة المفقودة والقيود حاجزاً أمام استقطاب الأموال

التحديات الهيكلية: الفساد، المحاصصة، والقصور الرقابي

ضعف الحوكمة والقصور الرقابي

ثغرات في الحوكمة، وإدارة المخاطر، وأدوات الرقابة والتفتيش، ومتابعة حركة الأموال والالتزام.



03

نظام المحاصصة وضغوط النفوذ السياسي

يؤثر في استقلالية القرار المصرفي والتعيينات القيادية، ويضعف اعتماد المعايير المهنية.



02

الفساد المالي والإداري

يخنر الفساد في بعض المفاصل، ويشجع على الاقتصاد الموازي والاكتمال النقدي.



01

رؤية إصلاحية متكاملة



سيادة القانون تطبيق القانون بحزم ومحاسبة الفاسدين بلا استثناء.



الحكومة الرشيدة تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المصارف والموارد.



إنهاء التداخلات السياسية فصل القرار الاقتصادي والمصرفي عن المحاصصة والضغط السياسية.



تطوير الرقابة المالية دعم أجهزة الرقابة وتحديث أدواتها ورفع قدراتها.



الامتثال للمعايير الدولية تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستدام.



تكامل السياسات توازن بين الأدوات النقدية والتحول الرقمي والإصلاح المؤسسي.



سعر الفائدة المزدوج أداة مهمة، لكنه لا ينجح منفرداً إذا غابت الثقة والحوكمة والامتثال.

استقطاب الكتلة النقدية المكتنزة ومفهوم سعر الفائدة المزدوج

علي فيصل عبدالواحد

الإسبوعية

العدد ١٩٠-٢٠٢٦

تعد الكتلة النقدية المكتنزة خارج الجهاز المصرفي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، لأنها تحرم المصارف من جزء مهم من الموارد التي يمكن توظيفها في التمويل والاستثمار، وتضعف قدرتها على أداء دورها في تنشيط الاقتصاد الحقيقي. ومن هنا تبرز أهمية استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى ودائع تدخل الدورة المالية الرسمية وتدعم السيولة والاستثمار. ولا يمكن معالجة هذه الظاهرة بأداة واحدة، لأن قرار المواطن بإيداع أمواله لا يرتبط بالعائد المالي وحده، بل يتأثر بدرجة الثقة بالمصارف، وسهولة السحب والتحويل، واستقرار سعر الصرف، ومستوى الحوكمة، وفعالية الرقابة. ومع ذلك، يمكن أن تمثل سياسة ما يمكن تسميته بـ«سعر الفائدة المزدوج» إحدى الأدوات المهمة إذا طُبقت ضمن برنامج إصلاحي متكامل.

أولاً: سياسة سعر الفائدة المزدوج

تقوم هذه السياسة على مسارين متوازيين: رفع أسعار الفائدة على الودائع إلى مستويات تشجع المواطنين على الاحتفاظ بأموالهم داخل المصارف، وفي المقابل تخفيض كلفة الاقتراض الموجهة إلى الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية القادرة على خلق قيمة مضافة وفرص عمل. فالمدخر يحتاج إلى حافز حقيقي يدفعه إلى نقل أمواله من الاكتناز النقدي إلى الحساب المصرفي. وإذا كان العائد على الوديعة ضعيفاً، أو كانت المخاطر المتصورة مرتفعة، فلن يجد سبباً اقتصادياً كافياً للتخلي عن الاحتفاظ بالنقد. أما عندما يحصل على عائد مناسب، مع ضمان قدرته على الوصول إلى أمواله بسهولة وأمان، فإن الادخار المصرفي يصبح أكثر جاذبية. وفي الجهة الأخرى، يحتاج المستثمر إلى تمويل بكلفة معقولة. فارتفاع أسعار الفائدة على القروض قد يجعل كثيراً من المشاريع الإنتاجية غير مجدية، ويدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الابتعاد عن الاقتراض الرسمي. لذلك فإن تخفيض الفائدة على القروض الاستثمارية، ولا سيما في القطاعات المنتجة، يمكن أن يسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل. وبهذا المعنى، لا يكون الهدف مجرد زيادة الودائع، بل تحويلها إلى تمويل منتج يعاد توظيفه في الاقتصاد بصورة سليمة ومستدامة.

ثانياً: الدفع الإلكتروني بوابة لإعادة الأموال إلى المصارف

يشكل التوسع في الدفع الإلكتروني عاملاً مكماً لسياسة الفائدة، لأنه يقلل الاعتماد على النقد الورقي ويزيد التعاملات التي تمر عبر الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية. وكلما اتسع استخدام البطاقات ونقاط البيع والتحويلات الرقمية في الأسواق والمؤسسات الحكومية والخدمات، أصبحت حركة الأموال أكثر انتظاماً داخل النظام المالي. وهذا يساعد على زيادة

الشفافية، وتسهيل المعاملات، وتقليل كلفة تداول النقد، كما يمنح المصارف قدرة أفضل على إدارة السيولة. لكن الدفع الإلكتروني لا ينجح بفرضه إدارياً فقط. فالمواطن يحتاج إلى شبكة موثوقة، ورسوم معقولة، وخدمة سريعة، وإمكانية سحب أمواله عند الحاجة. ولذلك ينبغي أن يترافق التحول الرقمي مع تحسين البنية المصرفية وحماية المستهلك المالي.

ثالثاً: الثقة أهم من سعر الفائدة

مهما ارتفع العائد على الودائع، فلن يضع المواطن أمواله في مصرف لا يثق بقدرته على حفظها أو إعادتها عند الطلب. وهنا تظهر العلاقة بين نجاح السياسة النقدية وسمعة القطاع المصرفي. وفي الحالة العراقية، تتأثر هذه الثقة بعوامل متعددة، من بينها القيود التي طالت بعض المصارف في تعاملاتها بالدولار، ومتطلبات الامتثال المالي الدولي، وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذه المتطلبات ضرورية لسلامة النظام المالي، لكنها تكشف الحاجة إلى رفع قدرة المصارف العراقية على الامتثال والشفافية وإدارة المخاطر. فعندما تتعرض مؤسسة مصرفية إلى قيود في التحويلات الخارجية، أو ترتبط بها شبهات تتعلق بالامتثال، فإن الأثر لا يبقى محصوراً في تلك المؤسسة، بل قد يمتد إلى ثقة الجمهور بالقطاع كله. كما أن القلق من تقلبات سعر الصرف أو صعوبة السحب والتحويل قد يدفع بعض المواطنين إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقد خارج المصارف، حتى لو كانت أسعار الفائدة جذابة.

رابعاً: الفساد والاقتصاد الموازي

لا يمكن فصل ظاهرة الاكتناز النقدي عن حجم الاقتصاد الموازي وضعف الشفافية في بعض الأنشطة التجارية والمالية. فالنقد خارج المصارف يتيح معاملات لا تمر دائماً عبر قنوات قابلة للتتبع، وهذا ما يجعل بعض الفئات تفضل لأسباب تتجاوز ضعف الثقة، كما أن الفساد المالي والإداري يضعف الحوافز نحو التعامل المصرفي المنظم، لأن الاقتصاد غير الرسمي يستفيد من السيولة النقدية التي تتحرك بعيداً عن الرقابة. ولذلك فإن مكافحة الاكتناز لا تعني فقط إقناع المواطن بإيداع مخراته، بل تتطلب أيضاً تضيق مساحة التعاملات غير الرسمية، وتوسيع التحصيل الإلكتروني، وتحسين الرقابة على حركة الأموال.

خامساً: المحاصصة والحوكمة المصرفية

من أكبر التحديات التي تواجه الإصلاح المالي تدخل النفوذ السياسي في بعض المؤسسات والقرارات. فالمصرف يحتاج إلى إدارة مهنية مستقلة، وسياسات ائتمانية تقوم على تقييم المخاطر والجدوى، لا على العلاقات أو الضغوط السياسية. وعندما تتأثر التعيينات والقرارات المالية بالمحاصصة، تضعف ثقة المواطن والمستثمر معاً، لأن كفاءة المؤسسة تصبح موضع شك. لذلك فإن إصلاح القطاع المصرفي يحتاج إلى معايير واضحة لاختيار القيادات، ومجالس إدارة مستقلة، وأنظمة صارمة

للإفصاح، ومحاسبة حقيقية عند حدوث المخالفات. ويرتبط بذلك تطوير أجهزة الرقابة والتفتيش وإدارة المخاطر، لأن المصرف الذي يجذب ودائع إضافية من دون قدرة على إدارة الائتمان قد يحول زيادة السيولة إلى مصدر جديد للمشكلة. فالمطلوب ليس التوسع في الإقراض بأي ثمن، بل توجيه التمويل إلى مشروعات قابلة للحياة وقادرة على السداد.

سادساً: من تعديل الفائدة إلى إصلاح شامل

إن سياسة سعر الفائدة المزدوج يمكن أن تكون أداة فعالة، لكنها لا تستطيع بمفردها معالجة أزمة الاكتناز النقدي. فإذا رُفعت فائدة الودائع من دون إصلاح الثقة، قد تبقى الأموال خارج المصارف. وإذا خُفضت فوائد القروض من دون رقابة قوية، فقد يؤدي ذلك إلى توسع ائتماني غير منتج أو إلى قروض يصعب تحصيلها. لذلك ينبغي أن تقوم السياسة على توازن دقيق بين جذب الودائع، وتحفيز الاستثمار، والحفاظ على سلامة المصارف وربحياتها. كما يمكن توجيه الحوافز بصورة انتقائية، بحيث تستفيد القطاعات الإنتاجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من تمويل ميسر، بدلاً من توجيه القروض الرخيصة إلى أنشطة استهلاكية أو مضاربة لا تضيف طاقة إنتاجية حقيقية. ويجب أن تتكامل هذه السياسة مع التوسع في الدفع الإلكتروني، وتعزيز ضمان الودائع، وتطوير أنظمة الحوكمة، وتحسين الامتثال للمعايير الدولية، ومكافحة غسل الأموال، واستقلال القرار المصرفي عن التدخلات السياسية.

ختاماً

إن الكتلة النقدية المكتنزة خارج الجهاز المصرفي ليست مجرد أموال ساكنة، بل طاقة مالية معطلة يمكن أن تتحول إلى مصدر لتمويل الاستثمار والإنتاج إذا استطاعت الدولة إعادة بناء الثقة بين المواطن والمصرف. ومن هنا تبرز أهمية سياسة سعر الفائدة المزدوج بوصفها وسيلة لجذب المدخرات من جهة، وتخفيف كلفة التمويل المنتج من جهة أخرى. لكن نجاحها يبقى مشروطاً بوجود قطاع مصرفي قوي وشفاف، ونظام دفع حديث، ورقابة فعالة، وبيئة مؤسسية مستقرة. فالمواطن لا يودع أمواله لأن المصرف يعرض فائدة مرتفعة فقط، بل لأنه يثق بأن أمواله آمنة ومتاحة، وأن المؤسسة التي يتعامل معها تخضع للقانون. والمستثمر لا يقرض لمجرد انخفاض الفائدة، بل عندما يجد اقتصاداً يسمح لمشروعه بالنمو والاستمرار. ولهذا فإن الطريق إلى استقطاب النقد المكتنز يبدأ من الفائدة، لكنه لا ينتهي عندها. إنه يبدأ ببناء الثقة، ويمر بالإصلاح والحوكمة والرقمنة، وينتهي بتحويل الأموال الخارجة من الدورة المصرفية إلى رأس مال منتج يغذي الاستثمار ويوسع فرص العمل ويدعم النمو الاقتصادي المستدام في العراق.



هل يحكم القانون العراقي النظام المصرفي أم تحكمه قوائم واشنطن؟



د. صفاء الشمري

بين القانون العراقي وتوجيهات وزارة الخزانة الأمريكية



مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- أداة قانونية لحماية النظام المالي من استغلاله في إخفاء العائدات غير المشروعة أو تمويل الإرهاب
- العراق ملتزم بالقانون رقم (39) لسنة 2015 ومعايير FATF
- **الإشكالية:** هل تطبيق القوانين العراقية أم تعليمات واشنطن؟

أولاً: الإطار القانوني العراقي مقابل التطبيق العملي

الإطار القانوني العراقي



- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015
- جمع المعلومات المالية وتحليلها
- إحالة إلى جهات التحقيق المختصة
- الفصل في الحقوق والالتزامات من اختصاص القضاء العراقي
- ضمان حق الدفاع والطعن والمراجعة



التطبيق العملي في الواقع

- قيود على مصارف وشركات وتحويلات مالية استناداً إلى قوائم أو تقييمات أمريكية
- قرارات المصارف المراسلة لامتنال لقواعد وزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)
- دون صدور حكم قضائي عراقي بات
- آثار اقتصادية وقانونية جسيمة (حرمان من الدولار ومراسلة دولية)

ثانياً: مستويان يجب التمييز بينهما

المستوى الأول (الامتثال المشروع)



- التزام المصارف العراقية بمعايير الامتنال الدولية وإدارة المخاطر للحفاظ على النظام المالي وعلاقات المراسلة المصرفية
- التزام مشروع وضروري



المستوى الثاني (الإشكالية)

- تحويل القوائم الأجنبية إلى قرارات نافذة داخل العراق دون إجراءات القانون العراقي ودون رقابة قضائية
- يخالف مبدأ السيادة والمشروعية

ثالثاً: المبادئ القانونية والدستورية



سيادة القانون
جميع السلطات خاضعة للرقابة القضائية



المشروعية
لا قيد على الحقوق إلا بسند قانوني عراقي



الرقابة القضائية
كل قرار إداري قابل للتسبب والطعن والمراجعة



استقلال البنك المركزي
هيئة مستقلة تنظم القطاع المالي وفق الدستور والقوانين النافذة



ضرر اقتصادي
حرمان من الدولار وفقدان الوصول إلى والنظام المالي الدولي

رابعاً: الآثار والمخاطر



خلل قانوني
تقييد الحقوق دون حكم قضائي وضمانات الدفاع



تهديد سيادة
انتقال المرجعية الفعلية إلى جهات خارج حدود الدولة



فقدان الثقة
بالمؤسسات الوطنية وبالمنظومة القانونية الداخلية

خامساً: المسار القانوني الصحيح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



1. اكتشاف وجمع المعلومات المالية



2. تحليل وتقييم المعلومات



3. إحالة إلى جهات التحقيق المختصة



4. تحقيق قضائي وفق القانون العراقي



5. قرار قضائي بات (إدانة أو براءة)



6. تطبيق التدابير وفق الحكم القضائي

ملاحظة مهمة

القوائم والتقييمات الأجنبية قد تكون مصدراً للمعلومات، لكنها لا تغني عن الإجراءات القانونية والقرار القضائي العراقي.

سادساً: تحديات الواقع



هيمنة الدولار
اعتماد النظام المالي العالمي على دولار والمصارف الأمريكية



ضغوط المراسلة المصارف الأجنبية تطبيق قواعد الامتنال (KYC/AML) الأمريكية



نقص الشفافية غياب إيضاح الأسباب وعدم تمكين المتضررين من الطعن



تداخل الاختصاصات تعدد الجهات الرقابية يضعف التنسيق والفعالية

سابعاً: الحلول والتوصيات



✓ تأكيد أن أي تقييد يستند إلى قرار قضائي عراقي صادر وفق القانون.



✓ تفعيل حق التنظيم والطعن أمام القضاء للمصارف والشركات والأفراد.



✓ تعزيز شفافية الإجراءات وتقديم الأسباب القانونية للقرارات.



✓ تقوية استقلال البنك المركزي في تنظيم القطاع المالي.



✓ التعاون الدولي ضمن الأطر القانونية دون التريط بالسيادة القانونية.

الخلاصة

لا تعني مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غنى سيادة القانون. القوة الحقيقية للدولة هي قدرتها على تطبيق المعايير الدولية من خلال مؤسساتها الوطنية وقضائها المستقل، لا من خلال استيراد القرارات الجاهزة من الخارج.



هل يحكم القانون العراقي النظام المصرفي أم تحكمه قوائم واشنطن؟

د. صفاء الشمري

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية
والقانونية
والاجتماعية
والثقافية
والبيئية
والعسكرية
والدينية
والفنية
والعلمية
والفلسفية
والفنية
والعلمية
والفلسفية

٤

تُعد منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أداة أساسية لحماية النظام المالي من إخفاء العائدات غير المشروعة أو تمويل الإرهاب. وقد أنشأ العراق إطاراً وطنياً لهذا الغرض بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥. كما أن العراق عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «MENAFATF»، ويعمل وفق توصيات مجموعة العمل المالي «FATF». لكن الإشكالية تتعلق بالحد الفاصل بين ثلاثة مستويات متداخلة: القانون العراقي، والمعايير الدولية، والعقوبات والتدابير الأمريكية المرتبطة بالدولار والنظام المالي الأمريكي. وهنا يبرز السؤال: حين يُمنع مصرف عراقي من الوصول إلى الدولار، هل نكون أمام عقوبة عراقية أم أثراً خارجياً لتدبير أمريكي؟

استقلال البنك المركزي وحدود السلطة الرقابية

ينص الدستور العراقي في المادة (١٠٣) على أن البنك المركزي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ومسؤولة أمام مجلس النواب. ويؤكد قانون البنك المركزي استقلاله في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه، وينص على أنه لا يتلقى تعليمات من أي شخص أو جهة، بما في ذلك الجهات الحكومية، إلا في الحالات التي يقرها القانون. ومن الخطأ، في المقابل، افتراض أن كل إجراء يقيد نشاط مصرف أو أموال شخص يجب أن يسبقه حكم جزائي عراقي بات. فقانون مكافحة غسل الأموال يميز بين الإدانة الجنائية وبين التدابير الوقائية والاحترازية. وقد منح مكتب مكافحة غسل الأموال صلاحية إيقاف تنفيذ عملية مالية لمدة محددة عند الخشية من تهريب المتحصلات أو الإضرار بالتحليل، ثم إحالة الاشتباه القائم على أسس معقولة إلى الادعاء العام.

ماذا يقول القانون العراقي عن القوائم الدولية؟

هنا تظهر نقطة جوهرية. فالمادة (١٢) من قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ تلزم المؤسسات المالية بالتقيد بالأسماء المحظورة التعامل معها والصادرة بحقها قرارات من الجهات المحلية أو الدولية ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن القانون أنشأ «لجنة تجميد أموال الإرهابيين» في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وأسند إليها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والنظر في طلبات التجميد الواردة من دول أجنبية بعد التحقق من توافر المعايير القانونية. والأهم أن القانون لم يجعل الطلب الأجنبي نافذاً بصورة آلية؛ فاللجنة تتحقق من المعايير وتصدر قرارها، كما أجاز القانون الاعتراض على الإدراج والطعن في القرار. وهذا يعني أن القول إن النظام العراقي لا يعترف مطلقاً بأي قوائم أو طلبات خارجية ليس دقيقاً، مثلما أن القول إن كل قائمة أجنبية تصبح حكماً عراقياً نافذاً بمجرد صدورها ليس دقيقاً أيضاً.

FATF ليست OFAC

ينبغي كذلك التمييز بين توصيات مجموعة العمل المالي والعقوبات الأمريكية. فالتوصية السادسة لـ

FATF تتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بالإرهاب وتمويله تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن، وتطلب من الدول القدرة على تجميد الأموال «من دون تأخير»، لكنها تؤكد أيضاً احترام سيادة القانون وضمانات الإجراءات الواجبة ووجود آليات للمراجعة ورفع الأسماء والتظلم. وبذلك لا يمكن مساواة «FATF» بـ «OFAC». فمكتب مراقبة الأصول الأجنبية جهة تابعة لوزارة الخزانة الأمريكية تطبق برامج العقوبات الأمريكية. وعندما يدرج OFAC شخصاً أو كياناً، تكون الآثار القانونية المباشرة، في الأصل، على الأموال والمصالح الموجودة في الولايات المتحدة أو في حيازة أشخاص أمريكيين، وعلى المعاملات التي تمر عبر النظام الأمريكي.

لكن لماذا تصبح هذه القرارات شديدة التأثير في العراق؟

الجواب يكمن في بنية النظام المالي الدولي وفي اعتماد جانب كبير من التحويلات والتجارة على الدولار والمصارف المراسلة. فإذا قررت جهة أمريكية قطع وصول مصرف أجنبي إلى النظام المالي الأمريكي، فإن الأثر قد يكون بالغاً حتى لو لم يصدر حكم قضائي في الدولة التي يعمل فيها ذلك المصرف.

مصرف الهدى نموذجاً للفارق بين العقوبة والإدانة

وتقدم قضية «مصرف الهدى» مثالاً واضحاً. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ صُنفت شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية «FinCEN» المصرف مؤسسة مالية أجنبية ذات مخاوف أولية تتعلق بغسل الأموال، واقتُرحت منعه من الوصول إلى الحسابات المراسلة في الولايات المتحدة. وفي الإجراء نفسه، فرض OFAC عقوبات على مالك المصرف، لا على المصرف بالوصف ذاته. والفرق مهم؛ لأن منع الوصول إلى النظام المالي الأمريكي إجراء أمريكي ذو أثر اقتصادي دولي، لكنه ليس حكماً قضائياً عراقياً بإدانة المصرف بجريمة غسل أموال. قد تظل المؤسسة مرخصة في العراق، لكنها تصبح عملياً عاجزة عن إجراء جزء مهم من تعاملاتها الدولية بسبب امتناع المصارف المراسلة عن التعامل معها أو بسبب مخاطر الامتثال الأمريكية. فلا تنتقل الولاية القضائية العراقية إلى واشنطن، لكن النفوذ المالي الأمريكي ينتج أثراً واقعياً يتجاوز الحدود.

السيادة القانونية والسيادة المالية

من هذه الزاوية، فإن السؤال الصحيح ليس: هل تطبق بغداد القانون العراقي أم الأمريكي؟ فالعراق يطبق قانونه الوطني، وهذا القانون نفسه يتضمن التزامات بالتعاون الدولي والتعامل مع بعض القوائم والطلبات الخارجية وفق آليات محددة. كما تواجه المصارف العراقية شروطاً يفرضها الوصول إلى الدولار والنظام المالي الأمريكي. المشكلة تظهر عندما تختلط هذه المستويات. فإذا كان الإجراء عراقياً، فيجب بيان سنده القانوني والجهة التي أصدرته وآلية الاعتراض عليه. وإذا كان نتيجة لقرار أمريكي يمنع التعامل عبر النظام المالي الأمريكي، فينبغي وصفه بهذه الصفة وعدم تقديمه باعتباره حكماً عراقياً بثبوت جريمة. وإذا قرر البنك المركزي فرض تدبير رقابي داخلي بسبب مخاطر الامتثال، فيجب أن يستند القرار إلى صلاحياته القانونية وأن يكون قابلاً للمراجعة وفق الأطر النافذة. وهنا يظهر الفارق بين النفوذ المالي والاختصاص

القانوني. فقد تمتلك واشنطن قدرة هائلة على التأثير بسبب مركزية الدولار والنظام المصرفي الأمريكي، لكن هذه القدرة الاقتصادية لا تعني تلقائياً انتقال الاختصاص القانوني العراقي إليها.

هل يمكن استخدام الامتثال سياسياً؟

ويبقى احتمال تسييس العقوبات المالية قائماً من حيث المبدأ، لأن العقوبات تستخدم أحياناً لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي، لا بوصفها أداة جنائية فقط. لكن إثبات أن إجراءً بعينه استخدم لإقصاء منافس أو لمعاقبة جهة لأسباب سياسية يتطلب فحص الوقائع والسند القانوني والأدلة في كل حالة؛ ولا يكفي الافتراض العام. والخطر الأكبر يكمن في غياب الشفافية. فحين لا يعرف المصرف أو الجمهور ما إذا كان المنع ناتجاً عن قرار عراقي أم أمريكي، وعن أساسه القانوني، تراجع الثقة بالقواعد التي تحكم السوق، ويزداد الانطباع بأن القرار المصرفي الوطني يُصاغ خارج البلاد. كما أن الخلط بين «الاشتباه» و«الإدانة» يمثل مشكلة قانونية خطيرة. فالامتثال المصرفي يقوم في جزء منه على تقييم المخاطر والوقاية قبل وقوع الجريمة، بينما الإدانة الجنائية تتطلب إجراءات وأدلة ومعايير إثبات مختلفة. ومن ثم لا يجوز تقديم كل تدبير احترازي على أنه حكم بثبوت الجريمة.

التوازن بين الالتزام الدولي والسيادة الوطنية

لا يستطيع العراق الانعزال عن منظومة الامتثال الدولية؛ لأن ذلك سيهدد علاقاته المصرفية وقدرته على التحويل والتجارة. لكن الاندماج في النظام المالي العالمي لا يستوجب التنازل عن وضوح الاختصاص القانوني. المطلوب قاعدة مؤسسية واضحة: القرارات العراقية تصدر عن الجهات العراقية المختصة وفق القانون، والطلبات الدولية تمر عبر الآليات التي يحددها التشريع، والتدابير الأمريكية توصف بوصفها تدابير أمريكية وأثراً للوصول إلى النظام المالي الأمريكي، لا بوصفها إدانة عراقية ما لم تتبناها جهة عراقية مختصة وفق القانون. كما ينبغي تعزيز حق الاعتراض والمراجعة، وتطوير قدرة العراق على تقييم المخاطر بنفسه بدلاً من الاكتفاء باستيراد تقييمات الآخرين. فاستقلال النظام المصرفي لا يعني رفض المعايير الدولية، كما أن مكافحة غسل الأموال لا تعني منح أي دولة أجنبية ولاية قضائية مطلقة داخل العراق. السيادة المالية الحقيقية تتحقق عندما يستطيع العراق الوفاء بالتزاماته الدولية، وحماية نظامه من الأموال غير المشروعة، والحفاظ في الوقت نفسه على مرجعيته القانونية الوطنية. وعندها يصبح السؤال أكثر دقة: ليست القضية ما إذا كانت «قوائم واشنطن» قد حلت محل القانون العراقي، بل ما إذا كانت مؤسسات الدولة قادرة على الفصل بوضوح بين القانون الوطني، والالتزامات الدولية، والآثار الاقتصادية للعقوبات الأجنبية. وفي هذا الفصل تكمن حماية سيادة القانون، واستقلال القرار المالي، وثقة المواطن والمستثمر بالنظام المصرفي العراقي.

كاريكاتير

malōiō



الفرق بين البرلماني .. والأقجم الألماني

بريشة وقلم: علي عاتب

سجلت السيارات الألمانية قفزة نوعية في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وتحديداً حافلات الحمل من نوع (مرسيدس بنز) أو ما يُطلق عليها العراقيون بـ (الأقجم). كان شعار المصنّع وقتها يثبت الثقة في النفوس: (صُنعت لتدوم لك ولأحفادك)، لكن تسبب هذا (النبل الصناعي) بخسائر فادحة للشركة!.. فالسيارة من القوة والصلابة نادرة الأعطال، وقطع غيارها من المتانة تُعمر عقوداً، فظلت (باقية وتتمدد) صامدة بوجه الزمان (تمشي والهوا بظهرها). يقال إن مصانعها إشتكت من كساد قطع الغيار، لقلة البيع وندرة الاستهلاك لأن السيارة ببساطة لا تحتاج لإدامة مستمرة!.. تلك ظاهرة ميكانيكية فريدة، لا يضاهيها في العالم سوى بعض (الظواهر البشرية البرلمانية)!.. فهؤلاء أيضاً يعملون بـ (محركات) لا تكل ولا تمل، مزودين بخراطيم حزبية شافطة لافطة، وآخرين يعملون بمحركات (واوي) بقدرات فائقة على إقتناص فرص (الفرهود) في مؤسسات الدولة.

والوجه المشترك الآخر؟ كلاهما (الأقجم والبرلماني) يحتاجان إلى (سائق ماهر) يحرك المقود من خلف الكواليس!.. وإذا ما دمجتا الحالتين، سنخرج مفهوم هجين نطلق عليه: (البرلماني الأقجم)، لا سيما أن للبعض منهم خبرة طويلة بالقيادة خصوصاً قيادة (التريلات).

#فنقاوم

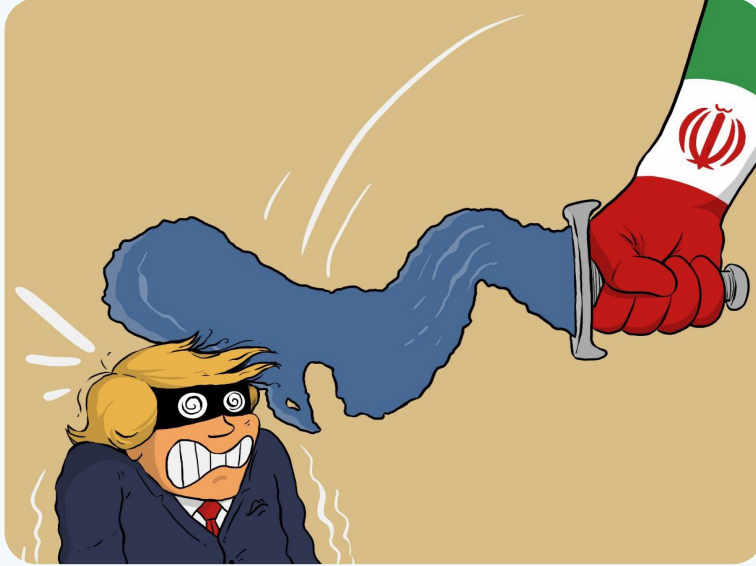
#علي_عاتب

#رسوم_كاريكاتير_العراق

كاريكاتير



بريشة وقلم: كمال شرف





مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

